الأربعاء 10 حزيران 2020
العدد 4070 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 10 Juin 2020 no 4070 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

العراق

أصداء «قيصر» في بغداد:
ابتعدوا عن طهران ودمشق

16

فرنجية يقاطع جلسة التعيينات وخلاف بين دياب وباسيل

الدولار بـ 4800: التلاعب سياسي؟ [2]

ترامب يستعجل ضمّ الضفة

[12 ـ 13]

يضغط الميركبوف اتجاه التسريع في ضم الضفة دون تصويت في الكنيست وهو ما يضع الأردن والسلطة أمام مأزق (أ ف ب)

تقرير

الأملاك البحرية
رأي هيئة التشريع يقيّد النيابة العامة؟

4

قضية

من يختار الادارة العامة يخسر صفة القاضي؟

6

قضية

Dis-United States
الشرخ الداخلي وتسارع الانحدار

14

المشهد السياسي

فرنجية يقاطع جلسة التعيينات وخلاف بين دياب وباسيل

الدولار يلامس الـ 4800: السوق أم تلاعب سياسي؟

عجلة الانهيار تتسارع، والدولار يهوي متخطّياً أيّ إجراءات موضعية يقوم بها مصرف لبنان، فيما معركة الحصص السياسية على حالها. استقتال مستمر على الظفر بمنصب هنا وآخر هناك، بدون آلية واضحة للتعيين. أمس، كان الموعد من تعيين إشكالي آخر. محافظ كسروان وجبيل كان الحدث. منصب لم يُشغل قبلاً. لكن الحكومة ارتأت أنه من الأولويات. ولذلك، أعيد إحياء اسم بترا خوري مجدداً قبل أن يتبيّن استحالة تعيينها قانوناً. وكل ذلك، جرى على وقع تحركات مسائية، حيث قطعت الطريق في أكثر من منطقة، فيما شهد محيط المصرف المركزي عودة التحركات المنددة بسياسات رياض سلامة الإفلاسية

الوزراء لم يطّلعوا على الأسماء المطروحة للتعيين والمطران يُسقط خوري مجدداً (مروان طحطح)

تفوّقت الحكومة على سابقاتها في ما خص التعيينات الإدارية، إن من ناحية تغليب المحسوبيات على الكفاءة أو من ناحية إعادة خلط كل الأوراق من أجل اسم واحد. فعاصفة مستشارة رئيس الحكومة حسان دياب للشؤون الطبية بترا خوري لم تهدأ بعد، ولا سيما أن دياب يريد تعيين خوري مهما كان الثمن. لذلك أخرج رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل من جيبه أرنباً جديداً اسمه محافظ كسروان الفتوح ــ جبيل حتى تجلس خوري على مقعده. إلا أن حساسية هذا المنصب، وإصرار باسيل عليه، إضافة إلى إصراره على ضمّ منصب المدير العام للحبوب والشمندر السكري إلى سلة

الارتفاع المفاجئ لسعر الدولار: ضغط من سلامة لأجل تعيين البعاصيري؟

التعيينات أدى إلى إشكال بينه وبين رئيس الحكومة حسّان دياب، كاد يؤدي إلى تطيير الجلسة.

بالنتيجة، تبيّن أن خوري نقلت نفوسها إلى سجلّ زوجها في جبيل، الأمر الذي يمنعها من تسلّم المهام كون القانون يمنع تعيين محافظ ينحدر من المنطقة عينها. حينها، فكّر دياب وباسيل بإجراء تعديل طفيف على التعيينات عبر قلب الأسماء ونقل المرشح شبه المحسوم لمنصب محافظ بيروت القاضي مروان عبود إلى جبيل مقابل إعادة طرح خوري محافظاً لبيروت. على اعتبار أن ذلك لن يخلّ بالتوازن الطائفي طالما أن منصب محافظ كسروان ــ جبيل المستحدث ذهب للطائفة الأرثوذكسية.

مع ذلك، لم يتأخر ميتروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس استمر حتى مساء أمس عن إمكانية نقل نفوسها إلى مسقط رأسها الأول قبل الزواج لتتمكن من تسلّم المنصب. في غضون ذلك، جرى مسح للموظفين الأرثوذكس من الفئة الثانية وتم الوقوع على اسم مراقبة عقد نفقة خوري خالية الوفاض، إلا أن الحديث في ديوان المحاسبة تدعى بولين دبب من عكار. يُجمع من في الديوان على أن دبب تحظى بسمعة طيبة. وهي إذ تنحدر من عائلة قواتية، يشير عارفوها إلى أنها لا تعادي أحداً. تعيين محافظ لكسروان ـ جبيل التي كانت تعتبر جزءاً من محافظة جبل لبنان، أثار غضب تيار المستقبل من ناحية المس بما يُسمى «صلاحيات الطائفة السنية»، فأصدرت النائبة في تيار المستقبل رولا الطبش بياناً اعترضت فيه على التعيين لأنه يمس بصلاحيات محافظ جبل لبنان (وهو من حصة السنة) ويخلّ بالتوازن الوطني. وأشارت إلى أن دياب يكسر التوازنات على حساب الطائفة السنية لتنهي بيانها بالقول: «اللي ما في خير لأهلو ما في خير لحدا». كذلك، فإن إضافة هذا المنصب إلى سلّة التعيينات أثارت نقاشاً قانونياً حول مدى صحته. ففي حين رأت مصادر معنية أن من الطبيعي تعيين محافظ لكسروان ـ جبيل، بعدما أصبح إنشائها نافذاً منذ ثلاث سنوات، خرجت أصوات عديدة تعتبر ذلك مخالفاً للقانون، لأن المراسيم التطبيقية لقانون إنشاء هذه المحافظة لم تصدر بعد، وبالتالي لا ملاك لها ولا وظائف شاغرة فيها، أضف إلى أنه لم يلحظ لها أي اعتماد في موازنة 2020.

وفي سياق بند التعيينات، تردد أيضاً أن دياب تراجع عن ترشيح رندا يقظان لرئاسة مجلس الخدمة المدنية، واستبدالها إما بالقاضي يحيى غبورة، أو بالموظفة في مجلس الخدمة المدنية سمر مشموشي المحسوبة على «المستقبل» التي يفضلها دياب. لكن في المحصلة، ستكون جلسة اليوم جلسة مصيرية على كل الصعد، إلا إذا ساهمت الخلافات المستحكمة والضبابية التي تحوم حول بعض التعيينات، ولا سيما التعيينات المالية، في تطييرها مجدداً، وخاصة أن وزراء أكدوا لـ«الأخبار» أن جدول الأعمال الذي أرسل إليهم لم يتضمن السير الذاتية للمرشحين للتعيين، ولا حتى أسماء هؤلاء المرشحين. أول الاعتراضات أتى من سليمان فرنجية، الذي عُلم أنه أبلغ حزب الله أن وزيريه لن يحضرا الجلسة لاعتراضه على آلية التعيينات. وفي تغريدة لها، أعلنت وزير العمل لميا يمّين مقاطعة الجلسة، رفضاً للتعيينات المعلّبة التي تكرس المحاصصة والطائفية.

بالرغم من الخلاف على عدد من التعيينات، إلا أن التركيز سينصب على التعيينات المالية، التي كانت قد وُضعت على الرف منذ أكثر من شهر بسبب عدم الاتفاق بشأنها. وإذ تردد مصادر مطلعة أن لا تعديلات جدية في سياق هذه التعيينات، يبدو أن الوقت صار ضيقاً أمام إمكانية تفعيل دور المجلس المركزي لمصرف لبنان، وبالتالي تفعيل دور مصرف لبنان للقيام بوظيفته المحافظة على الليرة اللبنانية.

أمس، بدا جلياً أن الآلية التي اتفق عليها في «اجتماع السرايا» الذي ترأسه دياب وشارك فيه حاكم مصرف لبنان ونقيب الصرّافين، واتفق خلاله على خفض سعر الدولار تدريجياً قد سقط. إذ سجل الدولار رقماً قياسياً جديداً وصل في بعض المناطق إلى 4800 ليرة. فقد عمد الصرافون، خلافاً للاتفاق، إلى الإقفال أو إلى التوقف عن بيع الدولار، ما زاد من الضغط على الليرة اللبنانية، وساهم في رفع سعر الدولار. وهو ارتفاع يبدو أنه سيكون من الصعب ضبطه في الفترة المقبلة، ربطاً بعوامل السوق، أي الطلب المتنامي على الدولار مقابل الشح في المعروض منه، في ظل إصرار مصرف لبنان على التخلي عن دوره في الحد من الانهيار المتسارع، ولجوئه إلى حلول موضعية تساهم في ضبط مؤقت ومحدود للسعر. وفي هذا السياق، أصدر رياض سلامة بياناً طلب فيه من جميع الصرافين المرخصين أن يتقدّموا من المصرف بطلباتهم لشراء الدولار تبعاً للسعر اليومي المحدد من نقابة الصرافين، على أن يقوم المصرف خلال 48 ساعة بتحويل الطلبات الموافق عليها إلى حساباتهم الخارجية لدى المصارف، التي ستقوم بتسليم الأموال إلى الصرافين نقداً، كما حذّر سلامة الصرافين غير المرخصين من الملاحقة والتوقيف. وتنظر مصادر سياسية بعين الريبة إلى الارتفاع المفاجئ في سعر الدولار منذ أول من أمس، رغم اتجاهه هبوطاً في الأيام السابقة. وتدقق المصادر في ما إذا كان هذا الأمر يهدف إلى تحقيق أمرين: تصوير رياض سلامة لنفسه منقذاً عبر التدخل لضبط انهيار سعر الليرة، والضغط سياسياً على الحكومة لإعادة تعيين النائب السابق الثالث لحاكم مصرف لبنان، محمد البعاصيري، في المنصب الذي شغله قبل أن تنتهي ولايته مع غيره من نواب الحاكم قبل سنة وشهرين من اليوم. فسلامة، وكذلك الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري ومن خلفهما النظام الأميركي، يصرّون على إعادة تعيين البعاصيري في المنصب نفسه.

(الأخبار)

تقرير

سعر الدولار يرتفع: المسرحيّة القضائيّة لم تنفع

«الحرب المفتوحة» التي شنّها القاضي علي ابراهيم ضد الصرّافين لضبط التلاعب بسعر صرف الليرة لم تُحقّق سوى إنجازات وهمية تبخّرت مفاعيلها خلال أيام. إذ واصل الدولار ارتفاعه أمام الليرة ليبلغ أرقاماً قياسية ناهزت الـ 4550 ليرة. أما الصرّافون ونقيبهم ونائبه المدعى عليهم بالتلاعب، فخرجوا من السجن ليجتمعوا برئيس الحكومة وحاكم المصرف المركزي... كأنّ شيئاً لم يكن!

رضوان مرتضى

لا أثر للدولة ولا لقضائها المتآكل في ارتفاع سعر صرف الدولار. يفتح الصرّافون على حسابهم من دون حسيب أو رقيب. يشترون الدولار بين 3700 ليرة و3900 ليرة، ويرفضون بيعه إلا بكميات قليلة، فيما يعقدون ـ تحت أعين المخبرين ـ صفقات من تحت الطاولة لبيعه بأكثر من 4200 ليرة، وصولاً إلى 4550 ليرة ليل أمس. وبحسب مصادر معنية، فإن هناك اتفاقاً بين الصرّافين الذين يشترون الدولار وفق سعر السوق المُعلن (بين 3700 و3900 ليرة)، على الامتناع عن بيعه، سواء بسعر مرتفع أو منفخض، لمعرفتهم بأنّه سيرتفع مع حلول نهاية الشهر حين تمتلئ السوق بكميات كبيرة من الليرة ويحين استحقاق دفع التزامات العمّال الأجانب بالدولار، ناهيك عن ارتفاع سعر الدولار في سوريا. تزامن ذلك مع قرار لدى الصرّافين الكبار بعدم ضخّ كمية كبيرة من الدولارات في السوق في ظلّ الحملة الأمنية التي تطاول الصرّافين الصغار. وقد عزّز ذلك احتكار الدولار لدى صرّافين محددين يبيعونه بالخفاء بأسعار وصلت إلى 4550 ليرة.

توقيف الصرّافين لم يؤدّ إلى نتيجة في معظم الدول التي واجهت أزمات نقدية. تعليق المشانق للصرّافين في إيران وحملة الاعتقالات الواسعة التي طاولتهم في تركيا لم ينجحا في وقف الانهيار أو تأخيره. ورغم «انتفاضة» المدّعي العام المالي لضبط التلاعب بسعر صرف الليرة ووقف المضاربة، وتوقيف نقيب الصرّافين محمود مراد ونائبه الياس سرور ومجموعة كبيرة من الصرّافين بتهمة مخالفة قانون النقد والتسليف والتلاعب بالدولار، فإن شيئاً لم يتغيّر. مكث هؤلاء أياماً قليلة في السجن قبل أن يخرجوا بموجب إخلاءات سبيل أُخلي سبيل جميع الصرّافين بكفالات زهيدة وفُضّت أختام الشمع الأحمر عن محالهم.

إثر توقيف نقيب الصرافين، أعلن القاضي ابراهيم، في 11 أيار الماضي، أنه ادّعى عليه بعد ثبوت مساهمته في التلاعب بسعر الدولار، وأن مراد لم يقدّم تبريرات مُقنعة رداً على التهم التي وُجهت إليه، وأكّد أنّ القرار بالتوقيف والادّعاء استند الى وقائع بعيداً من الانفعال والتسرّع، معتبراً أنّ «المسألة تتعلّق بنقيب وليس بصرّاف عادي، ولذلك كنت حريصاً على مقاربتها بدقة عالية»... بعدها بأيام، كان نقيب الصرّافين يمارس عمله كالمعتاد، ويتوجه مع زملاء له إلى السرايا الحكومية للقاء رئيس مجلس الوزراء حسان دياب وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة للمشاركة في بلورة حلّ لأزمة الليرة، رغم أنهم مدعى عليهم بالمضاربة لخفض سعرها! يومها شدّد ابراهيم على أنّ الحملة ضد المتلاعبين بالدولار ستتواصل «بحزم وبلا هوادة»، و«ستؤدي الى تخفيض نسبي للسعر وضبطه عند السقف الموضوعي الذي يجب أن يكون عليه»، لكنّ الدولار اليوم أعلى مما كان عليه يومها.

صرّافون أخلي سبيلهم أكدوا لـ«الأخبار» أنّ حملة التوقيف جاءت «بمثابة الاقتصاص من الحلقة الأضعف في سلسلة الصيرفة». إذ إن الصرّافين، وفق أحدهم، «لم يكونوا السبب في ارتفاع سعر الدولار، إنما قرار حاكم مصرف لبنان الذي حال دون حصول اللبنانيين على التحويلات من الخارج بالدولار»، مشيراً إلى أنّ إجراءات المصارف لمنع المودعين من سحب ودائعهم بالدولار وفرض شروط تعجيزية وتقنين الدفعات الشهرية، كلها كانت أسباباً رئيسية لفقدان الدولار وارتفاع الطلب عليه، ما ضاعف سعره. الصرّاف الذي أوقف لنحو أسبوعين بتهمة المضاربة قبل أن يخرج بكفالة شدد على «أننا لسنا سبب الأزمة، إنما شاءت الظروف أن نكون من المستفيدين منها». في مقابل كلام الصرّافين، يحضر موقف مصرفي مؤكداً «وجود عملية مضاربة أبطالها الأساسيون هم الصرّافون».

هكذا لم تُغيّر الحملة على الصرّافين شيئاً. لا يزال الدولار يرتفع، فيما يقف مصرف لبنان عاجزاً. بالأحرى لم يتدخّل المصرف المركزي للجم الارتفاع الجنوني للدولار. كل الوعود التي قُدّمت عبر بيانات رسمية بشأن التعهّد بتثبيت سعر صرف الدولار بقيت حبراً على ورق. ليل أمس، وبعد نزول مئات المتظاهرين إلى الشوارع، في العاصمة وغيرها، أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بياناً طلب فيه من «جميع الصرافين المرخصين من الفئة «أ»» أن يتقدموا من مصرف لبنان بطلباتهم لشراء الدولار تبعاً للأسعار التي تحددها نقابة الصرافين يومياً والتي يفترض أن تنخفض تدريجياً. على الصرافين أن يعللوا طلباتهم وأن يذكروا اسم المستفيد. يقوم مصرف لبنان، خلال 48 ساعة، بتحويل الطلبات التي قدمت من الصرافين والتي تم الموافقة عليها من قبل المصرف المركزي الى حساباتهم الخارجية لدى المصارف التي سيشير إليها الصراف عندما يتقدم بالطلب الى مصرف لبنان. وتقوم المصارف بتسديد هذه الطلبات وتسليم الأموال نقداً. أما في ما يتعلق بالصرافين غير المرخصين والذين يعملون خارج القانون، فستتم ملاحقتهم ومعاقبتهم تبعاً لقرارات الحكومة ووزارة الداخلية. يضاف أن أي صراف مرخص يقوم بالعمل خارج هذه الآلية سوف يحال الى الهيئة المصرفية العليا وتشطب رخصته».

فهل سينجح مصرف لبنان في السيطرة على انهيار سعر صرف الليرة، أم أن هذا الإجراء، المتأخر سيكون مجرّد مسكّن ألم لمُصاب بمرض عُضال؟

جميع الصرافين الموقوفين أخلي سبيلهم بكفالة مالية وعادوا لممارسة عملهم

(مروان طحطح)

كارتيل النفط يتواطأ مع الوزارة بذريعة منع تهريب المازوت إلى سوريا

بنسبة 15 في المئة».

المشهد نفسه تكرر في طرابلس حيث عقد تجمّع أصحاب المولدات في أبي سمرا اجتماعاً أمس بحث في أزمة شح المازوت وتأثيرها على عملهم. ولوّح البعض «بوضع اليد على صهاريج الشركات والمازوت في حال تبين أنها تصرف لمصلحة التهريب وخلافه».

مهما كانت الأسباب الخفيّة والظاهرة لأزمة المازوت، إلا أن الثابت وقوع السكان ضحيتها في مختلف حاجياتهم اليومية من عمل الأفران والمستشفيات والكهرباء والمياه.

وفي تغريدة لافتة، ليل أمس، قال عضو تكتل لبنان القوي النائب زياد أسود عبر «تويتر»: «يللي بدّو مازوت بسهّل فتح اعتمادات ويللي عم يعقدها بدو يستعملها حتى يوترها... وفهمكم كفاية».

تجدر الإشارة إلى أن رئاسة مجلس الوزراء أعلنت أول من أمس أنه «بناءً على توجيهات الرئيس حسان دياب، تمّ هذه الليلة أخذ عيّنات المازوت من بواخر الفيول لإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة، على أن يتم توزيع مادة المازوت على الأسواق خلال الـ 24 ساعة المقبلة بعد إصدار نتائج الفحوصات».

تقرير

نتائج تجفيف المازوت: تقنين كهرباء المولدات

أهالي خليه

بدأت ثمار التجفيف المتعمّد لمادة المازوت من السوق اللبناني تظهر على حياة السكان. عدد من أصحاب المولدات في المناطق أعلن فرض برنامج تقنين لساعات التغذية بالكهرباء بسبب نفاد الوقود لتشغيل مولداته، ما يعني بأن الأسر والمؤسسات ستخضع لتقنين مضاعف في الصيف: كهرباء الدولة وكهرباء المولد.

تلك النتيجة خلفها أسباب عدة تكشف مسؤولية كارتيلات النفط عن الأزمة المفتعلة «بالتواطؤ مع وزارة الطاقة والمياه بحجة منع تهريبه إلى سوريا». والحقيقة أن ثنائي الكارتيل ــ الوزارة، وبالتعاون مع أصحاب المولدات، يسعى إلى فرض ضريبة إضافية على تنكة المازوت بقيمة خمسة آلاف ليرة لبنانية ورفع التعرفة على المشتركين من خلال التلطي وراء نفاد المخزون وارتفاع سعر الدولار، «فيما يبقى المستفيد الأكبر هو كارتيل النفط وملحقاته من أصحاب المحطات، الذي يسعى الى احتكار المازوت وتخزين الكميات المتوفرة لديها»، بحسب أحد أصحاب محطات الوقود التي نفد منها المازوت.

بعض ملامح ما يجري فضحها بيان تجمّع أصحاب المولدات في مدينة صور مساء أمس. إذ أعلنوا فيه نفاد مادة المازوت من خزاناتهم «بسبب فقدانها من السوق واحتكارها من قبل بعض التجار الكبار». ولفتوا إلى أنهم قصدوا أمس «مدير منشآت الزهراني وطلبنا منه شراء المازوت للمولدات من أجل تسيير أمور المواطنين فرفض تسليمنا إياها، بينما كل المحطات تسلّمت المازوت من منشآت الزهراني. وبالتالي أصبح هناك سوق سوداء لبيع المازوت. فيما أصحاب المحطات ينتظرون نفاد خزاناتنا من المازوت ليجبرونا على شرائها بأسعار مرتفعة من السوق السوداء، أي بمبلغ ما بين 16 ألف ليرة الى 18 ألف ليرة. أما نحن، فلا نستطيع شراء المادة خلافاً لتسعيرة الدولة البالغة عشرة آلاف وخمسمئة ليرة». وكرر البيان اتهام أصحاب المحطات «بالتلاعب بسعر المازوت لبيعه بأسعار مرتفعة في ظل تقلبات ارتفاع سعر صرف الدولار أخيراً

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

الأملاك البحرية: رأي هيئة التشريع يقيّد النيابة العامة؟

صدر قرار هيئة التشريع والاستشارات بتطبيق قانون تعليق المهل على المعتدين على الأملاك البحرية العمومية، ما يمنح 12 يوماً اضافياً لتسديد الغرامات الواجبة عليهم. في غضون ذلك، بدأت النيابة العامة التمييزية بالتنسيق مع وزارة الأشغال بوضع اليد على التعديات الحاصلة ما بعد العام 1994. بينما رُدّ طلب وقف التنفيذ المقدّمان من «الميرامار» و«كوجيكو» ولم يتمّ الأخذ بهما

رلى إبراهيم

أصدرت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل يوم أول من أمس رأيها بشأن تطبيق القانون الرقم 160 القاضي بتعليق المهل القضائية والقانونية والعقدية على المدة المحددة للمعتدين على الأملاك البحرية العمومية. ورأت الهيئة أن تعليق مهل ما بعد 17 تشرين الثاني 2019 ينطبق أيضاً على الأملاك البحرية، إذ كان يفترض أن تسري المدة المحددة لتسديد الرسوم والضرائب لغاية 29 تشرين الثاني، ما يعني أنه سيتم منح المعتدين 12 يوماً إضافياً تبدأ من 1 آب وتنتهي بتاريخ الـ 12 من الشهر نفسه. جاء رأي الهيئة ليؤكد الرسالة التي أرسلها وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار الى النيابة العامة التمييزية. هكذا، لم يعد بإمكان هذه النيابة العامة ملاحقة المُعتدين بالرغم من ختمها خلال الأسبوع الماضي مبنيين بالشمع الأحمر ومصادرة أرض شاسعة في مرفأ ضبيه وأرض أخرى في مرفأ البوشرية - المتن الشمالي، إضافة الى معمل خفان بالقرب منه، وعدد من المرافئ غير الشرعية في طرابلس، كذلك مساكن سياحية يتم تأجيرها في الصرفند. لكنّ رأي هيئة التشريع سيقيّد عمل النيابة التمييزية، ولا سيما قرار النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات بوضع اليد على من تخلّف عن دفع الغرامات للتعديات الحاصلة ما قبل العام 1994، أقله الى حين انقضاء المهل في 12 آب، من دون أن يحول ذلك دون إزالة كل التعديات الحاصلة ما بعد العام 1994. ووفق القانون 64 الصادر في العام 2017 لمعالجة التعديات، يُفترض إزالة كل تلك الحاصلة ما بعد العام 1994 مهما كان وضعها. وفعلياً بدأ المحامي العام التمييزي القاضي غسان خوري بالإعداد لوضع اليد على هذه المساحات المعتدى عليها بالتنسيق مع وزارة الأشغال. الا أنه وبحسب المصادر، طلبت الوزارة بعض الوقت لإعداد آلية الاسترداد. عن ذلك، يقول الوزير ميشال نجار لـ«الأخبار» إن لائحة التعديات التي ستتم إزالتها جاهزة وتشمل 207 مخالفات ممتدة على كامل الأراضي اللبنانية، لكن ولكل حالة ظرفها الخاص. أما في ما خص رأي هيئة الاستشارات، فيشدّد نجار على أنه «يلتزم بالقانون وما زال بإمكان الذين لم يسددوا الرسوم الواجبة عليهم، وعددهم 681، التقدم للمعالجة والحصول على مراسيم اشغال». الا تسمح المراسيم الصادرة عن الدولة بترسيخ ملكية هؤلاء المعتدين على الأملاك العامة وتقوين وضعهم المخالف؟ «المرسوم لا يعطي صاحبه أيّ حقّ بالتملك وفقاً للقانون، ويمكن للدولة استرجاع أملاكها متى تشاء»، يجيب نجار. أما إذا لم يسددوا الرسوم ضمن الـ12 يوماً، «فذلك لن يعفيهم من دفع غرامة قيمتها ثلاثة أضعاف الرسوم الأساسية، مع إزالة المخالفة ووضع اليد على المساحة المشغولة».

لمة مشكلة رئيسية في جزء كبير من التعديات الحاصلة بأنها تعود لأفراد بنوا منازل على مساحات عامة (مروان طحطح)

من جهة أخرى، ترى النيابة العامة التمييزية أن المهل القانونية لن تغير في الواقع شيئاً؛ المخالفون لن يدفعوا، وبالتالي ستتم ملاحقتهم عاجلاً أو آجلاً. المشكلة الرئيسية هنا تكمن في لوائح وزارة الأشغال القديمة التي لم يجر تجديدها. بمعنى آخر، ثمة عدد كبير من المخالفات مسجل بأسماء مواطنين تركوا هذه الأماكن؛ منهم من توفي وباتت في عهدة أحد أقاربه، ومنهم من تخلى عنها طوعاً وهجرها، ولكن ذلك لا يعفيه من الضريبة الواجبة عليه. فعدة أسماء وشركات تجري ملاحقتها اليوم تحت عنوان التهرّب الضريبي، وهو ما ينطبق على حالة منتجع الميرامار في القلمون لصاحبه محمد أديب، شقيق زوجة الوزير السابق أشرف ريفي. وبعد أن امتنع أديب عن تسديد الواجب عليه، وحصل على قرار من مجلس شورى الدولة قبل أن يلتجئ الى محكمة البداية في طرابلس، ردّت المحكمة طلبه وأحالته مجدداً الى مجلس الشورى. هكذا، رُدَّ طلب وقف التنفيذ ولم يجر العمل به، وباتت ملاحقة الشركة بتهمة التهرب من دفع الضرائب أمراً مشروعاً، وصولاً الى إقفال إدارة المنتجع كاملاً. كذلك الأمر بالنسبة إلى شركة كوجيكو التي يرأس مجلس إدارتها وليد البساتنة (أحد مستوردي النفط الى الدولة اللبنانية) ويسهم فيها رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط ونجله تيمور، حيث لم يتم الأخذ بقرار وقف التنفيذ، وتم منح الشركة مهلة لدفع الدّ مليارات الواجبة عليها أو إقفالها. أيضاً سينسحب الاقفال على بعض الأبنية التابعة لمنتجع البالما في الشمال، علماً بأن المنتجع لم يسمح لموظفي وزارة الأشغال سابقاً بالدخول الى الموقع لتحديد مساحات الأبنية المخالفة التي جرى إنشاؤها. ومن بين التعديات الحاصلة بعد العام 94، تلك التي حصلت حديثاً ما بين عامَي 2011 و2012 وعددها 61 مخالفة، ومن بينها أبنية تابعة لبلاج الحكيم في رأس مسقا - الكورة، ونورث مارينا (لم يسمح لموظفي الأشغال بالدخول أيضاً)، ومنتجع كاستل ماري في جبيل، ومطعم الجزيرة في كسروان. أما لائحة الغرامات غير المسددة التي فرضت على الأملاك العمومية البحرية الحاصلة ما بعد 1994/1/1 فتشمل مطعم الصياد في عين المريسة، وفندق ومسبح السان جورج في المنطقة نفسها، وشي سامي في حارة صخر، وبلدية صيدا، وشركة الشمال السياحية في القلمون، ومسبح فاميلي بيتش في خلدة، وشركة أشادا للتعهدات في ذوق مصبح، والشركة الوطنية للتعهدات في ضبيه. وتضم هذه اللائحة 107 أسماء، بلغت قيمة الغرامة المفروضة عليها 24 ملياراً و596 مليوناً و710 آلاف ليرة لبنانية، علماً بأن هذه اللائحة غير مكتملة، ويفترض بوزارة الأشغال خلال مدة شهر أن تكون قد نقحت اللوائح كاملة، وأعدت آلية وضع اليد والاسترداد. في حين تعتزي هذا الإجراء مسألة أساسية، وهي أن قسماً كبيراً من التعديات الحاصلة يعود لأفراد بنوا منازل على مساحات عامة، وتحتاج الى حل جذري بالتنسيق ما بين وزارتي الأشغال والشؤون الاجتماعية.

> تعمل وزارة الأشغال على تنقيح اللوائح ووضع آلية لاسترداد المخالفات

مقالة

حزب الله يمنح الحكومة دفعاً: أوان السقوط لم يحن بعد

هيام القصيفي

بسط حزب الله حمايته مجدداً على الحكومة بعدما مرت بمرحلة ذبذبة نتيجة تعثّر أدائها، ما طرح إمكان تغييرها. يوم السبت الفائت «سقطت» الحكومة تحت ضربات الحجارة التي رميت والرصاص الذي أطلق، بعدما أظهرت أنها فقدت المبادرة والغطاء السياسي، فهرعت القيادات السياسية الأساسية خارج السرايا الحكومية، إلى لمّ الوضع بعد التجييش المذهبي والطائفي الذي عاد بقوة الى الشارع. من لم يعش مرحلة 1975 - 1976، ولا يعرف سوى ما كُتب عنها، لم يتلمس خطورة الفتنة التي وقعت. لكن الأخطر مما جرى، محاولة لفلفته من دون تشريحه، لا بل الدفع نحو استعادة الحياة شبه الطبيعية والقفز فوق خطر النار تحت الرماد، واستعادة دورة الحياة السياسية وكأن شيئاً لم يكن.

رواية أطراف سياسيين تتحدث عن رسالة وجّهت الى القوى الأساسية بأن حدود المعارضة لسلاح حزب الله هي في الحد الأقصى أداء رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، أي المعارضة من ضمن حدود مرسومة بدقة ومن دون تغيير قواعد اللعبة، وهو ما التقطه جنبلاط يوم انفجر الشارع طائفياً. كما الرئيس سعد الحريري أيضاً، اللذان تلقّفا كرة النار التي كادت تشعل البلد، واستعادا تهدئة داخلية من خلال سحب كل ذرائع التفجير الداخلي، مهما كانت هوية الذين نقلوا الفتنة من منطقة الى أخرى. لكن من التقطه في شكل أوضح ليس معارضو السلاح من القوى المسيحية، كالقوات اللبنانية والكتائب فحسب، إنما أيضاً التيار الوطني الحر. هو المعني في شكل أساسي بالرسائل وإن لم يكن موجوداً في الشارع. ففي المحصّلة خلافات الأسابيع الأخيرة والرسائل الحادة المتبادلة بين قاعدتَي الحزب والتيار وامتعاض الحزب من أداء مسؤولين في التيار والانفتاح غير المشروط على الأميركيين، لها ارتداداتها ولها نتيجتها العملية. روايات عدة ميدانية وأمنية أعطيت لأحداث السبت، لكن يبقى للسياسة أن تقول كلمتها، بعدما وصلت التحذيرات من مغبّة محاولة البعض الإفادة من توقيت دولي ومحلي للقيام بخطوات غير محسوبة النتائج.

في الأسابيع الأخيرة، ارتفع منسوب الكلام عن تغيير حكومي، ولم يكن حزب الله بعيداً عن هذا الجو. جرت اتصالات غير مباشرة مع الرئيس سعد الحريري وغيره لجسّ النبض، كانت الأجواء تشي ببعض التجاوب، لجهة معرفة مدى ما يقبله الحزب من تشكيلة حكومية تراعي بعض ما كان الحريري قد طلبه عندما استقال في أواخر العام الماضي. حتى إن الجو الذي ساد أوحى بأن الحزب سيضغط لتخفيف جوّ الاحتقان بين الحريري والتيار الوطني الحر بغية التوصل الى تشكيلة توازن بين المطلوب سياسياً لحكومة السنتين الأخيرتين من عمر العهد، وبين الدافع الاقتصادي الذي كان سبب سقوط حكومة الحريري، علماً بأن كل الاتصالات كانت تتحدث عن خطوات هادئة من دون استعجال.

لكن ما إن بدأت إشارات التحرك الخارجي في ملفات الأمن والسياسة والحكومة، وبدعم داخلي، حتى تفرملت المحاولات المحلية التي بنيت على قاعدة تعثّر الحكومة في أدائها اليومي وعدم مواءمتها مع الأزمة السياسية، إضافة الى أداء بعض الوزراء بين فشل أو تكبير بعضهم أو بعضهنّ «الحجر» في تعاملهم مع ملفات حساسة، ما أثار حفيظة قوى من الصف الأول. فالدفع الخارجي، في توقيت متزامن مع قانون قيصر وشروط صندوق النقد الدولي وتداعيات اللجوء إليه والسعي الى تغيير مهمات القوات الدولية، والتلويح بعقوبات جديدة على حزب الله وحلفائه، أثار نقزة الذين كانوا يحاولون تغيير المسار الحكومي. وجاءت أحداث السبت، رغم هزالة الأداء الحكومي عموماً والوزيرين المختصين بالأمن وظهور الحاجة الى حكومة سياسية فاعلة، لتغير اتجاه الحوارات المحلية. أعاد الحزب الحسابات نحو حماية الحكومة الراهنة وعدم الذهاب في الوقت الراهن الى خيارات أخرى، ومن المفترض أن يسهّل لدياب أكثر مما فعل معه حتى الآن، ما يعطي الحكومة مهلة إضافية لتجديد دورها، أقلّه حتى نهاية الانتخابات الرئاسية الأميركية، وخصوصاً مع التوقعات بأن تشهد هذه المرحلة الفاصلة ضغطاً على الخط الأميركي الإيراني. وهذه الحماية ستعيد ترتيب أوراق القوى السياسية، ولا سيما الحليفة للحزب، والضغط عليها لتعديل قواعد اشتباكها الداخلي، على طاولة مجلس الوزراء وخارجه. لأن انفجار الخلافات في ملفّ التعيينات وتعثّر العمل في ملفات الكهرباء والمحروقات والاقتصاد والقضاء والملاحقات، ضاعف من مبررات فشل الحكومة في أداء وظيفتها. وهذا الأمر لم يعد عاملاً مساعداً للحزب في إدارة المرحلة الراهنة بكل ما تحمل من حساسيات إقليمية ودولية. إلا أن المشكلة التي انكشفت في هذه التقاطعات أن خصوم الحزب أكثر تجاوباً في تليين مواقفهم والتريث في تجاوز الخطوط الحمر وتهيّب الانفجار الكبير. أما حلفاء الحزب فلهم حسابات أخرى، وليس بالضرورة أن يكونوا مطواعين في ملاقاته الى منتصف الطريق، حكومياً كما في ملفات داخلية متشعبة، لأن المصالح الخاصة والرئاسية تطغى على حسابات الحزب الاستراتيجية.

تقرير

لبنانيّو أفريقيا: لا تحلّوا أزمتكم على أكتافنا

وجّه رئيس غرفة التجارة والصناعة اللبنانية في ساحل العاج جوزف خوري كتباً إلى الرؤساء الثلاثة حول مصير أموال المغتربين اللبنانيين بعد إجراءات المصارف التعسفية التي احتجزت ودائعهم والخطة المرتقبة لـ«هيركات».

وفي خطاب عالي اللهجة، قال خوري إن «استمرارية مؤسساتنا وأعمالنا في بلاد الاغتراب مهددة نتيجة الحجر الذي تمارسه المصارف على رؤوس أموالنا ويهدد دورنا الرائد في الدول الحاضنة». ودعا الرؤساء ميشال عون وحسان دياب ونبيه بري «لإيجاد صيغة عادلة تمكننا من استرجاع أموالنا والحفاظ على مؤسساتنا في الاغتراب بما يكفل استمرار دعمنا للوطن الأم وللنظام المصرفي في لبنان».

وبعد استعراضه لمحطات دعم لبنانيي أفريقيا لمواطنيهم في الأزمات من الحرب الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية إلى جائحة كورونا، تساءل باسم زملائه «كيف نقبل دفع ثمن السرقة والنهب الممنهجين لأصول الدولة على مدى عقود وأن نرضى بدفع ثمن عدم كفاءة أو سوء أمانة المسؤولين على مدى عقود؟». وكان خوري قد طرح تساؤلات عدة عن الخطة الحكومية لإنقاذ الأزمة الاقتصادية بغياب آلية عادلة وإطار زمني محدد لاستعادة أموالنا بطريقة واقعية، فلماذا يكون الحل للأزمة الاقتصادية في لبنان على أكتافنا بعدما قضينا أعمارنا في الغربة؟».

تجدر الإشارة إلى أن أبناء الجالية اللبنانية في إفريقيا يقولون إن المودعين من مغتربي إفريقيا يشكلون نسبة حوالى 50 في المئة من الودائع الكبيرة في المصارف اللبنانية. واعتاد رجال الأعمال أن يشكلوا قبلة جذب لمديري المصارف الذين كانوا يخصصون الدول الإفريقية بزيارات مكوكية لإقناعهم بوضع أموالهم في المصارف اللبنانية لقاء فوائد مرتفعة أعلى من الفوائد التي تعرضها البنوك الأوروبية، ما أغرى كثيرين منهم بالوثوق بالنظام المصرفي اللبناني الذي بدّد هذه الودائع من خلال حصر الغالبية العظمى من «استثماراته» في الدين السيادي اللبناني وفي مصرف لبنان، كما من خلال توزيع أرباح طائلة على المساهمين، وإجراء عمليات تحويل ودائع كبيرة من الليرة اللبنانية إلى الدولار.

(الأخبار)

(مروان طحطح)

> المصارف أغرت المغتربين لتبدّد ودائعهم في الدّين السيادي ومصرف لبنان وأرباح المساهمين

تقرير

«أوجيرو» ردّاً على ادّعاء خميس: سنلجأ إلى التفتيش القضائي

تعقيباً على ادعاء المدّعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس على رئيس هيئة «أوجيرو» عماد كريدية وعلى عضوَي مجلس الإدارة غسان ضاهر وهادي أبو فرحات أمام ديوان المحاسبة وأمام النيابة العامة التمييزية بمخالفات إدارية وجزائية، صدر عن العلاقات الإعلامية في هيئة «أوجيرو» البيان الآتي:

«تؤكد هيئة أوجيرو من خلال مكتبها الإعلامي أخذها علماً بالقرار المروّج له عبر المكتب الإعلامي المستحدث والمخالف للأصول والأعراف والقوانين والتابع لحضرة القاضي فوزي خميس. مع الإشارة إلى أن الهيئة وحرصاً منها على هيبة القضاء اللبناني ترفض إدخاله وتحويله إلى أداة في أي خلاف أو نزاع سياسي إعلامي، حيث إنه لم تجر العادة أن تتبلغ العامة قراراً قضائياً قبل تبلغه أصولاً من المعنيين به. وعليه، تحتفظ الهيئة بحقها باللجوء إلى هيئة التفتيش القضائي والهيئات الرقابية المختصة كافة، وذلك ليس فقط بهدف كف حملة قديمة جديدة ممنهجة عنها تريد النيل منها، إنما أيضا لكفّ ممارسات مرفوضة تنال من القضاء اللبناني ومن استقلاليته».

أضاف البيان: «تؤكد هيئة أوجيرو مجدداً مثلما فعلت دوماً أنها وبجميع أفرادها تحت سقف القانون، متمنية الا يكون تحته شتاء وصيف، كما تضم هيئة أوجيرو صوتها إلى صوت كل اللبنانيين أفراداً ومجموعات وأحزاباً في المطالبة بصون استقلالية القضاء».

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

قضية عشية إقرار ملف التعيينات الإدارية في مجلس الوزراء، يوم، يتطلّع كثيرون إلى تنفيذ آلية تعتمد الكفاءة والاختصاص، مع مراعاة منع انتداب القضاة إلى الإدارات العامة، لتحصين القضاء وتعويض النقص في ملاكاته واستقرار العمل الإداري والسلطة القضائية على السواء

قانون منع انتداب القضاة
من يختار الإدارة العامّة يخسر صفة القـاضي؟

فاتن الحاج

في موازاة قانون آلية التعيينات الذي أقرّه المجلس النيابي في جلسته التشريعية الأخيرة، قدّم كل من النائبين العضوين في كتلة الجمهورية القوية، رئيس لجنة الإدارة والعدل جورج عدوان والنائب بيار أبي عاصي، أخيراً، اقتراح قانون معجّل مكرّر لمنع انتداب القضاة إلى الإدارات العامة. الاقتراح الذي يُنتظر وضعه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية يهدف إلى تحصين القضاء، وهو مؤلف من مادة وحيدة تنص على إعطاء القضاة المنقولين والمنتدبين إلى ملاكات الإدارات العامة أو المؤسسات العامة، مهلة ثلاثة أشهر تسري من تاريخ نفاذ القانون، لممارسة حق الاختيار بين البقاء في الملاك الذي نُقلوا إليه أو العودة إلى ملاك القضاء الذي كانوا منتسبين إليه. وفي جميع الأحوال، يستمر القاضي بالاستفادة حصراً من تقديمات صندوق تعاضد القضاة، وفي حال اختيار العودة إلى ملاك القضاء الذي كان منتسباً إليه، تتم إعادته بالدرجة الأقرب إلى راتبه، وذلك بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء في ما خصّ القضاء المالي، وبناءً على اقتراح وزير العدل في ما يخص القضاء العدلي والإداري.

مشكلة التعيينات، بحسب عدوان، ليست في القانون، إنما «في الذهنية التي لا تريد وضع حد للمحاصصة والمحسوبية لمصلحة الكفاءة والاختصاص، ولا تزال تتجاهل آلية التعيين والقوانين»، مشيراً إلى أنّ المادة 89 من قانون موازنة عام 2019 نصّت على «منع نقل وانتداب القضاة العدليين والماليين والإداريين إلى ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة كافة، وإجازة إعادة القضاة المنقولين أو المنتدبين من ملاكات القضاء العدلي والمالي والإداري إلى ملاك القضاء الذي كانوا منتسبين إليه». إلا أن المجلس الدستوري في حينه أبطل المادة، كونها من جهة تخالف الصبغة الجوهرية، ومن جهة ثانية تعتبر من فرسان الموازنة، وبالتالي يجب إقرارها بموجب قانون.

ومن الأسباب الموجبة التي يذكرها اقتراح القانون أن الانتداب أدّى في غالب الأحيان إلى نقص في ملاكات القضاء الإداري والمالي والعدلي وإلى عدم انتظام عمل المرفق القضائي. كما أن انتداب القضاة إلى مراكز إدارية مثل المحافظين والمدراء العامين يؤدي تبعاً لطبيعة

> **أيّ تعيين جديد من خارج الملاك الإداري انتهاك للقانون وتجاوز للسلطات الممنوحة للحكومة**

العمل إلى إبعادهم عن الروحية التي يجب على القاضي التمتع بها، ومنها عدم المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل يفقده استقلاليته وتحفظه. وبانتهاء الانتداب، يعود القضاة المنتدبون حكماً إلى ملاكات القضاء، ما يؤدي إلى إفقادهم جزءاً من مهاراتهم بفعل انقطاعهم الطويل عن ممارسة عملهم كقضاة. لذلك، فإن استقرار العمل الإداري من جهة وعمل السلطة القضائية من جهة ثانية يحتمان إصدار قانون يمنع كل أشكال انتداب القضاة إلى الإدارات العامة.

وسبق لرابطة موظفي الإدارة العامة التي يجب على القاضي التمتع بها، ومنها عدم المشاركة في الحياة

الانتداب أدّى في غالب الأحيان إلى نقص في الملاك القضائي (مروان بو حيدر)

12 من المرسوم الاشتراعي 59/112 (نظام الموظفين) حدّدت إمكانية الحكومة في التعيين استثنائياً من خارج الملاك بنسبة الثلث، وبما أنّ عدد الوظائف الملحوظة في الفئة الأولى في ملاك الإدارة العامة هو 79 وظيفة، وبالتالي يكون الثلث الممكن قانوناً تعيينه من خارج الملاك هو 26 مركزاً، وبما أنّ عدد المعيّنين من خارج الملاك لغاية تاريخه يبلغ 34 مقابل 21 من داخل الملاك، يكون مجلس الوزراء قد تجاوز مسبقاً الحصة القانونية المسموح بها من خارج الملاك الإداري، وأي تعيين جديد من خارج الملاك يُعتبر انتهاكاً للقانون وتجاوزاً للسلطات الممنوحة لمجلس الوزراء ومخالفاً لمبدأ الشرعية.

مصادر مسؤولة في الإدارة العامة سجّلت ملاحظات على اقتراح القانون المقدّم من عدوان وأبي عاصي، منها أنه لم يذكر عبارة «خلافاً لأيّ نص آخر» كي يقطع الطريق على التذرّع بوجود نصوص خاصة. ولفتت إلى «ثغرة كبيرة» في الاقتراح، إذ أنه يُبقي القاضي المنقول إلى الإدارة منتسباً إلى صندوق تعاضد القضاة، «وفي ذلك تضارب وازدواجية ورشوة على القاضي الذي يُنقل وعدم مساواة بين المدراء العامين، بحيث يستفيد أحدهم من صندوق تعاضد يعود إلى سلك لم يعد ينتمي إليه، وآخر لا يستفيد». وتتعلق الملاحظة الثالثة بأن اقتراح القانون لم يمنع الانتداب للجان ولأعمال استشارية لدى الوزارات. علماً بأن عدوان سبق أن أشار إلى هذه النقطة في مؤتمره الصحافي الذي أعلن فيه اقتراح القانون، حين قال إن عدم انتداب القضاة كمستشارين إلى الوزارات يحتاج إلى قرار من وزيرة العدل فحسب.

وكي يكون المشروع مجدياً، بحسب المصادر، يجب أن يُنص على أن «الذين اختاروا البقاء في الإدارة يفقدون حقهم بالعودة يوماً ما إلى القضاء». أما بالنسبة إلى القضاة المنقولين والمنتدبين الذين لم يختاروا خلال ثلاثة أشهر، فيجب أن «يُعتبر منقولاً حكماً إلى الإدارة من لم يختر في نهاية الأشهر الثلاثة النهائية، ويصبح من عداد المدراء العامين وتطبق عليه سلسلة الإداريين والا يستفيد من صندوق تعاضد القضاة ويُنزع عنه لقب القاضي».

إعلان صادر عن «فينيسيا بنك» ش.م.ل.

دعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية غير العادية

يسر مجلس إدارة «فينيسيا بنك» ش.م.ل. إعلام السادة المساهمين بأنّ الجمعية العمومية غير العادية سوف تلتئم بتاريخ 26/6/2020 في المركز الرئيسي للمصرف الساعة الثانية عشر للبتّ بموضوع الموافقة على عملية زيادة الأموال الخاصة الأساسية للمصرف بنسبة 20% من حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier One) أي ما يوازي 30.740.000/د.أ. (ثلاثون مليون وسبعمائة واربعون ألف دولار أميركي) عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأميركي مخصصة لرأس المال الوسيط لمصرف لبنان رقم 532/ (قرار وسيط رقم 13129) تاريخ 4/11/2019؛

1- تُعتبر هذه المقدمات النقدية من ضمن الأموال الخاصة الأساسية الإضافية للمصرف (Additional Tier One Capital)؛

2- سيكون الاكتتاب في المقدمات النقدية متاح لكافة المساهمين علماً أنّ هذه المقدمات النقدية ذات طبيعة دائمة (perpetual) قابلة للتحويل (conversion right) كلياً أو جزئياً إلى أسهم عادية خلال كل سنة من السنوات الخمس المقبلة ويمكن للمصرف دفع عائد سنوي عليها، كل ذلك وفقاً للائحة شروط يتفق عليها. يترتب على المساهمين الذين يرغبون في حضور هذه الجمعية التقيد بأحكام النظام التأسيسي للمصرف ولكل مساهم حق الاشتراك بالجمعية او انتداب ممثل عنه.

عن مجلس الادارة
عبد الرزاق عاشور
رئيس مجلس الادارة - المدير العام

تقرير

«الصحة العالمية»: لا عدوى من المصابين بلا عوارض؟

هديل فرفور

وفق أرقام «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث»، فإن أكثر من 38% من المصابين بفيروس كورونا في لبنان لا تظهر عليهم عوارض مرض «كوفيد-19» الذي يتسبب به الوباء. في المبدأ، كان يمكن لهذه المعطيات أن يكون لها مدلول مُطمئن، إلى حدّ ما، وفق التصريح «الأولي» الذي نقل عن لسان رئيسة وحدة الأمراض الناشئة والحيوانية المنشأ في منظمة الصحة العالمية ماريا فان كيرخوف، أمس، بشأن «ندرة» انتقال الفيروس من أشخاص لم تظهر عليهم أعراض الإصابة، مشيرة إلى أن تقارير من بلدان مختلفة تقوم بمتابعة مخالطي المرضى وحالات المصابين من دون عوارض والمخالطين لهم، أظهرت أن «الانتقال الثانوي نادر للغاية». هذا التصريح يعكس «طمأنينة» لأنه يعني فرملة حركة انتشار الفيروس طالما أن خطر العدوى محصور بمن تظهر عليهم عوارض، ويكونون خُكما تحت المراقبة في المستشفيات أو في العزل المنزلي. كما أنه كان ليشكل دعوة صريحة للتساهل مع إجراءات حجر المصابين الذين لا يعانون من أي عوارض فضلاً عن التشجيع على «الانعتاق» من القيود التي فرضها الوباء.

إلا أن تصريح فان كيروف أثار تساؤلات جمة في الأوساط الطبية والعالمية، الأمر الذي دفعها إلى توضيح «سوء الفهم»، مشيرة إلى أن الدراسات التي تتبع الحالات غير المصحوبة بالعوارض عددها محدود جداً، «وما كنت أشير إليه هو أن هناك مجموعة أخرى من الأشخاص لا تظهر عليهم الأعراض، لكن يمكن أن يكونوا مصدر عدوى للآخرين»، ولافتة إلى أن 40% من نقل العدوى يمكن أن يتم من حالات إصابة لا تظهر عليها الأعراض. هذا التوضيح / التراجع، يعني عملياً البقاء في دائرة الحذر والتأهب التي رسمها الوباء منذ بدايته خصوصاً في ظل استمرار تسجيل إصابات جديدة بالفيروس يومياً.

وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 18 إصابة (من المقيمين) من أصل 1564 خضعوا للفحص، ليرتفع إجمالي الإصابات منذ 21 شباط الماضي إلى 1368. في المقابل، وصل عدّاد الشفاء إلى 795 مع ثبات عدد الوفيات عند 30 حالة.

ومع التحضير لاستقبال ثلاثة آلاف وافد ضمن المرحلة الرابعة من عملية إجلاء اللبنانيين الهاربين من الوباء في بلاد الاغتراب، بدءاً من يوم غد، يجري البحث جدّياً في خيار فتح المطار بعد انتهاء هذه العملية في 19 الجاري. وأعلن رئيس الحكومة حسان دياب أن القرار المتعلق بإجراءات إعادة فتح المطار قد يُتخذ في نهاية هذا الأسبوع. وشدّد بعد ترؤسه اجتماعاً للقطاع السياحي على أهمية إعادة وضع لبنان على الخريطة السياحية «في ظل التوازن بين الحماية الصحية والسياحة بهدف إنعاش الاقتصاد»، لافتاً إلى أنه جرى البحث في إمكان فتح المطار «من حيث التوقيت والدول والفترة الزمنية ونسبة الوافدين الخاضعين لفحص الـ pcr وسنعمل على فتح خطوط جوية إلى منطقة الخليج مع التركيز على الدول التي تجري فحوصات الـ pcr على أن نأخذ في الاعتبار إجراءات خاصة لدول أخرى». وكان وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار قد أشار في هذا الصدد إلى إمكانية إعادة فتح المطار في تموز المقبل.

إلى ذلك، انتهت أمس المرحلة السادسة من تنظيم عودة اللبنانيين عبر نقطة العبودية الحدودية البرية الشمالية مع سوريا، بإشراف المديرية العامة للأمن العام وبمواكبة صحية من وزارة الصحة، على أن تتخذ الإجراءات نفسها التي اتخذت في السابق (إخضاع العائدين لفحوصات الـ pcr وتسجيل أماكن حجرهم الصحي).

على الحافة

لا حوار يجمّل بشاعة السدود

حبيب معلوف

تنتهي اليوم مهلة التسجيل في الحوار الذي دعت اليه وزارة الطاقة والمياه بالتنسيق مع وزارتَي البيئة والإعلام حول سدّ بسري.

وقد يستفاد من الوقت المتبقّي لانسحاب من تسرّع وقبل بالمشاركة الشكلية في حوار حول أمر أقرّت الحكومة المضي فيه بتسرّع، رغم شبه الإجماع بين المعترضين الحقيقيين على مقاطعة هذه الدعوة. ليس لأنها جاءت متأخرة فقط، ولا لأنها لم تطاول الجوهر فحسب، بل لأنها لا تعبر عن القناعة الحكومية أيضاً. فقد كان مستغرباً، في الأساس، أن توافق هذه الحكومة على متابعة الأعمال في السد بعد تراجع وهج الانتفاضة بسبب «كورونا»، وعدم مراجعتها سياسة المياه برمّتها رغم وقوع لبنان في حالة إفلاس وإعلانه عجزه عن تسديد ديونه... وهو ما يفترض أن يعني، منطقياً، وقف كل أشكال الاستدانة الجديدة لمشاريع مشكوك في مدى إلحاحيتها وصوابيتها وجدواها. أضف إلى ذلك أن تركيب محاور الحوار لا يوحي بالجدية، إذ بقيت هذه المحاور على هامش قضية «التعليم عن بعد»، وإعداد بناء المناهج التعليمية بما يتناسب معه. إلا أن الواقع الرقمي في العالم يتطلب أكثر من الخطابات والمؤتمرات. وعندما نقول إنّ التنمية البشرية تربوياً غير مؤهلة للتعليم عن بعد، نعني بذلك أن تدريس الرقمنة وتعليم التقنيات وإرساء ثقافة التكنولوجيا في لبنان وفي كل المجتمعات العربية، غير موجود. طبعاً، يملك الجميع أجهزة وحواسيب. لكن المهم ليس اقتناء الأدوات، بل استخدامها بشكل مثمر.

عدم معرفة كيفية الاستفادة من التقنيات وسوء استخدامها يتعلقان بأمور عدة: عدم إعداد الأساتذة بشكل منهجي على استخدام التقنيات من خلال دورات تدريبية، أو من خلال تأهيلهم الجامعي. وهذا ما لم يحصل. وإذا وجدت الحصص التربوية لتأهيل الأساتذة، تكون هذه الحصص هامشية ولا تدخل ضمن نطاق المنهاج الجامعي كمقررات إجبارية. حتى إن من يدرّسون هذه المقررات، وإن كانوا مؤهّلين تقنياً، غير متخصصين في تدريس المعلوماتية المعتمدة في التعليم. ومن العراقيل عدم تحديث المناهج التربوية، فتحضير الدروس للمطبوع يختلف عن التحضير للرقمي وللحاسوب وللألواح التفاعلية، كما أن الثقافة الرقمية لم تدخل المجتمعات العربية، وبقيت الرقمنة في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن المعارضة المتأخرة لهذا السد، ولمنطق السدود السطحية غير الضرورية في بلد كلبنان تعتبر المياه فيه مورداً متجدّداً، تتحمل أيضاً جزءاً من المسؤولية عمّا وصلنا إليه، سواء تمثلت هذه المعارضة بالأحزاب السياسية أو بجمعيات مصنّفة بيئية. فقد تأخر معظم هذه الجمعيات في مقاربة ملف إدارة المياه وإنشاء السدود حين كان لبنان لا يزال خاضعاً للخطط العشرية لوزارة الطاقة والموارد والطاقة والمياه قبل عام 2010 تاريخ وضع الخطط الجديدة... وبعدها. كما تأخرت أحزاب وكتل نيابية مؤثرة وفاعلة في معارضة سد بسري (وباقي السدود). وهي تحاول أن تعوض اليوم أيضاً عن تأخرها في المعارضة بتقديم اقتراح قانون لتحويل مرج بسري إلى محمية طبيعية (باسم اللقاء الديمقراطي).

على القلب الآخر، وبغضّ النظر عن الموقف الجديد الملتبس للبنك الدولي المموّل لإنشاء السد ودعوته للحوار مجدداً، فهو أيضاً كان قد استبعد المعارضين الحقيقيين من حواراته الشكلية السابقة، وساهم مع كثير من الشركات الاستشارية وبعض الخبراء في تضخيم الأرقام والحاجات، والتهويل بالشحّ وتغير المناخ وزيادة السكان والطلب المستقبلي على المياه، لتبرير إنشاء السدود المكلفة وخصخصة هذا المورد المهم وتسليعه. وهو لطالما استخدم ذريعة أن اللبناني يدفع ثلاث فواتير، واحدة للمصالح وأخرى للصهاريج وثالثة للمياه المعبّأة، من دون أن يجيب على سؤال أساسي: من أين تأتي المياه المعبّأة ومياه الصهاريج؟، ما يعني أن المشكلة الفعلية هي في سوء الإدارة لا في الشحّ.

لن يكون رفض الحوار قاعدة عند المعترضين، لا بل هو واجب في ما لو كانت الظروف طبيعية. ولطالما الذي تناولناه سابقاً («الأخبار»، 30 آيار 2020) (https://289316/al-akhbar.com/Community).

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن المعارضة المتأخرة لهذا السد، ولمنطق السدود السطحية غير الضرورية في بلد كلبنان تعتبر المياه فيه مورداً متجدّداً، تتحمل أيضاً جزءاً من المسؤولية عمّا وصلنا إليه، سواء تمثلت هذه المعارضة بالأحزاب السياسية أو بجمعيات مصنّفة بيئية. فقد تأخر معظم هذه الجمعيات في مقاربة ملف إدارة المياه وإنشاء السدود حين كان لبنان لا يزال خاضعاً للخطط العشرية لوزارة الطاقة والموارد والطاقة والمياه قبل عام 2010 تاريخ وضع الخطط الجديدة... وبعدها. كما تأخرت أحزاب وكتل نيابية مؤثرة وفاعلة في معارضة سد بسري (وباقي السدود). وهي تحاول اليوم أيضاً عن تأخرها في المعارضة بتقديم اقتراح قانون لتحويل مرج بسري إلى محمية طبيعية (باسم اللقاء الديمقراطي).

على القلب الآخر، وبغضّ النظر عن الموقف الجديد الملتبس للبنك الدولي المموّل لإنشاء السد ودعوته للحوار مجدداً، فهو أيضاً كان قد استبعد المعارضين الحقيقيين من حواراته الشكلية السابقة، وساهم مع كثير من الشركات الاستشارية وبعض الخبراء في تضخيم الأرقام والحاجات، والتهويل بالشحّ وتغير المناخ وزيادة السكان والطلب المستقبلي على المياه، لتبرير إنشاء السدود المكلفة وخصخصة هذا المورد المهم وتسليعه. وهو لطالما استخدم ذريعة أن اللبناني يدفع ثلاث فواتير، واحدة للمصالح وأخرى للصهاريج وثالثة للمياه المعبّأة، من دون أن يجيب على سؤال أساسي: من أين تأتي المياه المعبّأة ومياه الصهاريج؟، ما يعني أن المشكلة الفعلية هي في سوء الإدارة لا في الشحّ.

لن يكون رفض الحوار قاعدة عند المعترضين، لا بل هو واجب في ما لو كانت الظروف طبيعية. ولطالما رفضت وزارة الطاقة والمياه الحوار مع المعترضين على سياسات السدود منذ مدة طويلة، وقبل أن تكبر حلقة الاعتراضات. لا بل كانت ترفض تسليم أي دراسة أو مستند، ضاربة بعرض الحائط مبدأ حق المعرفة قبل أن يصبح قانوناً. وإذ يمكن غضّ النظر عن الدور الشكلي لوزيرة الإعلام في الحوار، إلا أن المستغرب هو تصرف وزارة البيئة التي دخلت أيضاً في الشكليات، بينما كان عليها أن تطلب وقف الأعمال إلى حين إجراء تقييم استراتيجي شامل لخطط الحكومة المائية التي تفتقر إلى أدنى المقوّمات الاستراتيجية.

في العادة تدعو وزارة الطاقة والمياه والبنك الدولي بعض المجتمع المدني الطيّع و«الخبراء» أصحاب المصلحة والإعلام غير المتخصّص للقول إنهما قاما بالمشاورات اللازمة، بما يؤمّن التغطية اللازمة لإكمال المشاريع مع تعديلات طفيفة التي لا تؤثر في بنية المشاريع وريحيتها. والسؤال الآن: من سيؤمّن هذه التغطية ولا سيما بعد اندلاع الثورة وانهيار كل شيء؟!

تاريخياً، لم يكن هناك من انسجام بين وزارتَي الطاقة والمياه والبيئة حول خطط السدود ولا حول معالجة مياه الصرف والنفايات السائلة، وقد استبعدت وزارة البيئة هذا النوع من النفايات (في خططها) لكي لا تتضارب مع صلاحيات الطاقة والمياه. كما تفادت إزعاج المتحمّسين للسدود بدراسات الأثر البيئي! لذا كان حرياً بهما أن يتفاهما مع بعضهما قبل أن يبادرا إلى الدعوة للحوار، وأن ينسقا السياسات قبل تنسيق ندوات شكلية حول أهم مورد بعد الهواء على المستوى الحياتي والوطني؟

لا أحد يستطيع تجميل بشاعة السدود، ومحكمة التاريخ لن تتسامح مع قطّاع طرق المياه كما تتسامح محاكم هذه الأيام مع مشاريع مدمّرة ومشوّهة (كالمقالع) وغيرها من الاعتداءات على الطبيعة والأماكن الأثرية والتراثية كمرج بسري أو صخور نهر الكلب.

وجهة نظر

«التعليم عن بعد» بعيد عن التعليم

غسان مراد *

فرضت أزمة «كورونا» على التعليم، بكل مستوياته، استخدام التقنيات الرقمية لاستكمال العام الدراسي. لا بأس في ذلك إذا كان سيجعل المسيرة التربوية مستمرة ويبقي الطلاب على تواصل مع محيطهم التربوي. وكان أفضل لو أن القائمين على التربية قاموا بعملهم مسبقاً، وكانت لديهم رؤية للتحديث بناءً على فهم الواقع ومحاولة التأقلم معه.

لكن «التعليم عن بعد» يصبح خبط عشواء، وبعيداً عن التعليم عندما لا تكون المؤسسات التربوية مجهزة، ولا تكون البنية التحتية مناسبة، ولا الكادر التعليمي ملمّاً بالتقنيات والمهارات في هذا المجال، ولا الأهل على تماس مع ثقافة التقنيات، ولا يكون تدريس المعلوماتية في المدارس والجامعات مستخدماً ومنظّماً وممنهجاً، ولا المنهج التربوي محدّثاً ومتناسباً مع «التعليم الرقمي» و«التعليم عن بعد».

انتبه العاملون في المجال التربوي إلى أهمية التقنيات الرقمية في التعليم، ولكن ليس في الوقت المناسب. وعلى غرار الشعارات التي ترفع في الانتخابات، أُطلقت حملات «التعليم عن بعد»، وإعداد بناء المناهج التعليمية بما يتناسب معه. إلا أن الواقع الرقمي في العالم يتطلب أكثر من الخطابات والمؤتمرات. وعندما نقول إنّ التنمية البشرية تربوياً غير مؤهلة للتعليم عن بعد، نعني بذلك أن تدريس الرقمنة وتعليم التقنيات وإرساء ثقافة التكنولوجيا في لبنان وفي كل المجتمعات العربية، غير موجود. طبعاً، يملك الجميع أجهزة وحواسيب. لكن المهم ليس اقتناء الأدوات، بل استخدامها بشكل مثمر.

عدم معرفة كيفية الاستفادة من التقنيات وسوء استخدامها يتعلقان بأمور عدة: عدم إعداد الأساتذة بشكل منهجي على استخدام التقنيات من خلال دورات تدريبية، أو من خلال تأهيلهم الجامعي. وهذا ما لم يحصل. وإذا وجدت الحصص التربوية لتأهيل الأساتذة، تكون هذه الحصص هامشية ولا تدخل ضمن نطاق المنهاج الجامعي كمقررات إجبارية. حتى إن من يدرّسون هذه المقررات، وإن كانوا مؤهّلين تقنياً، غير متخصصين في تدريس المعلوماتية المعتمدة في التعليم. ومن العراقيل عدم تحديث المناهج التربوية، فتحضير الدروس للمطبوع يختلف عن التحضير للرقمي وللحاسوب وللألواح التفاعلية، كما أن الثقافة الرقمية لم تدخل المجتمعات العربية، وبقيت الرقمنة وتطبيقاتها مجرد أكسسوار.

«التعليم عن بعد» يحتاج أيضاً إلى مكتبات رقمية غير موجودة، ومصادر معلومات غير متوافرة، ومحتوى رقمي عربي لا يزال ضعيفاً. كل هذا غير مؤمّن بشكل منهجي ومنظّم. أما المبادرات من هنا وهناك، فلا تؤسّس لمجتمع تساهم فيه التربية في التنمية. المبادرات خارج المؤسسات مفيدة، لكنها لا تشكل قاعدة يُرتكز عليها في بناء مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

باختصار، عندما لا نكون جاهزين للتعامل مع الأزمات تصبح الأزمة صعبة وكارثية عندما نعالجها بأفكار وآراء جاهزة مسبقاً!

جيد أن يكون التعليم عن بعد برز كحلّ في ظل هذه الأزمة بعدما كان موضع تخبط معرفي. فالتعليم هو دائماً في مرحلة إعادة تفكير، كون العملية التربوية تتعلق بدراسة سلوكية الأفراد، وهو من الدراسات الصعبة التي لا تؤدي دائماً إلى بناء استراتيجيات ثابتة. التفكير في المواد التعليمية، وخصوصاً بالنسبة إلى التقنيات الرقمية، هو التفكير أولاً في الإنسان وفي علاقته بمحيطه ثانياً، حالياً هو الفضاء الرقمي. لذلك، علينا بناء أسس معرفية تربوية جديدة تتناسب مع هذا التغير في التربية، والإجابة عن سؤال: ما هي الفلسفة التربوية الجديدة التي ستطرح، وهل يناسب ذلك السلطة التربوية، وهل يجب إعادة النظر في السلطة نفسها؟

على صعيد العالم العربي ولبنان، بات الجميع متخصصاً في ذلك إلى درجة أنهم يطلقون «نظريات» من دون أي ركائز فعلية ودراسات على الأصعدة القانونية والاقتصادية والمعرفية والتربوية والاجتماعية. وإذا كان جيداً اللجوء إلى «التعليم عن بعد» خلال الأزمة للحفاظ على السياق التعليمي العام، فلا يعني ذلك التسرع في الركون إلى هذا الحلّ كحلّ دائم، إذ يتطلب هذا النوع من التعليم استراتيجيات متّصلة بالتقييم والامتحانات. ويستوجب ذلك بناء المادة التعليمية لتكون تفاعلية، ما يسمح بإعداد الأسئلة على طريقة open book، ما يعني تغيير طرق التعليم وتأهيل الأساتذة وإطلاق ورشة على مستوى الكادر التعليمي والإداري.

من المفترض إعادة النظر في مستلزمات التعليم عن بعد، بدءاً من البنية التحتية العامة، وصولاً إلى تبنّي دراسات حول التغيّرات السلوكية للمتعلم. ويجب المراقبة والمحاسبة في بلد ينخره الفساد على الأصعدة كافة، بما فيه الفساد التربوي من ترفيع في المدارس والجامعات، والفساد التربوي له تأثير أكبر على المجتمعات من الفساد السياسي والاقتصادي، وقبل البدء بالتحول نحو التعليم عن بعد والتشريع له، من المفترض التحول الى بلد لا تكون مرجعياته الدينية تمسك بقراراته. عندئذ يمكن إطلاق ورشة عمل على كل المستويات لتشريع شهادات التعليم عن بعد في لبنان، ثم تشريع شهادات التعليم عن بعد من باقي الدول، لأنه باستطاعة أي شخص أن يتسجّل عن بعد في بعض الجامعات في أميركا، وفي بعض البلدان الاشتراكية السابقة، وفي أوروبا، ويكفي أن يدفع لكي يحصل على شهادة. فكيف ستتأكد لجان المعادلات من هذه الشهادات؟

هذا لا يلغي الارتكاز على التعليم عن بعد لبعض المقررات وفي بعض الحالات، كما لا يلغي التعليم الإلكتروني، أي التعليم الذي يستخدم تطبيقات في التعليم والتعلم، بل يجب تطوير هذه التطبيقات وأن تصبح معتمدة وأن يُبنى على التجربة التي حصلت في لبنان والعالم من أجل الوصول في المستقبل إلى بعض الثوابت المساعدة في العملية التربوية، ولكن من دون تسرع وشعارات نظرية لا ترتكز على أي أسس فعلية سوى بعض الدراسات التي لا تؤهّلها أن تشكل معياراً يُعتمد عليه.

وللإشارة، يوجد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية مركز علوم اللغة والتواصل كان سبّاقاً في إدخال المعلوماتية في التعليم كمادة أساسية، كما يحصل في كليات الآداب في الجامعات عادة، بهدف تعليم الطلاب التقنيات المعلوماتية التي تؤهّلهم لتصميم برمجيات التعليم عن بعد وتصميم برمجيات التعليم الإلكترونية.

يرتكز العالم التربوي الحديث على الفهم والتفسير والنقد، وهذا يحتاج إضافة الى معرفة القراءة والكتابة والحساب والمعلوماتية، إلى معرفة المنطق الذي لم يعد يدرّس في العالم العربي إلا نادراً كما هي الحال لمقرر الفلسفة. فالعالم المستقبلي لن يجيد الابتكار وليس التكرار.

إلى بيع الشهادات، وإعطاء ماسترات وشهادات دكتوراه من بعض الجامعات الخاصة بالتزوير والانتحال العلمي من دون مراجعة علمية. والسؤال: هل الوضع القانوني والقضائي يسمح بملاحقة هذه الحالات في بلد الطائفية والمحسوبيات على مستوى الوزارات من جهة، وعلى مستوى الجامعات الطائفية من جهة ثانية؟ وهل تستطيع لجنة المعادلات أن لا تعادل شهادة ماستر أو دكتوراه لطالب من جامعة مدعومة من جمعية دينية؟

*أستاذ جامعي

تستعدّ إيطاليا لاستئناف الحياة الكروية، بعد ان أعلن وزير الرياضة فينشنزو سبادافورا الإذن لإقامة مباراتي دور النصف نهائي من الأندية تتجهّز للعودة بعد توقفٍ لأكثر من شهرين، وهي في صدد استئناف أحد أكثر مواسم الكالشيو تنافسية في السنوات الأخيرة

بالوتيللي وكيليني خلال لقاء بين بريشيا ويوفنتوس قبل التوقف (أ ف ب)

كالشيو

أندية إيطاليا تعزف نشيد العودة

حسين فحص

أعطى وزير الرياضة الإيطالي فينشنزو سبادافورا الإذن لإقامة مباراتي دور النصف نهائي من كأس إيطاليا يوم 13 يونيو/ حزيران، والمباراة النهائية من مسابقة الكأس يوم 17 من الشهر الجاري، على أن تعود مسابقة الدوري في الـ20 منه أيضاً. وعلى ضوء ذلك يأمل الاتحاد الإيطالي أن تسير الأمور على ما يرام، لكنه لم يستبعد فكرة إيقاف الدوري مرة أخرى في حال عاد وتفشّى فيروس كورونا من جديد، حيث كشف يوم الاثنين أنه سيلجأ في هذه الحالة إلى إقامة مباريات فاصلة لتحديد الترتيب النهائي للبطولة.

توقفت البطولة منذ مارس/ آذار الماضي وسط منافسة مشتعلة على اللقب، حيث يتصدر يوفنتوس، حامل اللقب في آخر 8 مواسم، الترتيب العام بفارق نقطة واحدة عن لاتسيو الوصيف، وبفارق 9 نقاط عن إنتر ميلانو الثالث (لديه مباراة مؤجلة)، في حين يستكمل أتالانتا عروضه القوية مع غاسبيريني محتلاً المركز الرابع.

يوفنتوس

في الصيف الماضي، قامت إدارة يوفنتوس بالتوقيع مع المدرب الإيطالي ماوريسيو ساري قادماً من تشلسي، في خطوة قسمت جماهير البيانكونيري بين مؤيّد ومعارض. المعارضون عبّروا عن خشيتهم من اختلاف أسلوب لعب المدرب (يتّصف بالهجوم الكثيف) عن ثقافة النادي، ما يضع أفضل فريق إيطالي في السنوات الأخيرة تحت خطر التخبّط. ما خشيت منه الجماهير تحقق، بعد أن سقط الفريق في العديد من الاختبارات، غير أن صدارته للكالشيو قبل تعليق الدوري شفعت للمدرب الجديد. مصاعب كبيرة واجهها ساري برفقة يوفنتوس، انحصر أغلبها في تكوين منظومة تقدّم كرة قدم جميلة من دون التعارض مع النتائج الإيجابية. إضافةً إلى ذلك، عانى ساري من صعوبة توظيف اللاعبين في ظلّ وفرة العناصر، خاصةً عملية توظيف البرتغالي كريستيانو رونالدو والأرجنتيني باولو ديبالا، غير أنه نجح في تجاوز تلك العقبة مع توالي الجولات. هذا الأخير عانى الأمرين في فترة التعليق، بعد أن أصيب بفيروس كورونا أكثر من مرة، لكنه أصبح جاهزاً للعودة بحسب الكادر الطبي للنادي. عاد الفريق إلى التدريبات الفردية والجماعية وهو في أتمّ الجاهزية لاستئناف الكالشيو، حيث سيسعى ساري إلى تحقيق لقب الدوري التاسع للنادي تواليا، والأول على الصعيد الشخصي. يوفنتوس هو الأقرب لرفع اللقب، رغم المنافسة الشرسة من الوصيف لاتسيو.

> يلتقي إنتر ميلانو مع نابولي في إياب دور النصف النهائي يوم السبت المقبل على ملعب سان باولو

نسور العاصمة

عاد لاتسيو إلى الواجهة الإيطالية من جديد، بعد مجيء المدرب الإيطالي الشاب سيموني إنزاغي للوقوف على العارضة الفنية. توازن كبير بين الهجوم والدفاع وعمل جماعي متقن، أعاد الهيبة إلى القطب الثاني للعاصمة، ليحتل وصافة الدوري هذا الموسم حتى الجولة 26 بفارق نقطة عن المتصدر يوفنتوس. لم يعرف نادي لاتسيو النجاح على صعيد الدوري منذ تحقيقه اللقب عام 2000، لكنّ الأمر تحسّن منذ مجيء سيموني إنزاغي، الذي توّج مجهوداته بتحقيق كأس السوبر الإيطالي هذا الموسم. بنى إنزاغي فريقاً من لا شيء، وجعله منافساً على الدوري، وفي ظلّ التقارب بالنقاط مع المتصدر، من المرجّح أن يمتد الصراع حتى الجولات الأخيرة.

إنتر ميلانو

قدّم إنتر ميلانو نفسه هذا الموسم بالشكل الأفضل له منذ رحيل المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو عن أسوار النادي. خطة ناجحة وضعتها الإدارة بالتنسيق مع المدرب الإيطالي أنطونيو كونتي، أعادت هيبة الفريق في الكالشيو. استقدم كونتي فور مجيئه العديد من الأسماء التي عادت بالمنفعة على المنظومة، أهمها هداف الفريق روميلو لوكاكو، ستيفانو سينسي، نيكولو باريلا وكريستيان إيريكسن. رغم وفرة الأسماء وتكامل الخطوط، أخذت النتائج بالتراجع في الجولات الأخيرة ما قبل التعليق، ليصبح الدوري الإيطالي بعيد المنال عن رجال كونتي. يبتعد النيراتزوري عن يوفنتوس بتسع نقاط في صراع المنافسة على الكالشيو، ما يضع تركيز المدرب على كأس إيطاليا، حيث سيلعب الفريق أمام نابولي في إياب دور النصف النهائي يوم السبت المقبل على ملعب سان باولو. جدير بالذكر أن مواجهة الذهاب انتهت بفوز نابولي بهدف نظيف على ملعب سان سيرو.

أتالانتا

خلال أربعة مواسم، حوّل المدرب الإيطالي جان بييرو غاسبيريني أتالانتا من نادٍ متواضع إلى أحد أفضل الأندية الإيطالية. تطوّر ملحوظ وضع الفريق في الموسم الماضي ثالثاً خلف يوفنتوس ونابولي، محتلاً صدارة الهدّافين بتسجيله 77 هدفاً في الكالشيو، ليتأهّل للمرة الأولى في تاريخه إلى دوري أبطال أوروبا. يحتل الفريق هذا الموسم المركز الرابع بـ48 نقطة، مبتعداً عن إنتر الثالث بـ6 نقاط، وسيحاول «القديسون» الصمود بين الأربعة الأوائل للمشاركة العام المقبل في دوري الأبطال. «هدية» قد تكون الأخيرة من غاسبيريني إلى النادي، نظراً إلى ارتباط اسمه بتدريب العديد من الأندية مطلع الموسم المقبل.

ميركاتو

ديبالا «يغازل» برشلونة قبل مواجهة ميلان

استعاد ديبالا دوره مع هارويسيو ساري (أ ف ب)

أكد النجم الأرجنتيني باولو ديبالا مهاجم يوفنتوس الإيطالي لكرة القدم أن بقاءه مع الفريق يرتبط بإدارة النادي، مشيداً بنادي برشلونة الإسباني وقائده مواطنه ليونيل ميسي. ويرتبط ديبالا بعقد مع «السيدة العجوز» حتى نهاية موسم 2021-2022. لكنه كان محور تقارير صحافية في صيف 2019 تبدي رغبة بطل إيطاليا بالتخلّي عنه، قبل أن يستمر في صفوفه مع تولّي ماوريتسيو ساري مقاليد الإدارة الفنية في صيف العام الماضي. وتطرق المهاجم الدولي البالغ من العمر 26 عاماً إلى مستقبله مع الفريق في مقابلة أجرتها معه شبكة «سي أن أن» الأميركية عبر تقنية الاتصال بالفيديو.

وقال ديبالا: «من الواضح أنني لاعب في هذا النادي وأنا سعيد لوجودي هنا. الناس يحبونني كثيراً وأنا أحب الناس كثيراً. لدي تقدير كبير للنادي والناس الموجودين هنا، لديّ علاقة جيدة مع الرئيس وبالتأكيد في مرحلة ما سوف يأتون للحديث معي، أو ربما لا... لا أعرف». وتابع «في لحظة ما قد يكون هناك تجديد محتمل، لكن ذلك يعتمد على يوفنتوس»، موضحاً «في الوقت الحالي لا يوجد شيء، حقاً. تتبقى سنة ونصف سنة في عقدي، وهي فترة ليست طويلة، وأنا أفهم أن كل ما حدث (أزمة فيروس كورونا المستجد) ليس سهلاً على النادي، ولكن تم تجديد عقود لاعبين آخرين... لذلك نحن ننتظر».

ويستعدّ الأرجنتيني الذي أصيب بفيروس كورونا وشفي منه مع فريقه لاستئناف الموسم المحلي بعد التوقف القسري بسبب «كوفيد-19»، بمباراة إياب الدور نصف النهائي لمسابقة كأس إيطاليا ضد ميلان الجمعة. وتحدث «لاخويا» عن الفترة التي كان فيها يوفنتوس يبحث عن بديل له. وأوضح أنه في صيف العام الماضي «لم يكن يوفنتوس يرغب في الاعتماد عليّ، ولم يردني أن أواصل اللعب هنا. ثم ظهرت بعض الأندية التي كانت مهتمة بي»، مثل مانشستر يونايتد وتوتنهام في إنكلترا، وباريس سان جرمان في فرنسا. وفي حين ألمح ديبالا إلى حصول مباحثات بين إدارات الأندية المعنية، نفى أن يكون قد تحدّث إلى أيّ منها.

> يلعب يوفنتوس مع ميلان في نصف نهائي كأس إيطاليا يوم الجمعة المقبل

وتابع «كانت نيّتي في ذلك الوقت البقاء. لم أحظ بموسم جيد أو إيجابية في الأشهر الستة التي سبقت (هذه المباحثات)، لذا لم أكن أرغب في الرحيل بهذه الصورة لأنني أعتقد أنني أعطيت النادي الكثير من اللحظات الجميلة، ولم يكن من العدل أن أغادر بهذه الطريقة». وتابع «لذلك أبلغت (النادي) أن نيتي هي البقاء والعمل على التطور وتقديم أفضل ما لدي. من الواضح أن الأمر لم يكن سهلاً لأن نوايا يوفنتوس كانت مختلفة، ولكن بعد إغلاق فترة الانتقالات، لم يكن هناك المزيد من الوقت ومع وصول ساري ارتقيت كثيراً». وأشاد ديبالا ببرشلونة بطل إسبانيا ومواطنه ميسي. وردّاً على سؤال عن إمكانية دفاعه عن ألوان النادي الكاتالوني يوماً ما، قال: «الحقيقة هي أن برشلونة فريق كبير عالمياً ومع وجود ميسي يصبح أكبر بكثير. سيكون الأمر رائعاً جداً، لكن يوفنتوس مذهل أيضاً ويضم حالياً لاعبين رائعين»، مثل البرتغالي كريستيانو رونالدو والحارس جانلويجي بوفون.

«لا للعنصرية»

وتطرّق ديبالا إلى العنصرية التي عانت منها كرة القدم الإيطالية لا سيما خلال الموسم الماضي، وتكتسب مناهضتها زخماً إضافياً في الفترة الحالية بعد التظاهرات ضد مقتل المواطن الأميركي جورج فلويد على يد شرطي في مدينة مينيابوليس. ودعا الأرجنتيني إلى إيجاد حلول للعنصرية داخل كرة القدم وخارجها، مشدّداً على ضرورة أن تكون «العقوبات الإيطالية أكثر صرامة». وتابع «ما لم يكن الأمر كذلك، فعندئذ سيكون علينا كلاعبين أخذ زمام المبادرة حتى لا يستمرّ حدوث هذا الأمر، لأننا نتحدث عن واحدة من أكبر البطولات في العالم، يشاهدها الملايين، وإذا رأوا عنصرية دون اتّخاذ أيّ إجراء، سيتشجع الناس ويستمرون في القيام بذلك».

وعانى لاعبون في يوفنتوس من عنصرية المشجّعين في الموسم الماضي، لا سيما مويز كين (انتقل إلى إيفرتون الإنكليزي) والفرنسي بليز ماتويدي. وتنتقد المنظمات الحقوقية غياب العقوبات الحازمة بحق الأندية التي يُقدم مشجعوها على ممارسات كهذه.

أخبار محلية

الأنصار أوّل العائدين

أصبح نادي الأنصار أول فريق يطلق تمارينه بعد قرار مجلس الوزراء بالسماح للأندية والملاعب بمعاودة نشاطها لكن ضمن إجراءات الوقاية من كورونا. وجاء أول تمرين للأنصار بعد أقلّ من 24 ساعة على اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد اللبناني لكرة القدم الذي تحدّد فيه موعد إطلاق الموسم الكروي في 29 تموز عبر كأسَي النخبة والتحدي التنشيطيتين، على أن ينطلق الدوري اللبناني في 18 أيلول المقبل.

جاء التمرين الأول للأنصار استثنائياً وفق الإجراءات الرسمية المطلوبة من الحكومة اللبنانية. فالتمرين اقتصر على 12 لاعباً وسط إجراءات مشدّدة على صعيد التعقيم والمحافظة على التباعد الاجتماعي. وقد عمد القيّمون على النادي إلى تقسيم تمارين الفريق على مجموعتين ليومين متتاليين، على أن تتم دراسة الوضع الجديد لاحقاً.

ومن المفترض أن تحذو أندية أخرى حذو نادي الأنصار وتبدأ تمارينها تباعاً ابتداءً من اليوم الأربعاء.

العاب القوى تستعيد نشاطها

أصدر الاتحاد اللبناني للعاب القوى بياناً جاء فيه: «إنّ هذه السنة استثنائية من كلّ النواحي ، وبالرغم من ذلك كان قد بدأ الاتحاد في مطلع السنة الجارية بتنفيذ روزنامته السنويّة بأوّل نشاط وهو بطولة كأس الاتحاد لاختراق الضاحية (للرجال، السيدات والقدامى) في شباط الفائت في حرج بيروت. ولكن بسبب تفشّي وباء كورونا، وبسبب قرار الحكومة اللبنانية التعبئة العامة، تمّ إلغاء بقيّة الأنشطة خلال الأشهر الثلاثة (آذار- نيسان – أيّار). كما تمّ إلغاء جميع المشاركات الخارجية.

وقد عقدت اللجنة الإدارية للاتحاد جلستين عن بعد، وقرّرت متابعة النشاطات لعام 2020 وإقامة بطولة لبنان العامة لألعاب القوى للرجال والسيدات لعام 2020، وذلك بعد تخفيف قيود التعبئة العامة والسماح من الجهات المختصّة (وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة ووزارة الداخلية) بإقامة البطولات الرياضية. آخذين في الاعتبار توقّف التمارين في معظم الأندية لأكثر من 3 أشهر والسماح بدء التمارين الرياضية ابتداءً من أول من أمس الإثنين ضمن قيود معيّنة على أن تقام بطولة لبنان العامة للرجال والسيدات لعام 2020 في النصف الثاني من شهر آب 2020. ويسبقها بعض اللقاءات التحضيريّة (تتضمّن بعض المسابقات للفئات العمريّة بهدف تحطيم أرقام قياسيّة وطنيّة) على أن تقام هذه اللقاءات في أواخر شهر تموز المقبل وفي النصف الأوّل من شهر آب المقبل وسيتمّ تحديد التاريخ في القريب العاجل ويُعمّم على الأنديّة الاتحاديّة مع تحديد مكان البطولة واللقاءات والشروط العامة (والتي تتضمّن الشروط الفنيّة والشروط الوقائية والصحيّة)».

وتمنّى الاتحاد على جميع الجمعيات والأندية الاتحادية ملء الاستمارة المرسلة إليها وإرسالها إلى الأمانة العامة للاتحاد قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر السبت المقبل الواقع فيه 13 حزيران الجاري وذلك لحسن تنظيم البطولة من كلّ النواحي (الفنيّة، الوقائية والصحيّة).

توزيع الشهادات الآسيوية في التايكواندو

وزّع الاتحاد اللبناني للتايكواندو الشهادات الموقّعة من قبل رئيس الاتحاد الآسيوي كيو سوك لي على عدد من العاملين في اللعبة والذين تمت تسميتهم للانخراط في اللجان العاملة ضمن الاتحاد القاري. وجاءت عملية توزيع الشهادات من قبل رئيس الاتحاد اللبناني الدكتور حبيب طريفة والأمين العام للاتحاد الماستر مارك حرب في مقر الاتحاد بحرش تابت، حيث استهل طريفة اللقاء بتهنئة أعضاء اللجان على اختيارهم من قبل الاتحاد القاري للانخراط فيها ما يدل على الكفاءة التي يتمتّع بها العاملون في اللعبة في لبنان. وأمل طريفة ببدء تدريجي لنشاط اللعبة داعياً الأندية إلى اتخاذ كلّ إجراءات الوقاية بهدف السلامة العامة.

وفي ما يلي أسماء الذين تسلّموا شهاداتهم الآسيوية:

اللجنة الاستشارية: الماستر إيلي نعمة (عضو الاتحاد في منصب المحاسب)، اللجنة الطبية ومكافحة المنشّطات: الدكتور ريشار أبي زيد ضو، لجنة اللاعبين: ليوناردو شيبان، لجنة المدربين: الماستر رالف حرب (مدير المنتخبات الوطنية)، لجنة التطوير: الماستر غسان أبو عراج (عضو الاتحاد)، لجنة الانضباط: عمر المصري (أمين صندوق الاتحاد)، لجنة المسابقات: الماستر مارك حرب (الأمين العام للاتحاد)، اللجنة القضائية: ماريا زيدان، لجنة تحكيم الكيوروجي: الماستر جو خوري (عضو الاتحاد) والماستر دانيال خوراسنجيان، لجنة القادة: الغراند ماستر الان نجم، لجنة الإعلام: الماستر نويل مخيبر، لجنة تحكيم البومسيه: الماستر إيلي شرّو، لجنة المرأة: الكسندرا زيدان.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كومكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15-01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

تصاعُد الأزمة: دولَرة الإنتاج والتبادُل والادّخار

ورد كاسوحة *

إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت سوريا خلال سنوات الأزمة هي الافتقار إلى طروحات واضحة بشأن الاقتصاد، وما إذا كانت بنيته ستتغيّر بتغيّر العوامل التي كانت تحافظ على ثبات مؤشّراته قبل الحرب. سعر الصرف هو أبرز هذه المؤشّرات، وإن لم يكن هو المحدّد الرئيسي لاتجاهات تطوُّر الاقتصاد سلباً أو إيجاباً. مركزيّته كمحور للعملية الاقتصادية أتت لاحقاً، حين بدأ الانهيار يحدث بوتيرة متسارعة، عقب موجات الهجرة المتلاحقة في الأعوام 2015، 2016، 2017. في هذه المرحلة، تطوّرت عملية الدولرة كثيراً، وخصوصاً مع خسارة العملية الإنتاجية معظم اليد العاملة الشابّة التي هاجرت بحثاً عن مصادر أخرى للدخل. لم يتمّ تعويض هذا الخلل في السنوات اللاحقة، على الرغم من عودة الكثير من المصانع للعمل في المناطق التي كانت مسرحاً للاشتباكات والقصف أثناء الحرب. حصلت الاستعاضة عبر توظيف النساء وكبار السنّ بكثافة، بدلاً من الشباب، ولكن القيمة المُضافة الفعلية للإنتاج كانت قد تراجعت كثيراً، وهو ما تشهد عليه نِسَب النمو المتدنّية في هذه المرحلة، بالإضافة إلى انحسار التصدير بشكل كبير نتيجة للندرة الحاصلة في العرض، واقتصار ما يُنتَج وفقاً لقوّة العمل الجديدة على الاستهلاك الداخلي، وبعض وجهات التصدير الباقية من المرحلة السابقة.

فقدان القيمة المضافة لمصلحة الدولار

الاكتفاء الذاتي من الغذاء والدواء بهذا المعنى، لم يعد يكفي لتجاوز الأزمة الحاصلة، خصوصاً في ظلّ العقوبات المتسمّرة وما تطرحه من تحدّيات على السياسة النقدية المعتمدة. صحيح أنّ البنية الإنتاجية القائمة ساعدت في الحدّ من آثار العقوبات، عبر توفير مروحة واسعة من المنتجات التي تساعد الاقتصاد على الاستمرار، ولكنّ تأثيرها على سعر الصرف لم يكن بالقدر نفسه من الإيجابية، على اعتبار أنّها مرتبطة هي الأخرى بالعملة الأجنبية، من خلال المواد الأوّلية اللازمة للتصنيع. هذا الطلب المتزايد على الدولار، حتى في عملية الإنتاج التي تستهدف الحدّ من تأثيره حوّلَه، إن لم نقل إلى عملة بديلة، فأقلّه إلى سلعة أساس تتحدّد بموجبها أسعار كل السلع والمنتجات الأخرى في عملية التبادل، سواء داخلياً بين التجّار والمستهلكين أو في الخارج بينهم وبين الموَرِّدين. بمعنى أنّ القيمة التبادلية للدولار، وفقاً للتعبير الماركسي الكلاسيكي، هي التي أضحت المحدّد الرئيسي للعملية الاقتصادية، حتّى في ظلّ اقتصاد لا يعتمد على سلّة استيراد كبيرة، ولا يشجّع على التبادل بالعملة الأجنبية إلّا في حدود ضيّقة. زيادة الإنتاج هنا لا تحلّ شيئاً، خصوصاً في ظلّ الخلل الحاصل فيها، إذ لم تعد القيمة الاستعمالية للسلع التي تختصر معنى عملية الإنتاج متناسبة مع القيمة التبادلية التي استحوذ عليها الدولار بالكامل. فكلّ ما ينتج يُسعَّر به، وما يتحقّق أحياناً من قيمة مضافة فعلية بالليرة يضمحلّ فوراً بمجرّد توريده إلى السوق، حيث لوائح الأسعار التي تُوضع بمعزل، ليس فقط عن كلفة الإنتاج الفعلية، بل أيضاً عن حجم الطلب الذي عادة ما يكون هو المحدّد الفعلي لعملية التسعير. انفصال عملية الإنتاج، بهذا المعنى، عن العرض والطلب ليس فقداناً للقيمة المضافة فحسب، بل هو بمثابة انتقال كامل لها إلى حيث منشأ العملة الأجنبية التي باتت تختزل كلّ العمليات الاقتصادية القائمة، من الإنتاج (جزئياً طبعاً) إلى التبادل، وصولاً إلى الادّخار.

تعطيل عملية الإنتاج

استفحال الطلب على الدولار بهذا الشكل، هو المسؤول عن الانهيار الحاصل حالياً في سعر الليرة، خصوصاً بعد انتهاء العرض الذي كانت توفّره السوق اللبنانية، حيث كان لا يزال ثقة توازن بين الطلب الكبير عليه داخلياً والذي أدّى إلى نشوء السوق السوداء أو الموازية له، وعرضه خارجياً عبر القنوات المصرفية المختلفة. هذا الاختلال الذي بدأ في أواخر العام الماضي، سيستمرّ على الأرجح، وسيأخذ أشكالاً مختلفة لا تقتصر فقط على ارتفاع الأسعار وفقدان بعض السلع أو احتكارها. الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق كنتيجة لهذا المسار المتصاعد، هي تعثّر عملية الإنتاج نفسها، وخصوصاً في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، كالأدوية وسواها. الجهات التي توزّد المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، ليست منصاعة للعقوبات الأميركية، ولكنّها تحتاج إلى الدولار لقاءَ توريداتها، وهو ما يضع صناعة الأدوية بمجملها في خطر ـ ومعها طبعاً الأمن الصحّي للبلاد ـ كونها تعتمد في هذا الشقّ المحدّد من تبادلاتها على الدولار بشكل رئيسي. والحال أنّ تجاوز هذه المعضلة نهائياً لن يحصل قريباً، بسبب ارتباطه بالية التبادلات التجارية في العالم التي يهيمن عليها الدولار بشكل كامل. الضرر الحاصل هنا أكبر بكثير من مجرّد التحكّم بالأسعار، لأنّ القيمة التبادلية أو التبادل التجاري كما نعرفه، لا يتعامل إلّا مع حصيلة عملية الإنتاج، وبالتالي فإنّ أثَره مهما كان كبيراً سينحصر في السوق وبين التجّار والمستهلكين، بينما التأثير الحقيقي هو في التحكّم بعملية الإنتاج نفسها، ومنعها من الحدوث، عبر حرمان أصحابها من المواد الأولية اللازمة لصناعتهم في السوق الدولية. هذا الأمر لا يمنع وصول المنتَج إلى السوق فحسب ـ وكلّ منتج في هذا القطاع هو حاجة ماسّة للناس ـ بل يخلق كذلك حالةً من الهلع في سوق الدواء برمّته، بحيث يستحيل الحصول حتى على الأدوية التي تُنتَج بالكامل داخلياً، أي من دون الحاجة إلى كلّ هذه الدورة التي تسبّبت بهذه الفوضى العارمة. ثمّة تفاصيل أخرى مرتبطة بأسعار الأدوية عامةً، وبطبيعة نظام التسعير المعتمَد في سوريا، والذي لا يخضع لآلية العرض والطلب، والذي من دونه أيضاً لكانت هذه الصناعة قد التحقت بكلّ نظيراتها الخاضعة للعملية التجارية التي يملك الدولار اليد الطولى فيها.

سي جاي جونسون ـ الولايات المتحدة

حلقات «الانهيار»

التأثير بهذا الشكل على إنتاج السلع الحيوية، لم يبدأ من عملية الإنتاج نفسها، بل انطلق من دوائر أبعد تبدأ بسعر الصرف، قبل أن ينتقل بعد تحويل القيمة التبادلية إلى الدولار بالكامل إلى قطاع السلع، حيث شجّع نشوء سوق الصرف الموازية التجّار على أعمال المضاربة والاحتكار، ليصل الأمر أخيراً إلى التحكّم بعملية الإنتاج نفسها، بعد انهيار العملة المحلية، وعجزها التامّ عن حماية القيمة الاجتماعية التي يمثّلها الإنتاج من الدولار. في كلّ هذه المحطّات، كان الطلب على الدولار هو الذي يودي بحلقات الإنتاج والتبادل تباعاً، فبعد انتقال القيمة المعيارية للنقد إلى السوق الموازية، رُفِع الطلب المذكور قيمة المنتجات إلى حدود لا تسمح بها عملية الإنتاج نفسها، وبالتالي فَصَل قيمتها التبادلية عن القيمة الاستعمالية الفعلية، وحدّد لها أسعاراً جديدة لا تتعيّن الأوضاع اللبنانية ودفعها نحو هدنة فعلية. وبما أنّ قوى التغيير لا تستطيع أداء دور البديل، فإنّ حزب الله يفضّل ترميم الصيغة بهدنة جديدة مع قوى الحريرية السياسية، إنّما على أساس إدارة البلد مرحلياً بواسطة حكومة حسّان دياب. فهل هذا ممكن؟ إنّ متابعة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تشبه أفضل مركز استطلاع متقدّم لمراقبة ما تريده القوى الخارجية من لبنان في هذه المرحلة. فهل تتّجه إلى تأييد الهدنة أم ترفضها بإرجاء منح قروض للبنان حتى إشعار آخر؟ هذه هي الإشكالية التي تضع الصيغة اللبنانية التقليدية في وضعية تاريخية غير مسبوقة، تهدّد بتشتّت قواها نحو السياسة والنأي الجغرافي، وقد يكون هذا التشتّت الطوائفي جزءاً مقصوداً من الضغط الغربي على حزب الله، في حركة المضاربات والاحتكارات، وحيث تنتهي عملية الإنتاج بفقدان عناصرها الأساسية بعد انهيار كلّ حلقاتها تباعاً.

خاتمة

مسؤولية الحصار والعقوبات عن كلّ ذلك، لا تنفي العجز الحاصل عن مواجهتها، وتُضاعِف التحدّي بعد قرب دخول «قانون قيصر» حيّز التنفيذ، إذ ستصبح الأدوات النقدية بحدّ ذاتها مهدّدة بفعل «تجريم» التعامل مع المصرف المركزي والمصرف التجاري. التعويل على الأدوات النقدية هنا أساسي، لأنها هي التي تنظّم عملية دخول الدولار وخروجه، وبالتالي لديها حدّ أدنى من التأثير على عملية العرض والطلب التي ترفع أسعار الدولار، ومعه كلّ أسعار السلع وخصوصاً المستوردة، بالإضافة إلى ما تقوم به على صعيد تحفيز عملية الإنتاج، رغم كلّ التعثّر الحاصل لها، وآخره أزمة إنتاج الأدوية الأخيرة. الانتهاء من أزمة الطلب على الدولار لن يكون قريباً، لأنّها الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها إضعاف الاقتصاد هنا إلى الحدّ الأقصى، وخصوصاً بعد التلازم الحاصل مع مسار الانهيار في لبنان. التحايل على ذلك سورياً، لا يزال ممكناً بخلاف لبنان، لأنّ قنوات الربع التي تغذّي الاقتصاد هنا ستستمرّ لفترة طويلة، ومعها ستستمرّ أيضاً أزمة الاقتصاد. الدولرة بهذا المعنى هي طريق باتجاهين، الأول يصادر عملية الإنتاج ومعها كلّ أشكال التبادل وخلق القيمة، والثاني يدفع بهذا الاتجاه قدماً عبر تشجيع الادخار بالدولار. صحيح أنّ مراكمة الربوع مفيدة على المدى القصير لتمويل إنفاق الأسر والقطاعات التي تفتقد بشدّة إلى المداخيل والسيولة، ولكنّها تمثّل مقتلاً لعملية الإنتاج على المدى البعيد بسبب طابعها المدولر. ومن هنا الحاجة إلى تنظيم عملية دخول الربوع وخروجها مستقبلاً، عملاً بالنموذج الصيني الذي أخضع حركة الرساميل لرقابة صارمة حدّت من التفاوت الطبقي الناجم عن هذا الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية، بحيث تكون الاستثمارات الأجنبية وكلّ أشكال التدفّقات المرافقة لها، وعلى رأسها العملة نفسها، في خدمة التنمية الداخلية وعملية الإنتاج، وليس العكس.

* كاتب سوري

الصيغة اللبنانية المترنّحة... تصدُّع الكيان!

وفيق إبراهيم *

الترابط بين الانهيارات الاقتصادية وانفجار الكيانات السياسية لا يحدث عادة إلّا في البلدان الضعيفة التي تقوم على أهداف وظيفية يستفيد منها الطرف المؤسّس، لبنان واحد من عشرات الدول في الشرق الأوسط التي ابتكرها الاستعمار البريطاني والفرنسي في النصف الأول من القرن العشرين، من دون امتلاكها لأيّ خلفيات تاريخية وسياسية راسخة. لقد صنعها لتلبية وظائف اقتصادية كحال الخليج وليبيا وسلطنة بروناي، أو سياسية كوضع البحرين والأردن ولبنان، والكثير من المناطق الأخرى.

فعجائب النفط والغاز والصراعات على النفوذ العالمي أسّست هذه المعادلات التي لا تزال منضبطة في إطار الولاء للغرب، بمفهوم السمع والطاعة، وتؤمّن له الطاقة وموادها لحاجات أسواقه الاقتصادية والخدمات السياسية، لمنع المتسلّلين من الدول المنافسة من حيازة أيّ نفوذ. لذلك، فإنّ لبنان الذي خرج من استعمار عثماني متواصل لأربعة قرون، أصبح بجهد بسيط مشروع دولة مستقلّة، من صناعة الاستعمار الفرنسي الجديد، بالتعاون مع الكنيسة المارونية.

لقد دعم تأسيس هذه الدولة الجديدة، اهتمام الفرنسيين والبريطانيين ببعثرة سوريا، وامتصاص قوّتها لإضعاف المنطقة بأسرها. وهذا ما طبّقوه بإهداء الإسكندرون المحتل لتركيا، والأردن للهاشميين، وقسم من حوران في الأنبار للعراق، محوّلين لبنان إلى دولة مستقلّة، وفلسطين للهيود بعد طرد أهلها منها.

وللمزيد من اكتساب القوة لمشروعية الدولة اللبنانية، دعمت طبقتُه الدينية والسياسية حركة فبركة التاريخ، والشعر واختلاق حكايات لتميّز لبنان عن الجوار بالحضارة والتكوين والخصوصية. ما أدّى إلى تطوّر لبناني داخلي على وقع خلاف عميق بين فئة من أهله تعتقد بغربية انتماءاته، وبين فئة أخرى تراه مشرقياً منتمياً إلى تاريخها.

بالتوازي، أمسك نظام سياسي من قوى سياسية من مختلف المذاهب بالدولة، بدعم من الكهنوت الديني من كامل المذاهب، فاستولى على الإدارة والمال والسياسة، مسجّلاً ولادة طبقة سياسية لبنانية تتّحد فئاتها في وجه الناس، لكنّها تتنافس للسيطرة على السياسة والمال العام. هذا الاستحواذ الداخلي تواكب مع ارتباط بالخارج الإقليمي والغربي، حتى صار لكلّ مذهب راعيه الخارجي، ما أدّى إلى اكتساب هذه الطبقة السياسية مزيداً من القوة على المواطنين اللبنانيين في الداخل.

يمكن هنا تقسيم مراحل هذه الصيغة التي بدأت بهيمنة مارونية، من استقلال لبنان في عام 1943، إلى مرحلة الاحتلال الإسرائيلي والنفوذ السوري، وأفول الصعود الفلسطيني ومعه أحزاب الحركة الوطنية، إلى أن استقرّت الصيغة الداخلية على «اتفاق الطائف» عام 1989، برعاية سورية كاملة، كانت تتعامل مع كل الطوائف كملحقات لهيمنتها تعطي وتمنع من دون حسيب أو رقيب.

الاستثناء الوحيد في تلك المرحلة، كان حزب الله الذي خاض مقاومة أدّت إلى انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، بعد مقاومة شعبية استمرّت من عام 1982 حتى عام 2000، فانقسم البلد بين صيغة سياسية تقليدية طائفية تنهب لبنان، مقابل حزب الله الذي حرص على الاستمرار في مقاومة الإرهاب والاكتفاء بوجود برلمانيّ ووزاريّ لاحقاً، لمجرّد مراقبة تحرّكات قوى الصيغة الداخلية في حركة تلبياتها لمصالح الخارج الغربي والخليجي، وازدادت أهمية الحزب، بعد تصدّيه لهجوم إسرائيلي كبير في عام 2006، ومشاركته في الحرب على الإرهاب بين عام 2014 وحتى الآن في ميادين سوريا وجبال لبنان الشرقية، مؤدّياً في الوقت نفسه دور الراعي للاستقرار في الداخل اللبناني بالتعاون مع الجيش اللبناني.

أدّى هذا الوضع إلى استمرار الصيغة اللبنانية، إلى جانب معادلة حزب الله التي لم يشكّل جزءاً مباشراً منها، لكنّه لم يجابهها لأنه لا يمكن محاربة إسرائيل والإرهاب وقوى الفساد الطوائفية في لبنان، في آن واحد. فاختار الحزب الدور الخارجي مقابل إرجاء التفاعل مع الداخل إلى مراحل لاحقة، الأمر الذي تطلّب منه عقد هدنة مع الحريرية السياسية، بمشاركة رئيس المجلس النيابي نبيه بري.

> **بما أنّ قوى التغيير لا تستطيع أداء دور البديل فإنّ حزب الله يفضّل ترميم الصيغة بهدنة جديدة مع قوى الحريرية السياسية**

هذه الصيغة اللبنانية التقليدية تسبّبت بإفلاس البلاد، فإذا كانت الهيمنة المارونية أمسكت بلبنان أكثر من ثلاثة عقود، فإنّها لم تتسبّب حتى بقسم ضئيل من الأضرار التي ارتكبتها قوى الصيغة اللبنانية برعاية الحريرية السياسي. ففي مرحلة 1992 ـ 2019، بلغ الدين العام اللبناني أكثر من 93 مليار دولار، ولا وجود لكهرباء ومياه ورفع للنفايات، مع سطو على الإدارات والتحاصُص والتفاعلات الاقتصادية المنهوبة المقدرة بـ250 مليار دولار في عشرين عاماً. كانت الطبقة السياسية التي ارتكبت هذه الجرائم المتواصلة، تعتقد بأنّ المزيد من الديون تغطي على سرقاتها أو اكتشاف كميات تجارية من الغاز والنفط. فلا قروض جاءت ولا وقود جرى اكتشافه.

وتزامن هذا الوضع مع سيطرة جائحة «كورونا» على العالم، والإقفال شبه الكامل للمرافق الاقتصادية. هذا بالتزامن مع تراجع إنتاج النفط وانهيار أسعاره، وتوقُّف شركة «توتال» عن التنقيب عن الغاز قبالة بحر المنّ في البلوك رقم 4، لأنها اكتشفت أنّ الكميات فيه ليست تجارية. إنّ اجتماع هذه العوامل، أصاب الصيغة اللبنانية في قلبها، وجعلها تناشد صندوق النقد الدولي و«مؤتمر سيدر» لإقراض لبنان ما يسمح لصيغته السياسية بالاستمرار لعامين فقط، والمفاوضات مستمرّة إنما ببطء لا تتحمّله الأوضاع الاقتصادية اللبنانية.

هناك ملاحظات عدّة لا بدّ من ذكرها، وهي أنّ الفساد طوائفي ولا يقتصر على مذهب واحد، بل شاركت فيه كل المكوّنات المذهبية داخل الصيغة الطوائفية الحاكمة، بالإضافة إلى أنّ حكومة حسّان دياب لا تمتلك أدوات قوة للإنقاذ إلّا من خلال عناصر التأثير الخارجية التي تحمي الصيغة اللبنانية. يمكن التأكيد، أيضاً، أنّ الانتفاضة اللبنانية لا تشكّل حالياً بديلاً للصيغة، لأنها لا تزال قيد التشكّل وتحتاج إلى وقت طويل حتى تمتلك عناصر قوة حاسمة.

لذلك، يتكوّن المشهد اللبناني من قوى الصيغة التي لا تزال تعتقد بقدرتها على الاستمرار، بأسلوب الموارية أولاً وبالعودة إلى مواقعها بعد وقف الانهيار الاقتصادي ثانياً. هناك أيضاً حزب الله ذو الدورين اللبناني والإقليمي، اللذين يريد المحافظة عليهما، وهذا لا يكون إلّا من خلال تهدئة الأوضاع اللبنانية ودفعها نحو هدنة فعلية. وبما أنّ قوى التغيير لا تستطيع أداء دور البديل، فإنّ حزب الله يفضّل ترميم الصيغة بهدنة جديدة مع قوى الحريرية السياسية، إنّما على أساس إدارة البلد مرحلياً بواسطة حكومة حسّان دياب. فهل هذا ممكن؟ إنّ متابعة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تشبه أفضل مركز استطلاع متقدّم لمراقبة ما تريده القوى الخارجية من لبنان في هذه المرحلة. فهل تتّجه إلى تأييد الهدنة أم ترفضها بإرجاء منح قروض للبنان حتى إشعار آخر؟ هذه هي الإشكالية التي تضع الصيغة اللبنانية التقليدية في وضعية تاريخية غير مسبوقة، تهدّد بتشتّت قواها نحو السياسة والنأي الجغرافي، وقد يكون هذا التشتّت الطوائفي جزءاً مقصوداً من الضغط الغربي على حزب الله، في حركة لاستهداف دوره السوري بالتحديد. وهذا لا يكون بإقراض لبنان مالاً، بل بالضغط على صيغته التقليدية والدفع بها نحو كونفيدراليات جغرافية سياسية تؤدّي تلقائياً إلى تحويل ساحات لبنان ومحافظاته إلى دوائر منفصلة كلعبة الشطرنج.

لذلك، بدا الهمس بالتقسيم الكونفيدرالي يزداد من قوى سياسية محسوبة على الغرب، بشكل يتبعثر فيه لبنان بين مناطق سنية ومسيحية ودرزية وشيعية، ما يؤدي إلى إقفال الحركات الاستراتيجية لحزب الله في الهجوم والدفاع، ووضع معوّقات جغرافية في وجهها. فهل بدأت مرحلة تفكيك صيغة الطائف 1989 واتفاق الدوحة 2008، لمصلحة تقاسم مذهبي للجغرافيا البشرية، وبالتالي السياسية، فتصبح إسرائيل أكثر قوة وسوريا أقلّ نفوذاً وإيران لا مكان لها، مقابل عودة الدور الأميركي إلى صعود عمودي؟

هذا ما يريده الأميركيون، لكنّ إمكانية تنفيذه شديدة الصعوبة، مع تحالفات نجحت في إلحاق الهزيمة بالمشروع الأميركي في سوريا والعراق واليمن وإيران، وتسبّبت بهزيمة إسرائيل مرّتين في لبنان، من دون مساندة قوى الصيغة اللبنانية التقليدية، التي وصلت في تلك المرحلة إلى حدود تأييد إسرائيل. لذلك، فإنّ مشروع الكونفيدرالية ذاهبٌ إلى خسارة، إنما على أساس إعادة تأسيس صيغة تقليدية تؤكد مرة أخرى أنّ عصر التغيير العميق في لبنان لن يبدأ قبل إلغاء الطائفية السياسية وبناء دستور على قاعدة الانتماء الوطني للبنانيين.

*أستاذ جامعي

ردّاً على أسعد أبو خليل
نعرف القاتل والقاتل يعرفنا...

أحمد بدران *

كتب أسعد أبو خليل مقالة بعنوان «اغتيالات الشيوعيّين في لبنان: عندما هَمَس غازي كنعان في أُذُن كريم مروّة» («الأخبار»، 6 حزيران/ يونيو 2020). هذه المقالة تأخذنا، وبسذاجة، إلى عالم الاغتيالات والمجازر التي تعرّض لها الحزب الشيوعي اللبناني، منذ بداية الحرب الأهلية عام 1975 حتى آخر شهيد سقط غدراً على أيدي قوى الفاشية والظلامية وأيدي العدو الإسرائيلي وعملائه. ويتساءل وينوع من السذاجة الظاهرة: لماذا عندما يتذكر الشيوعيون شهداءهم، ممن قضوا اغتيالاً، لا يتذكرون إلّا المتّهمين من عناصر حزب الله؟

ويتابع الكاتب، (وهنا يبرز حرصه على ضرورة المساواة بين من سمّاهم في مقالته مشاركين في التصفية الجسدية لشيوعيين)، لماذا لا يأتي الشيوعيون على ذكر «حركة أمل» و«الكتائب» و«القوات اللبنانية»، وبعض الفصائل الفلسطينية، مثلاً، في مسؤولياتهم عن هذه الاغتيالات؟ لا يذكر الكاتب الأسباب والأهداف الحقيقية أو المراحل الزمنية والظروف السياسية التي كانت حين استُهدف الحزب الشيوعي اللبناني؛ بدءاً من دوره في النضال ضدّ المشاريع الاستعمارية في منطقتنا كافّة، ثم وقوفه ونضاله إلى جانب قضيّة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة العربية من أجل التقدّم والحرية والعدالة، واستكمالاً إلى دوره الوطني في النضال من أجل بناء وطن علماني ديموقراطي حر، مروراً بالتصدّي للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والمشاريع الفاشية والظلامية، وصولاً إلى دوره في المبادرة، مع قوى يسارية لبنانية لإطلاق «جبهه المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمّول) ضد احتلال العدو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والتي أدّت إلى دحره عن العاصمة بيروت، وكل المناطق التي احتلّت في الجبل والجنوب والبقاع حتى الشريط المحتل، بفضل هذه المقاومة البطولية والشرسة التي انطلقت من بيروت وصولاً إلى الجنوب، حيث سقط للحزب الشيوعي اللبناني فيها مئات الشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلين. وتشهد على ذلك، تصاريح العدو عن ضراوة مواجهة عمليات «جمّول» وكلفتها البشرية والمادية عليه. وكانت الغارة الجوية التي نفذها طيران العدو على مقر اللجنة المركزية للحزب في منطقة الرميلة والتي سقط نتيجتها قادة ومناضلون للحزب، دليلاً عن مدى شراسة تلك المواجهة. ويشهد، أيضاً على ذلك، ما صرّح به قادة العدو من أنّ «عملية البطلة سهى بشارة ضد العميل لحد سهّلت اتّخاذ قرار الانسحاب من جنوب لبنان لدى العدو الإسرائيلي».

لقد تعرّض الحزب للمضايقات وللتصفيات الجسدية التي طالت بعض القادة والرفاق، وصولاً إلى مجازر من أطراف سياسية وأمنية عدّة في الداخل، ومن قبل العدو وعملائه، بسبب مواقفه ونضالاته. وهنا، أحبّ أن أُطمئن الكاتب ومتابعيه بأننا نعرف جيداً من قام بتلك الاغتيالات والإرهاب والمجازر، بحق رفاقنا وأهلنا وشعبنا، وهم أيضاً، أي من قام بها، يعلمون بأننا نعرفهم، ونحن لن ننسى.

ويتّهمنا السيد أسعد بأنّ حزبنا يبالغ بدوره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره ودحره، حتى أصبحنا نصدّق أننا أصحاب هذا الدور! على حدّ قوله؛ فهو مصرّ على لعب دور الساذج والمهرّج، بينما العدو يقرّ بالهزيمة أمام المقاومة، وبانسحابه لغاية الشريط المحتل في الجنوب، يومها، بسبب ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، أي ما يعادل 80 في المئة من الأراضي التي احتلّها عام 82 وهذا موثّق. نحن هنا لا ننكر دور كل القوى التي شاركت في مقاومة الاحتلال، وطنية كانت أم إسلامية، بل نعتبر أنّ الغاية من رفع شعار المقاومة الوطنية اللبنانية، وقتها، كان لتحفيز مشاركة كلّ الوطنيين وعموم الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال ومن كلّ المناطق.

ويتطرّق في مقالته هذه إلى أنّ اليمين اللبناني، بالتنسيق مع الرجعيات العربية وبعض الدوائر الأميركية والصهيونية، عمِل على تسليط الضوء وتعظيم إنجازات المقاومة الوطنية اللبنانية، من خلال الاهتمام بإلياس عطاالله، القيادي السابق في الحزب الشيوعي (والذي كان يضطلع بدور في المقاومة الوطنية، من خلال دوره القيادي في الحزب آنذاك، وبعيداً من أن يكون قائداً لها، والذي يقف اليوم في المعسكر المضاد)، وذلك للنيل من المقاومة الإسلامية؛ إنّ خروج إلياس عطاالله من الحزب والتحاقه سياسياً بما يسمى مجموعة 14 آذار، هو كخروج إيلي حبيقة بشكل معاكس، حيث تمّ التعاطي معه كبطل لا كسفاح أو كخروج الشيخ الطفيلي من حزب الله وادعاءاته، وهناك حالات كثيره شبيهة لدى العديد من القوى السياسية. إضافة إلى ذلك، هناك أشخاص يدّعون أدواراً ليست لهم بسبب عقدة تلازمهم، كما حين يكتب كاتبنا في مقالته هذه، بأنه كان من أوائل من كُلّف في المقاومة الشعبية، وحتى قبل انطلاق مقاومة جمّول. وهنا لن أعلّق، وسأترك المهمة للقارئ.

يلوم السيد أسعد الحزب الشيوعي اللبناني على أنّه يتحاور مع قوى سياسية لبنانية كانت مسؤولة عن اغتيال عدد من أعضائه إبّان الحرب الأهلية، وهنا ينسى أنه من المفترض أنّ الحرب الأهلية قد انتهت مع «اتفاق الطائف»، وأنّ إعادة الوحدة وبناء الوطن بحاجة إلى الحوار والمصارحة والنقد والعمل والنضال وبأشكال ديموقراطية، وهذا ما يجب أن ينطبق على جميع القوى السياسية؛ فليس الحزب الشيوعي هو من عطّل تنفيذ «اتفاق الطائف» الذي كان لنا اعتراضات كثيرة عليه، وليس الحزب (ونوّابه) من صوّت على العفو العام، وعلى العفو الخاص الذي طال سمير جعجع. وليس الحزب من صاغ نظاماً انتخابياً طائفياً عنصرياً، وبخلاف «اتفاق الطائف» نفسه. وليس الحزب من قام بالتحالف الرباعي في عام 2005، وليس هو من ضرب العمل النقابي ونسّق مع «القوات» و«المستقبل» وغيرهما. وليس الحزب من شكّل طاولة الحوار لمناقشة الخطّة الدفاعية بوجه العدو الصهيوني، حيث دُعيت إلى المشاركة فيه قوى وأحزاب تمثّل الطوائف والمذاهب وأحزاب تعاملت مع العدو الإسرائيلي، بدلاً من دعوة القوى التي أسّست وشاركت في المقاومة، لمناقشة ووضع هكذا خطّة. هناك الكثير ممّا يمكن أن يُذكر هنا لكن سنكتفي بهذا لتنشيط الذاكرة.

تحدّث الكاتب عن دور الحزب الشيوعي في انتفاضة 17 تشرين، ممتعضاً منها ومتّهماً إياه بتحوّله نحو الليبرالية، هنا بيت القصيد وهدف مقالته؛ دور الحزب الشيوعي في الانتفاضة هو ما يعطي المشروعية الوطنية والطبقية لها، لأنّ ارتباط النضال التحرّري مع النضال من أجل التغيير هو الشعار الذي رفعه الحزب، ويعمل عليه من أجل بناء وطن حرّ ديموقراطي علماني مقاوم. هذا الشعار، هو الذي يربك ويفضح من كان واجباً عليه أن يقف إلى جانب مطالب شعبه في العيش الكريم، بعيداً عن الطائفية البغيضة المنتِجة لكلّ أصناف الفساد.

* قيادي سابق في الحزب الشيوعي اللبناني

على الغلاف

ترامب يستعجل بلع الضفة

على بعد ثلاثة أسابيع من الموعد المحتمل لإعلان بنيامين نتنياهو ضم الضفة المحتلة، أو أجزاء منها، إلى الكيان، تقف الأطراف المعنية في حالة صدمة وعجز لجهة المعترضين، وسباق مع الوقت لجهة الراغبين.

فالولايات المتحدة، باسم دونالد ترامب، تستعجل الضم قبيل الانتخابات الأميركية، لكن «بهدوء وعبر الحكومة ودون قانون من الكنيست»، فيما تشهد تل أبيب خلافات بين قادة المستوطنين ونتنياهو على الخرائط، كما تنتظر موقفاً حاسماً من «أزرق أبيض» ورئيسه بيني غانتس الذي «سيزور الأردن قريباً». الأخير بدوره مستنفر ويبحث خياراته الضيّقة في ظل ضعف رام الله وخذلان القاهرة وركض الرياض وأبو ظبي إلى التطبيع، مراهناً على «الحمار الديموقراطي». أما السلطة الفلسطينية، فباقية على «عهدها» في التنسيق الأمني، لكن بطريقة جديدة، دون أي قرار للمواجهة سوى بـ«الحرد».

(الأخبار)

الاستباق الأردني لضم الضفة: إلى أين تذهب عمّان؟

وسيم محمد

مرّ خبر إطلاق النار من «حرس الحدود» الإسرائيلي على متسلل مجهول من الأراضي الأردنية إلى فلسطين المحتلة، قبل نحو أسبوعين، بهدوء ومن دون أي تعليق أردني، بل اختفى الأمر كما لو أنه لم يحدث، ليضاف إلى رصيد حالات أخرى مشابهة يكشف عنها الإعلام العبري في مراحل التوتر بين عمّان وتل أبيب، وآخرها «تهريب أسلحة» من المملكة إلى فلسطين في نيسان/أبريل 2019. هكذا، لا يعدو الأمر على ما يبدو كونه مناكفات إسرائيلية توظفها إسرائيل لجس نبض «العلاقة الفاترة» مع الأردن، أو فرض وقائع للنقاش على الرأي العام الإسرائيلي والأردني على حد سواء، ولا سيما بعد إلغاء العمل بملحقي معاهدة «السلام» الخاصين بمنطقتي الباقورة والغمر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وانتهاء مدة انتفاع المزارعين الإسرائيليين منهما لحصد المحاصيل في أيار/مايو الماضي. من هنا، ومن مستجدّ ضم الضفة المحتلة والغور، ينبري الكتّاب والمحللون الإسرائيليون في تشريح الموقف الأردني والتصريحات الملكية الأخيرة بشأن مستقبل التسوية، فينقسمون بين من يراها «تهديدات فارغة»، ومن يرى أنها «علاقة غير عادلة» مع «شريك سلام» أثبت حسن نياته على مدار سنوات. لكن أن يقول الملك عبد الله الثاني، قبل مدة، لمجلة «دير شبيغل» الألمانية، «إن خطوة ضم المستوطنات وغور الأردن ستؤدي إلى صدام كبير»، فذلك يعني أن القصر مُحرَج داخلياً وخارجياً وبحاجة إلى هامش يستطيع الحركة عبره، فضلاً عن أنه يريد لفت نظر «الأصدقاء الأوروبيين»، إذ تتصل هذه التصريحات بالزيارة المتوقعة لوزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، إلى تل أبيب، هذا الأسبوع (أعلنت عمان أنه سيصل إليها اليوم الأربعاء)، للتحذير من تداعيات ضم الضفة، وملفات أخرى.

أما أصدقاء الأردن في الولايات المتحدة، فاستأنفوا تحركاتهم المناوئة لسياسات رئيسهم دونالد ترامب، وهي تحركات تتقاطع مع المصالح الأردنية. أبرز هؤلاء قيادات من الحزب الديموقراطي ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي أعلنت معارضتها الضم، خلال اجتماع افتراضي عقدته مع أعضاء «المجلس الديموقراطي اليهودي». بيلوسي، الموصوفة بأنها قريبة من المملكة، خاصة أن آخر زيارة لها إلى المملكة كانت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قالت إن «ضم أراضٍ من جانب أحادي يعرّض المستقبل للخطر، ويقوض مصالح الأمن القومي الأميركي، وعقوداً من السياسة الحزبية... نحن قلقون للغاية لما نراه يحدث بشأن الضم». وعن «صفقة القرن»، قالت: «إنها لا تحتوي على شيء مشترك مع كلمة خطة أو سلام». كذلك، تتعالى أصوات نواب أميركيين آخرين ضد الضم، فحتى المرشح الديموقراطي جو بادين أعلن معارضته، وهو ما يصعّب الأمر على إدارة ترامب التي اشترطت بدورها «إجماعاً إسرائيلياً» للتنفيذ (راجع التقرير المقابل)، أمر يضغط بدوره على رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، الذي يواجه انتقادات من أعضاء «مجلس مستوطنات الضفة» غير الراضين عن الخطة، لأنها لا تناسب خرائطهم، ما يمثل عاملاً إضافياً لمؤشرات مريحة لعمّان.

على جانب الضفة الشرقية، يتمسك الأردن بخيار «السلام» رغم كل ما سبق، بل يتّكئ عليه في رفض بسط «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار، وهو ينظر بعين الأمل إلى إعلان الإدارة الأميركية، على لسان المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، أن بلادها «تبذل جهوداً حثيثة مع أطراف اللجنة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ 2014»، التي كان يشارك فيها الأردنيون بطبيعة الحال، عبر تواصل ثنائي مباشر مع الإسرائيليين. فحالياً، لا حوار أردنياً ـ إسرائيلياً في العلن، وقد لا يكون هناك حوار مباشر أيضاً مع حكومة نتنياهو . غانتس الراغبة في بسط سيطرتها على الأراضي «المحتلة من الأردن» عام 1967. لكن الأخبار هنا ما تطالعنا به الصحافة العبرية عن قبول الأردن تسويات بخصوص تمثيل سعودي في مجلس الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الذي وسّعت الحكومة الأردنية، بقرار من مجلس الوزراء، عضويته، ليزداد العدد من 11 إلى 18 عضواً في شباط/فبراير 2019، وكلهم فلسطينيون. هذه الزيادة أتاحت لشخصيات محسوبة على السلطة في رام الله أن تكون بوزن أكبر في المجلس. أما قيل عن قبول عضوية الرياض، مع غياب التأكيد حوله، فإنه كمن يطلق النار على نفسه بالنسبة إلى الحكم الهاشمي في الأردن، خاصة أن من غير المنطقي أن تستعين عمّان بالرياض لمجابهة أنقرة، خصوصاً أن موقف تركيا في هذا الملف أقرب إلى المملكة، بعدما أبدت دعماً للوصاية الهاشمية.

مع هذه المؤشرات الإيجابية الضعيفة، تمشي عمّان بعرج في دفاعها عن الوصاية على أوقاف القدس، وكذلك عن الخيار السياسي الضامن لها، أي «حل الدولتين» وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية»، فما تمسّكها بذلك إلا لأنه مطلب سيادي داخلي. لكن، رغم الإشادة بالعلاقات وتضافر الجهود بين الأردن والسلطة في هذه المرحلة الحرجة، فإن عبد الله ودائرته المحيطة ممن يصوغون

من العروشيات «الإيجابية» للمملكة الخلاف الإسرائيلي على خرائط الضم (أ ف ب)

> يحاول «أصدقاء» الأردن من الديموقراطيين في واشنطن إنقاذ الموقف

القرار، يدركون أن هذا التقارب غير مفيد، لأن رام الله تعاني من موات واضح ورفض فلسطيني داخلي لها، ولذلك يكبر أملهم بالثقل المصري. تقول مصادر إن ما تريده عمّان من القاهرة أكثر من بيان مشترك رافض للضم، لأن المطلوب فعلياً «تشكيل تكتل من موقّعي معاهدات السلام مع إسرائيل ليكون صدى أي تهديد من أي مستوى مدوياً وأكثر جدية عند الإسرائيليين». المشكلة هنا أن مصر تقيس مصالحها مع محور السعودية ـ الإمارات اللاهث للتطبيع، ما يفقد المملكة دورها كممر إجباري بين عواصم الخليج وتل أبيب، ومن خلفها الطريق الاقتصادي الواعد، وحتى كقناة اتصال رسمية، إذ يوجد الرياض تبدو المرجعية الدينية أقوى لآل سعود منها لآل هاشم، وهذا أكبر مخاوف الأردن التي يلعب عليها الإسرائيليون.

عوائق وسيناريوات

ثمة تعقيدات كبيرة في العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية لا يمكن الانفلات منها بسهولة. فربع قرن من «السلام» لم يجعل من العلاقات طبيعية، فيما استعانت عمّان بالكتمان على تسيير العمل الأمني والاقتصادي وحتى السياسي مع تل أبيب، بل بتحفظ مبالغ به تجنباً لردود الفعل الشعبية التي، على ضعفها وقلتها، لم تقبل إلى غاية اللحظة الجار الذي تراه عدواً. يدرك الحكم الهاشمي أن المعارضة الباهتة لـ«وادي عربة» لا تخوّله المبالغة في الافتتاح على إسرائيل، بل يمكن القول إن شعبية النظام ترتفع في أوقات التوتر مع العدو، التي تنتهي عادة بتسوية يقبلها القصر، كما حدث في «حادثة السفارة» أو البوابات الإلكترونية في القدس. لكن الأمر الآن يختلف مع وجود حاضنة للتطبيع أكبر وأكثر ثراءً، أي الخليج، ولذلك وصل التلويح الأردني إلى حد التلميح إلى مصير التسوية. لكن ما الأفق المتوقع لأوراق الضغط الأردنية؟

سحب السفير وتجميد العلاقات

تعاقب ستة على منصب السفير الأردني لدى تل أبيب، آخرهم غسان المجالي الذي وافق عليه الإسرائيليون بصفة «سفير فوق العادة» في 18 أيلول/سبتمبر 2018. خلال مفاصل محددة، منها انتفاضة الأقصى الثانية (2000)، سحبت عمّان سفيرها، لكنها ولا مرة أغلقت السفارة، إذ يبقى القائم بأعمال السفير يدير العلاقات الفعلية التي لا تنقطع، بل يمكن أن يستمر هذا لمدد طويلة، كما حدث بين 2000 و2004. لذلك، سواء استُدعي السفير للتشاور أم سحب إلى الوزارة، لا يمكن قطع العلاقات المتشابكة، خصوصاً في موضوع التنسيق الأمني وضبط الحدود، عدا العلاقة مع رام الله التي تمر بالضرورة عبر تل أبيب.

إلغاء اتفاقية الغاز

بعد أخذ ورد في موضوع اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل، ومع تنامي السخط عليها، وتبرّؤ مجلس النواب منها، جاء، قرار «المحكمة الدستورية» ليقطع الطريق على أي مناهضة لها، في وقت يسري فيه «قانون الدفاع» في المملكة بسبب «كورونا». كما تسيّر الحكومة الأعمال ومنها تحديد الحركة وإعلان حظر التجوال. وكانت «الدستورية» قد أقرّت في منتصف أيار/مايو الماضي أنه لا يجوز إصدار قانون لإلغاء الاتفاقية، لأن ذلك يتعارض مع التزامات كانت المملكة قد صدّقت عليها بمقتضى قانوني. وهذه الاتفاقية لم تعرض أصلاً على مجلس النواب، كما يترتب شرط جزائي على إلغائها يقدّر بعشرة مليارات دولار أميركي، وهو شرط مكلف جداً، ولا سيما مع الخسائر الفادحة للاقتصاد الأردني في أزمة كورونا، ما يعني استبعاد هذا الخيار حالياً.

إلغاء «وادي عربة»؟

تتناقل الأوساط غير الرسمية معلومات عن إمكانية تنفيذ عبد الله هذه الخطوة، خصوصاً بعد إعلانه شخصياً رفض التجديد للملحقين منها، المتعلقين بالباقورة والغمر، وارتفاع شعبيته من بعد ذلك. وهو ورث الاتفاقية من أبيه عام 1994، وكان آنذاك مجرد أمير عادي في العائلة الملكية وبعيداً من القرارات. لكن منذ توليه الحكم في 1999، عايش 21 عاماً من عمرها، اتسمت بتوترات «مقدور» عليها. لكن هذه هي المرة الأولى في التصادم الحقيقي مع تل أبيب، فيما تعرف دوائر الحكم أن أي تحلل منها لا يكون بمجرد تغريدة توجه إلى الحكومة للتنفيذ. فوفق المادة 29 من الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات، تشير الفقرة الأولى إلى التفاوض وسيلة لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق بنود الاتفاقية أو تفسيرها. أما الفقرة الثانية، فتلفت إلى حل النزاعات بالتوفيق بين الطرفين أو إحالتها إلى لجنة تحكيم. وهذا يعني أن عمّان تشتري الوقت لحل «نزاع» سيكون غالباً على موضوع ترسيم الحدود المحدد في الفقرة الثانية من المادة 3 من المعاهدة (تم تحديد الحدود بين الطرفين دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967).

أما النزاع الآخر بخصوص الوصاية الهاشمية، فطبقاً لما ورد في الفقرات الثلاث من المادة 9 بعنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية» لا وجود لمصطلح الوصاية، وكل ما هو موجود «احترام للدور الأردني». وفيما يخص الفقرة الثالثة بالذات، «سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة للعمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام». وأصلاً هناك تطابق لهذا مع ما جاء في «صفقة القرن»، إذ سيكون للأردن دور المنسق السياحي الذي يعمل في لجنة إسرائيلية مشرفة على القدس، وهي لجنة تتدخل فيها واشنطن وتل أبيب، وسيكون أعضاؤها من أطراف أخرى، ما يعني دخولاً سعودياً وإماراتياً من أوسع الأبواب. كل ذلك يضع فكرة إلغاء اتفاقية التسوية أو أجزاء منها في مهب الريح.

رام الله: نردع القرار بمحاربة المقاومة!

بيروت حمود

أيامٌ على أخذ وردّ في مدى واقعية قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق بكل صوره مع العدو الإسرائيلي حسمه من جهة سلوكها الفعلي (راجع عدد الأمس: وقف انتقائي لـ«التنسيق»: السلطة تناور بالورقة الأخيرة)، ومن جهة أخرى حوار لوزير الشؤون المدنية، حسين الشيخ، مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أمس. الشيخ قدّم مقاربة سريالية للرد على القرار الإسرائيلي . الأميركي ضم الضفة المحتلة، قائلاً إن «السلطة ستستمر في تقليص الموازنات والرواتب المنقولة إلى قطاع غزة من جهة (بعد قرارها وقف استلام أموال الضرائب من إسرائيل)، وفي محاربة الإرهاب في الضفة من جهة أخرى»، وهدف ذلك «ردع إسرائيل عن إحلال قانونها على الضفة».

في المقابلة، أوضح الشيخ المسار الذي ستتخذ خطوات للانفصال عن إسرائيل وإجبارها على تحمل المسؤولية الكاملة كجيش محتل عن حياة أكثر من مليوني فلسطيني»، إذ يرى مسؤولو السلطة أن خطوات من هذا النوع «قادرة على جعل إسرائيل والمجتمع الدولي يأخذانها على محمل الجد ويسحبان نية الضم، قبل فوات الأوان». يضيف المسؤول البارز في العلاقات مع إسرائيل (بجانب مدير المخابرات ماجد فرج)، وأقرب مستشاري رئيس السلطة، محمود عباس، «لسنا عدميين أو حمقى ولا نريد فوضى... نحن براغماتيون، ولا نريد أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة. الضم يعني أنه لا يوجد طريق للعودة في العلاقات مع إسرائيل»، في إشارة إلى إعلان عباس «الانسحاب من جميع الاتفاقات الموقّعة مع إسرائيل والولايات المتحدة» بما في ذلك «التنسيق الأمني». مع ذلك، يستمر أمن السلطة في اعتقال المقاومين وإحباط أي عمليات ضد العدو، وهو ما يراه الشيخ «استراتيجية تتمسك بها السلطة رغم كل شيء... لسنا سلطة بلدية محليّة أو جمعية خيرية».

«الاستراتيجية التي تتبعها السلطة تهدف إلى تذكير إسرائيل بعبء غياب الأولي، وإثبات الاستعداد للسماح لها بالانهيار إذا ما فرضت إسرائيل السيادة (على مستوطنات الضفة والغور)»، مستدركاً، «إما أن يعودوا عن قرارهم بالضم وأن تعود الأمور إلى طبيعتها، وإما أن يواصلوا الضم ويصبحوا قوة احتلال في الضفة». وبرغم أن المسار التفاوضي قُبل توقيع اتفاق أوسلو إلى اليوم لم يفضِ سوى إلى تقديم تنازل وراء آخر من السلطة، وصولاً إلى الإجهاز الكامل على «حل الدولتين» كما فضّلت التسوية في الخطة الأميركية ـ الإسرائيلية المعروفة بـ«صفقة القرن»، رأى الوزير الفلسطيني أنه «في حال أصبح قيام دولة فلسطينية غير قابل للتحقق»، فإن الرد سيكون بـ«تقليص السلطة الوظائف المدنية مثل إدارة المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة، ما يشكل خطورة على إسرائيل»، مع أن الواقع يُظهر أنّ سلوك السلطة منذ «أوسلو» لم يخرج عن كونها أداة وظيفية في خدمة الاحتلال.

في الأسبوع الماضي، أعلن مستشارو «أبو مازن» أن السلطة لن تتلقّى أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل، وردّاً على ذلك، قال الشيخ للصحيفة الأميركية: «من الواضح أنها أموالنا، لكننا سنحصل عليها بناءً على الاتفاقات بيننا»، رغم أن ذلك «سيتسبب في أزمة اقتصادية للسلطة، ما يجبرها على خفض الرواتب وتسريح الموظفين ودمج الإدارات أو حتى تعطيل الحكومة». كيف تستفيد هذه الخطوة في الضغط على إسرائيل؟ يجيب: «السلطة ستقطع 105 ملايين دولار من الأموال التي ترسلها إلى غزة كل شهر لرواتب المسؤولين والعمولات والخدمات الطبية. قد تؤدي هذه التخفيضات إلى تقويض الوضع الأمني في القطاع الذي تسيطر عليه حماس». وأستطرد: «كل يوم، أنسحب (السلطة) من مسؤولياتي، وبذلك أقول للإسرائيليين: إذا استمر هذا الوضع، سيتعين عليكم تحمل كل المسؤولية ككوة احتلال. من شأن ذلك إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل توقيع أوسلو».

بعد كل هذا، يصرّ الشيخ على تطبيق رام الله عقيدتها الأمنية، إذ يقول: «قوات الأمن ستواصل الحفاظ على القانون والنظام ومحاربة الإرهاب (يقصد حركات المقاومة)، لكنها ستعمل وحدها»، في تأكيد لما تحدثت به مصادر أمنية لـ«الأخبار». كما أشار إلى أن «السلطة لن تسمح بسفك الدماء. الهدف هو تجنّب العنف والفوضى... هذا قرار استراتيجي. نحن نريد السلام ودولتين، لكنني لا أتعاون مع إسرائيل». وعن كيفية عمل الأمن إذا وجد أن فلسطينيين يعتزمون شنّ عمليات، أكّد أنها «ستعتقلهم إذا كانوا لا يزالون في الضفة. ولكن إذا كانوا قد وصلوا إلى داخل إسرائيل بالفعل، سنحذّر الإسرائيليين»، ملمّحاً إلى أن يجري التحذير عبر وسيط: «سأجد طريقة لإيقافه». وأضاف: «أي إسرائيلي يُعتقل في الأراضي الفلسطينية لن نسلمه للسلطات الإسرائيلية... لن أنقله إلى إسرائيل. من يوجد هنا ويحمل الجنسية الإسرائيلية ويرغب في بيع المخدّرات أو المتاجرة بالسلاح... لا أستطيع إيقافه؟ لن نسلم أحداً لإسرائيل».

أعلن أهم مستشاري عباس أن السلطة ستعتقل من يعتزم تنفيذ عمليات (أ ف ب)

واشنطن تستعجل الضمّ: بقرار حكومي ولا داعيَ للكنيست

يحيى دبوق

هل يفي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بما وعد به، ويضم ثلث الضفة المحتلة في الأول من الشهر المقبل؟ الإشارات الواردة من تل أبيب تشير إلى الشيء ونقيضه، مع حديث واسع عن إمكان التأجيل، ومحادثات تقودها الإدارة الأميركية لتحقيق الضم من دون أي تداعيات تؤثر سلباً في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وبناءً على توجهات واشنطن لتحقيق غالبية إسرائيلية واسعة لعملية الضم، شارك السفير لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، في اجتماع ضم نتنياهو ووزير الأمن بيني غانتس، إضافة إلى وزير الخارجية غابي أشكنازي (ورئيس الكنيست ياريف ليفين، لمناقشة خطة الضم (وفق صحيفة «جيروزاليم بوست»). مصدر أميركي كشف خلاصة موقف واشنطن من الخطة لجهة توقيتها ومستوى الإجماع الإسرائيلي إزاءها وكذلك طريقة إقرارها قانونياً وأسلوب تنفيذها، ما يوحي أن الولايات المتحدة هي التي تقرر أولاً، يتبعها الإسرائيليون، في كل ما يتعلق بالضم، بما يشمل من تجب عليه الموافقة ومن يسمح له بالامتناع أو الرفض.

وفق المصدر الأميركي، موافقة غانتس ضرورية، وعليه أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الموافقين على الخطة إن أرادت المؤسسة السياسية أن توافق الإدارة الأميركية عليها. وكما يشير المصدر، تسعى الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن مسار الموافقة القانونية عبر الكنيست والاكتفاء بموافقة الحكومة، إذ «يمكن من ناحية القانون فرض السيادة على أراضي الانتداب البريطاني بقرار يصدر عن مجلس الوزراء، وهو مسار مفضّل»، ومن شأنه تعطيل إقرار الضم طبقاً لقانون يصدر عن الكنيست بغالبية عادية لكن «مصحوباً بفوضى وخطابات معارضة لا تعبر عن إجماع». على هذه الخلفية، تسعى الإدارة الأميركية إلى إقرار الضم سريعاً «بلا ضجة سياسية في إسرائيل»، ما من شأنه إفادة الرئيس دونالد ترامب في سباقه للفوز بولاية رئاسية ثانية، ومن دون تداعيات سلبية عليه. وهذا يدفع واشنطن إلى الضغط باتجاهين: إقرار الخطة في الحكومة الإسرائيلية عبر موافقة غانتس وحزبه، «أزرق أبيض» إضافة إلى إقرارها في موعدها المقرّر أو ما يقرب منه، الأول من الشهر المقبل، وثانياً الابتعاد قدر الإمكان عن موعد الانتخابات الأميركية لاحتمال أن تتسبب الخطة في ردود سلبية في الساحة الإقليمية.

ما ورد في تلك الصحيفة يفسر تسريبات أخرى وردت أمس في الإعلام العبري (صحيفة «يسرائيل هيوم») عن توجه لدى غانتس لزيارة الأردن على خلفية خطة الضم، إذ إنه معنيّ وفقاً لموقفه المعلن بضرورة تنسيق الخطوة إقليمياً، وتحديداً مع الجانب الأردني، ما يعني ضرورة معاينة موقف عمان بعيداً عن موقفها العلني «الذي يشمل أغراضاً دعائية»، وقد لا يعبر عن موقف المملكة الفعلي. ومن المعروف أن موقفَي غانتس وأشكنازي غير واضحين رسمياً من الخطة، وإن كانا لا يعارضانها بذاتها، لكنهما يعلقان موافقتهما على موقف واشنطن، وكذلك ألا يؤدي إلى تداعيات إقليمية سلبية من شركاء إسرائيل في الإقليم. وفي تقرير «يسرائيل هيوم» تأكيد أن موعد زيارة غانتس سيكون خلال الأسابيع المقبلة، من دون الإشارة إلى موعد محدد، ما يفسح المجال أمام الأسئلة، ومنها هل الزيارة قبل أو بعد الضم، وهل هي زيارة استكشاف موقف، أو تبريرية لواقع الضم بعد اتخاذه؟

في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «معاريف» أن المؤسسة الأمنية تستعد لتصعيد أمني واسع النطاق في الضفة نتيجة أي توتر سياسي يعقب إقرار خطة الضم الشهر المقبل. ووفقاً لمصادر عسكرية نقلت عنها الصحيفة أمس، لا تملك المؤسسة الأمنية معلومات استخبارية ملموسة عن تصعيد مقبل، لكنها تقدر «احتمالات معقولة جداً لتصعيد ميداني... في ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي، يحتلّ التأهب في الميدان لاحتمال التصعيد رأس سلم الأولويات لدى الأركان العامة، لكن ذلك لا ينعكس قرارات تتعلق بزيادة التعزيزات واستدعاء قوات احتياط لإخضاعها لتدريبات مسبقة». وربطاً بتشوّش الموقف السياسي في تل أبيب، والتدخل الأميركي الضاغط لفرض شروط محددة نفيضة لما كان يُخطط له بتمرير الضم عبر قانون في الكنيست بغالبية بسيطة، ذكرت «معاريف» أن الجيش الذي يؤكد الاستعداد لمواجهة احتمالات تصعيد في الضفة «لا يعلم إلى الآن أي شيء عن القرارات المتوقّع أن تقرها المؤسسة السياسية في كل ما يتعلق بالضم ومداه وحدوده»، علماً أن ثلاثة أسابيع فقط تفصل الميدان وتداعياته عن الموعد المعيّن من نتنياهو.

قضية

Dis-United States
الشرخ الداخلي وتسارع الانحدار

وليد شرارة

بدأ سياسيون، وخبراء لصيقون بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، يفصحون عن مخاوفهم حيال تداعيات سياسات دونالد ترامب الداخلية والخارجية على موقع بلاده المهيمن على المستوى الدولي. كثرت مثل هذه التحذيرات منذ توليه للسلطة، لكنها انحصرت بالشأن الخارجي بشكل عام. الجديد اليوم هو تناولها لسياسته الداخلية وما تعتبره تعميقاً متعمداً للشرخ بين الأميركيين، سيسرّع مع عوامل بنيوية أخرى، المسار التاريخي لتراجع سيطرة الغرب على العالم. لم يتردد وزير الدفاع الأميركي السابق، جايمس ماتيس، في اتهام الرئيس بالسعي لتقسيم الأميركيين، وحتى بعدم التظاهر بالحرص على وحدتهم، على عكس جميع الرؤساء الأميركيين السابقين. لم يعرف عن ماتيس شعور انساني مرهف، وهو الملقّب بـ«الكلب المجنون»، ولا تعاطف مع ضحايا العنف العنصري المؤسسي، المزمن في بلاد العم سام. أخشى ما يخشاه، هو وجميع المذعورين من تعاظم الشرخ الأميركي، هو انعكاساته السلبية جداً على دورها الإمبراطوري، خاصة في ظل التحدي المتمثل في صعود دور القوى غير الغربية، وفي مقدمتها الصين. الانقسام الداخلي والعلاقات المتوترة مع الحلفاء التاريخيين هما بلا ريب تهديد لهذا الدور. ومن الواضح أن جميع المتعضين من سياسات ترامب، في الولايات المتحدة والغرب، يجدون في الظروف الحالية، وفي اقتراب الانتخابات الرئاسية، فرصة سانحة لتشديد الهجوم عليه.

الانقسام الداخلي الأميركي ليس من صنع ترامب، على الرغم من أنه يزيده حدة منذ انتخابه. من الممكن القول إن السياق العام الجيوسياسي والجيواقتصادي، الناجم عن التحولات الاجمالية، التدريجية ولكن المستمرة، في موازين القوى الدولية، هو الذي أنتج هذا الانقسام. فكما يؤدي التوسع الخارجي ومأسسة النهب عبر التاريخ إلى ترسيخ الاستقرار الداخلي و«السلم الأهلي» في المراكز الإمبراطورية، يفضي انحسار سيطرتها الخارجية إلى تأجيج تناقضاتها الداخلية، وتقويض هذا السلم على المدى البعيد. لن يشذ مال الإمبراطورية الأميركية عن هذه القاعدة الذي انطبقت على جميع تلك التي سبقتها. هذا هو الاستنتاج الذي توصّل إليه مثلاً المؤرّخ بول كينيدي، منذ 1988، في مؤلفه المرجعي «صعود وانحدار القوى العظمى»، وفي كتابه المهم الآخر (1992) «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»، والعديد من المفكرين البارزين كايمانويل فالرشتاين وجيوفاني أريغي وإيمانويل تود. لم تنجح الولايات المتحدة في منع صعود «منافسين من المستوى نفسه» كما أوصى بول ولفوفيتز، في تقرير حمل اسمه أعدّه بطلب من البنتاغون عام 1992، ولا في الحؤول دون تمكّن «آخرين»، كالصين والهند، من توظيف العولمة، التي انطلقت كمسار بإشرافها، لمصلحتهم، وها هي تحصد اليوم النتائج المرّة لذلك. نوستالجيا الماضي المجيد، وهي من مؤشرات إدراك النخب والرأي العام لتراجع موقع بلدهم الدولي كما رأينا في العديد من الدول الاستعمارية الأوروبية الهرمة، تنتشر حالياً في أوساط أميركية عديدة، ونشهد مثلاً، على موقع «فورين بوليسي»، تباكياً على أيام هنري كيسنجر وسياسته الخارجيه «الواقعية». يرى قطاع متعاظم من الخبراء المعنيّين بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبعضهم وثيق الصلة بمراكز القرار و/أو بالدولة العميقة، كريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أبرز منتدى لهؤلاء، أن التطورات الداخلية الأخيرة في بلادهم، كجائحة «كورونا» وتداعياتها، والاحتجاجات الشعبية على قتل جورج فلويد، سيكون لها «وقع عميق وطويل الأمد على نفوذها الدولي». ويضيف هاس، في مقال في «فورين أفيرز» نشر في 5 حزيران/يونيو، أن «السؤال الأبرز يتعلّق بالقدرات التي ما زالت متوفرة فعلاً للولايات المتحدة، هل باستطاعة دولة لديها 42 مليون عاطل من العمل، وناتج محلي إجمالي متراجع، ومصانع مغلقة، واحتجاجات واسعة النطاق تتحوّل أحياناً إلى أعمال شغب، وانقسام داخلي عميق، أن تكون لاعباً مؤثراً على المستوى الدولي؟ الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة البتة. القدرات المتوفرة لا تقتصر على الأدوات العسكرية والاقتصادية، بل هي تعني أيضاً الاستعداد لاستخدامها... الميل إلى الانطواء نحو الداخل والابتعاد عن العالم نما باطراد بعد التدخل الأميركي في العراق وأفغانستان. تشهد البلاد الآن شرخاً داخلياً متعاظماً، سيقضي على الأغلب على ما تبقى من استعداد للتدخل الخارجي، مهما كانت مبرراته الظرفية. بعض المنتخبين بسبب الأخطاء الأميركية في العقدين الماضيين سيرحبون بالاستدارة نحو الداخل. لكن الانطواء الكامل لا يقل خطورة عن نزعة التدخل الجامحة، لأنه يحرم واشنطن من إمكانية حماية مصالحها. لن يكون باستطاعتها أن تعزل نفسها عن عالم تعبر فيه الفيروسات والغازات الدفيئة والمجموعات الإرهابية والهجمات السيبرانية الحدود بكل سهولة».

في مقابل هذه القراءة المقدمة من قبل أحد رموز تيار وازن وعابر للحزبين بين النخب الأميركية المعنية بالسياسة الخارجية، يبرز اقتناع، خاصة بين مثقفين في العالم العربي، مفاده أن قوة النظام الأميركي وحيويته تؤهلانه لتجاوز الأزمة الحالية والاحتفاظ بموقعه الدولي وكأن شيئاً لم يكن. يقارن هؤلاء بين الاحتجاجات الراهنة وبين تلك التي وقعت في أواخر الستينيات، أي في أوج الاعتراض على حرب فيتنام وتنامي حركة الحقوق المدنية للأفارقة الأميركيين، ليخلصوا إلى أنها استطاعت البقاء قوة دولية أولى رغماً عن ذلك. هم يتغاضون عن أنها كانت في ذروة قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في تلك الحقبة، وأنها كانت تقود تحالفاً دولياً ضخماً في مقابل الاتحاد السوفياتي. تغيّرت الأوضاع كثيراً اليوم، على مستوى قدراتها وتحالفاتها، بينما هي تخوض غمار «تنافس استراتيجي» مع الصين وروسيا وتتبع سياسات عدوانية تجاه دول كإيران وفنزويلا. يذكر جنان غانيش، المحرّر المشارك في يومية «فايننشال تايمز»، الوثيقة الصلة بأوساط الأعمال في بريطانيا والولايات المتحدة، في مقال بعنوان لافت: «أميركا المنقسمة غير قادرة على المنافسة في تحد بين القوى العظمى»، بأن الشرخ الداخلي هو عامل ضعف كبير لأي طرف دولي، وبأنه كان، خلال حرب فيتنام، بين الأسباب التي أدت إلى الهزيمة الأميركية فيها.

> كان الشرخ الداخلي، خلال حرب فيتنام، بين الأسباب التي أدت إلى الهزيمة

بالتوازي مع سياسات تعميق الانقسام في الداخل، عمد ترامب إلى تسعير الخلافات مع حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين. يرفع قسم منهم الصوت، بأسم ضرورة الاتحاد في مقابل «التهديد الصيني» لمحاولة حمله على تعديل سياسته حيالهم. رولان باريس، الزميل المشارك في «شاتام هاوس»، أي المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا، رأى في مقال على موقع الأخير أن «الديمقراطيات المنقسمة لا تستطيع مواجهة التحدي الصيني». وبعد أن أعلن عن لائحة اتهامات للصين تتضمّن السعي للسيطرة على الهيئات الدولية والهيمنة على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، خاصة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، والترويج لنموذجها من «الرأسمالية السلطوية» واستخدام أدواتها الاقتصادية والمالية كرافعة للتحكم سياسياً في بلدان عديدة، دعا باريس «الديمقراطيات الليبرالية» إلى تجاوز خلافاتها المتفاقمة، والناجمة أوّلاً وأساساً عن طريقة تعامل ترامب مع بقية الحلفاء، للتفاهم على خطة مواجهة ملائمة. سينتهز أطراف عديدون، في أوروبا والولايات المتحدة، مازق ترامب الداخلي للعمل على إضعاف حظوظ إعادة انتخابه عبر المشاركة في تهشيم صدقيته. غير أن الشروخ التي أسهم في تعميقها، مهما كانت نتائج الانتخابات الرئاسية القادمة، ستسرّع الانحدار الأميركي في عالم تعتمل فيه تغيّرات كبرى.

يفضي انحسار السيطرة الخارجية لمراكز الإمبراطورية إلى تأجيج تناقضاتها الداخلية (أ ف ب)

«نحن الشعب»

نيويورك ـ منى شحادي

«نحن الشعب»، تلك الجملة التي افتُتحت بها مقدمة الدستور الأميركي، تراها منقوشة على مقعد في مكتبة، أو محفورة على عمود أثري في حديقة أو مطبوعة على كنزة أو كوب قهوة يُباع للسياح في مانهاتن، كأنها من عالم التذكارات أميركا وتكاليف الرحلة والانتظار التي تأخذها معك لأصحابك بعد زيارتك لأميركا. وهذا أمر لطيف، لتقطع المحيط الاطلسي، والمكوث صوراً هنا وتبتاع «حراتيق» في مكتبة، أو محفورة على عمود أثري في حديقة أو مطبوعة على كنزة أو كوب قهوة يُباع للسياح في أرض هذه البلاد. ولا لوم عليك، فعناء الحصول على تأشيرة دخول إلى المدن الاميركية، هذا إذا أفلتّ خلال رحلتك الشيقة هذه من تصرف عنصري يخرّب عليك متعتك. من الطبيعي بعد كل هذا أن ترغب في العودة الى بلدك مع ذكرى إيجابية من كل هذه المشقة، كتمثال صغير للحرية او كلمة «نحن الشعب» مطبوعة على كوب.

نحن المقيمين في نيويورك مثلاً، معظم الاوقات تعي تماماً كل ما مررت به لتصل الى هذه البلاد، بعد ذلك كذا ساعة اضافية في دائرة الهجرة في المطار والتعرض للاستجواب ومن بعدها تحمّل زحمة السير واكتظاظ المشي في الداخلي و«السلم الأهلي» في المراكز الإمبراطورية، يفضي انحسار سيطرتها الخارجية إلى تأجيج تناقضاتها الداخلية، وتقويض هذا السلم على المدى البعيد. لن يشذ مال الإمبراطورية الأميركية عن هذه القاعدة الذي انطبقت على جميع تلك التي سبقتها. هذا هو الاستنتاج الذي توصّل إليه مثلاً المؤرّخ بول كينيدي، منذ 1988، في مؤلفه المرجعي «صعود وانحدار القوى العظمى»، وفي كتابه المهم الآخر (1992) «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»، والعديد من المفكرين البارزين كايمانويل فالرشتاين وجيوفاني أريغي وإيمانويل تود. لم تنجح الولايات المتحدة في منع صعود «منافسين من المستوى نفسه» كما أوصى بول ولفوفيتز، في تقرير حمل اسمه أعدّه بطلب من البنتاغون عام 1992، ولا في الحؤول دون تمكّن «آخرين»، كالصين والهند، من توظيف العولمة، التي انطلقت كمسار بإشرافها، لمصلحتهم، وها هي تحصد اليوم النتائج المرّة لذلك. نوستالجيا الماضي المجيد، وهي من مؤشرات إدراك النخب والرأي العام لتراجع موقع بلدهم الدولي كما رأينا في العديد من الدول الاستعمارية الأوروبية الهرمة، تنتشر حالياً في أوساط أميركية عديدة، ونشهد مثلاً، على موقع «فورين بوليسي»، تباكياً على أيام هنري كيسنجر وسياسته الخارجيه «الواقعية». يرى قطاع متعاظم من الخبراء المعنيّين بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبعضهم وثيق الصلة بمراكز القرار و/أو بالدولة العميقة، كريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أبرز منتدى لهؤلاء، أن التطورات الداخلية الأخيرة في بلادهم، كجائحة «كورونا» وتداعياتها، والاحتجاجات الشعبية على قتل جورج فلويد، سيكون لها «وقع عميق وطويل الأمد على نفوذها الدولي». ويضيف هاس، في مقال في «فورين أفيرز» نشر في 5 حزيران/يونيو، أن «السؤال الأبرز يتعلّق بالقدرات التي ما زالت متوفرة فعلاً للولايات المتحدة، هل باستطاعة دولة لديها 42 مليون عاطل من العمل، وناتج محلي إجمالي متراجع، ومصانع مغلقة، واحتجاجات واسعة النطاق تتحوّل أحياناً إلى أعمال شغب، وانقسام داخلي عميق، أن تكون لاعباً مؤثراً على المستوى الدولي؟ الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة البتة. القدرات المتوفرة لا تقتصر على الأدوات العسكرية والاقتصادية، بل هي تعني أيضاً الاستعداد لاستخدامها... الميل إلى الانطواء نحو الداخل والابتعاد عن العالم نما باطراد بعد التدخل الأميركي في العراق وأفغانستان. تشهد البلاد الآن شرخاً داخلياً متعاظماً، سيقضي على الأغلب على ما تبقى من استعداد للتدخل الخارجي، مهما كانت مبرراته الظرفية. بعض المنتخبين بسبب الأخطاء الأميركية في العقدين الماضيين سيرحبون بالاستدارة نحو الداخل. لكن الانطواء الكامل لا يقل خطورة عن نزعة التدخل الجامحة، لأنه يحرم واشنطن من إمكانية حماية مصالحها. لن يكون باستطاعتها أن تعزل نفسها عن

نحن ذاتنا الشعب من يراد إرضاء خاطرنا قبيل الانتخابات او الحرب، نُصبح «انتم الشعب» ويُعتدى علينا من قبل اسلاك النظام

ذلك، لكن حديثنا هنا عن اميركا. علاقة النظام بالشعب مثيرة فعلاً، فهي تتوطد وتصل الى اعلى ذروة الوئام في حالتين: عند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وإبان التحشيد للحرب. قبيل الانتخابات، ترى المرشح يغوص في كل تفاصيل شعبه. تشاهده ملمّاً بجزئيات كل الأعراق التي تشكل نسيج هذا الوطن، فتارة يخاطب محاصراً عن حاجات السود في مناطقهم المهمشة، وتارة اخرى تراه على اطلاع تام على أحوال الآسيويين في مختلف الولايات، يكتب معلقات التعبئة العامة وتتبرع بقطع خناصر الشباب الذين بلغوا السن القانونية للتجنيد. فالمتعارف عليه ان من لديه تشوه خلقي يُعفى من «الجندية». ونجزم بأن الأمهات سيشكرننا وأن دور الانتظار جنب طاولتنا سيكون أكثر ازدحاماً من دور طاولة التعبئة. فقد يستطيع المرء العيش من دون خنصر، لكن الازمات النفسية التي تسببها له ويلات الحرب والقتل تظل تطارد وجدانه كل العمر... وفي ذلك امثلة كثيرة عن جنود انتحروا أو أطلقوا الرصاص على جيرانهم أو أقدموا على مجزرة بحق أزواجهم وأولادهم بسبب تأثيرات الحرب النفسية عليهم.

الواقع

نحن ذاتنا الشعب من يراد إرضاء خاطرنا قبيل الانتخابات او الحرب، نُصبح «انتم الشعب» ويُعتدى علينا من قبل اسلاك النظام. نصبح هدفاً للرئيس والحاكم والعمدة واصغر «بوليسي» في النظام. في حال قررنا ان نقول «نريد تغييراً». وما يجري الآن في شوارع المدن الاميركية خير دليل على كيف يعامل الشعب في حال انتفض. أجل هي ذاتها هذه الأميركا التي تقف محاضرة عبر سفاراتها في عواصم العالم عن أحقية الشعوب في تقرير مصيرها، تقف اليوم على رقاب شعبها وتخنقه كما وقفت بالامس على جثث شعوب الدول التي استضعفتها. تتحول هذه الملاطقة بين الشعب والنظام الى معركة بين المستضعَف والمستكبر. ويبدأ النظام بممارسة كل خبراته في القمع التي ابتكرها او تدرب عليها هنا وهناك، ممزوجة بعنصرية وطبقية وفوقية. كأن النظام يريد ان يقول لنا أنتم شعبي، وجنودي، أديركم كيفما شئت، واذا قررتم الاعتراض فسأقلت الشرطة ورصاصها المطاطي وعبواتي الغازية وكلابي عليكم، واذا لم ترتدعوا، فجيش بلادكم سأصوبه عليكم.

تخيل ان تتطوع في الجيش لتحمي بلدك فيُبعث بك الى الحي الذي تربيت فيه لتُرعب أهلك ورفاقك لانهم يطالبون بالعدالة والعيش المحترم. تخيّلي ان تمضي حياتك في قراءة مارتن لوثر كينغ مؤمناً بأن الطريق الصحيح لارساء العدالة الاجتماعية هو عبر التظاهر السلمي، فيصبح لديك حلم شبيه بحلم كينغ، وتنوين تحقيقه، فتخرجين الى الشارع بكل سلمية، فقط لتستيقظي على سرير في مستشفى مع ارتجاجات في الدماغ، توماس برادلي الديمقراطي الاسود. ثم ذكّروه بحادثة امادو ديالو الاسود عام 1999 الذي اطلقت عليه مجموعة من الشرطة 41 رصاصة أصابته 19 منها جنب شقته في عهد بيل كلينتون الديمقراطي، وذلك لانه أخرج مفحفظته ليظهر هويته، فانهال افراد الشرطة عليه بالرصاص من كل حدب وصوب، معتقدين أنها مسدس. انتشرت حينها احتجاجات مرددة «هي محفظة وليست مسدس». ذكّروه بكيف سحل اوباما، الرئيس قوي ومتماسك. تصور أنك شاب ترتدي كمامة وتخاطر بامكانية الاصابة بالكورونا لانك تريد المطالبة بالعدالة، فيأتي شرطي بكل بساطة يزيل الكمامة عن وجهك ويرش انفك وفمك بمسيل للدموع، لأنك تصرخ من وراء كمامة «لا عدالة لا سلام». تصور أن تنشر المدينة التي أنت فيها قناصين على اسطح الابنية لتصيدك انت والمتظاهرين بالرصاص المطاطي وان تقتحم صفوفكم سيارات الشرطة لتدهسكم. لا داعي للتصور. فبحسب أسوشييتد برس، ارتفع عدد الاعتقالات من جراء الاحداث الاخيرة في الولايات المتحدة الى 9300 شخص. هذا كله واكثر حدث في أسبوع واحد، امام اعين الكاميرات والتلفونات والبث الحي من دون خجل او رأفة. هذا النظام يتصرف كمن لا يملك سوى مطرقة، فيرى كل مشكلة مسماراً.

أما ذاك الذي يخبركم بأن ترامب الجمهوري هو السبب، فذكّروه بقمع التظاهرات الذي جرى على إثر أحداث كاليفورنيا 1992 التي اشتعلت بعد اعتداء مجموعة شرطيين بيض على الشاب الاسود رودني كينغ. وقعت هذه الجريمة التي صورها احدهم في ولاية ديمقراطية تحت اشراف العمدة الديمقراطي السابق، ديفيد دينكينز، هناك. و«نحن الشعب»، كل ما نعتقد اننا نملكه هو حق التظاهر والتصويت، وقد سُلب الاول منا في الأيام الأخيرة، ولا ندري اذا سيُسمح لنا بالاحتفاظ بالآخر.

«نحن الشعب» من يُسحق بعضنا في الطرقات اليوم نُعرف أنه بعد أشهر عديدة، حين يقترب موعد الانتخابات، ستأتي ميلانيا ترامب لتقرأ قصة لأطفالنا متقرّبةً منهم، وقد تُجلس ابنة جورج فلويد نفسها على ركبتها للتعطف عليها امام الجماهير. ونعرف ان جيل بايدن التي لم نسمع لها تصريحاً واحداً منذ بدء الاحتجاجات، ستُطل علينا لتخبرنا عن أحقيتنا في الاجهاض والمثلية والحريات والمساواة والعدالة. نعرف أن النظام يشقيه، الديمقراطي والجمهوري، تلذذ بقمعنا بكل الطرق القانونية المتاحة وهي كثيرة. هذا دستور كالحرباء، يأخذ أي لون يريد. لكن صار واضحاً أن هذا النظام العظيم لم يستطع النجاح في إدارة ازمتنا الصحية اثناء محنة الكورونا، كما انه فشل في حماية امننا عبر التوفيق بين أحقية الناس في التظاهر وحماية الاملاك العامة والخاصة من المخربين، فلجأ الى قمع الشعب والاعلام والمنظمات والمجموعات التي هُدّد بعضها بالادراج على لائحة الارهاب لمجرد أنها اعترضت على نظام الشرطة العنصري.

«نحن الشعب»، في الواقع شعوب، واميركا لم تكن منقسمة يوماً كما هي منقسمة الآن. تتأكد لاحقاً أن «نحن الشعب»، العبارة التي «تترأس» اول صفحة من الدستور، هي مجرد عبارة محفورة على مقعد في مكتبة او عمود في متحف او مطبوعة على لاصقة ممغنطة يضعها سائح على براد في مطبخه في بلدٍ ما، مزهوٍ بها.

> هذا النظام يتصرّف كمن لا يملك سوى مطرقة فيرى كل مشكلة مسماراً

الساحات والاكتفاء بتداول مجرد صورة سوداء للتعبير عن الرفض عبر وسائل التنصل الاجتماعي؟ لعل أبرز من تناول مسألة العنف هو العظيم مالكوم اكس حين قال: «من الاجرام أن لا تُعلم المرء كيفية الدفاع عن نفسه عندما يكون هو الضحية المستمرة للهجمات الوحشية».

المسألة ليست مسألة جمهوري أو ديمقراطي، فهذه منظومة أثرية شغالة يأتي المسؤول ليؤدي دوره فيها. لا أحد يريد خوض غمار التغيير والمخاطرة بوظيفته وتقاعده من اجل ضحية هنا او

العراق

أصداء «قيصر» في بغداد: ابتعدوا عن طهران ودمشق

ساعاتٌ وينطلق الحوار الاستراتيجي العراقي ــ الأميركي. ملفاتٌ كثيرة على الطاولة. مناخ من الظروف المعقّدة في العراق والمنطقة والعالم. الأولويّة، وفق أكثر من مصدر، للمشهد الأمني ومآلاته إن اتفقت الجانبان على جدولة انسحاب الاحتلال الأميركي من البلاد، أو إعادة تموضعه، مع الأخذ بالاعتبار هاجس إعادة إنتاج «داعش» لنفسه. ثمة من يرى أن الحوار لقاءٌ غير مباشر بين طهران وواشنطن، ومحاولة عراقيّة جديدة لتقريب وجهات النظر بين العدوّين. أيضاً ثمة من يرى أن الحوار محاولة أميركيّة لعزل العراق عن جيرانه في محور المقاومة، وأن يكون متناغماً أكثر مع المحور الأميركي ــ الخليجي، مع الاستثمار في شخص مصطفى الكاظمي الذي يوصف أحياناً بأنه أميركيّ الهوى. أسئلةٌ عدّة تُطرح إزاء هذا الحدث ــ التحوّل، مع تكتّم شديد من الجانبين، وترقّب إيراني للنتائج. كل ذلك يتزامن مع بدء واشنطن تنفيذ قانون «قيصر»، والتساؤل داخل العراق وخارجه عن موقف بغداد منه

بغداد ــ **أشرف كريم**

في مناورة لإعادة «سيناريو 1990» العراقي على سوريا، يخوض الأميركيّون تجربة الورقة الاقتصاديّة مجدداً بعد إخفاق سيناريو 2011 المستمر حتى اليوم، الذي أسفر عن إنهاك بنية الدولة واقتصادها. التشريع الجديد الساعي إلى تقديم كل المسؤولين عن «انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة»، وفق السردية الأميركيّة، سُمّي «قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين»، وأدرج في موازنة الدفاع لعام 2020 لتفادي أي عرقلة جديدة داخل الكونغرس بعد أكثر من خمس سنوات على كتابته وصياغته. القانون يدخل حيز التنفيذ الشهر الجاري، وتأمل واشنطن أن يساهم في «تهديم» أركان الاقتصاد السوري، وفرض عقوبات على الرئيس بشار الأسد وملاحقة الأفراد/ الشركات المقرّبين من الدولة، سواء السوريين أو الأجانب، كما يسمح بتجميد أصولهم ومنعهم من الدخول إلى الولايات المتحدة. وهو يستهدف المصانع العسكريّة والبنى التحتيّة و«المصرف المركزي» السوري، بجانب عقوبات جديدة ضد موسكو وطهران مع استمرارهما في تقديم الدعم إلى دمشق.

في بغداد، ثمة من يسأل هل سيؤثّر «قيصر» في العراق وعلاقاته مع سوريا. سؤالٌ لم يلقَ إجابة دقيقة حتى الآن، وفق أكثر من مصدر سياسيّ ودبلوماسي. ثمة من يعوّل من العراقيين المتعاطفين مع دمشق، وتحديداً من حلفاء طهران، على قدرة الدولة السورية على مواجهة القانون المستجد بعلاقاتها مع مجموعة من الدول الصديقة كروسيا والصين وبعض دول آسيا وأفريقيا، ودول الجوار كالعراق والأردن ولبنان. لكن تلك الدول قد تكون غير بعيدة من شمولها بالمشروع، وخاصّةً أن واشنطن قد تذهب باتجاه كسب إجماع دولي تحت ذريعة «قصقصة أجنحة طهران» في المنطقة.

> ربما يؤثر «قيصر» في التنسيق الأمني بين الأجهزة السورية والعراقية

في هذا الإطار، يقول أستاذ العلوم السياسية عبد العزيز علیوي، إن تطبيق القانون سيكون له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية على العراق المتداخل مع سوريا بصورة كبيرة في عدد من القضايا المشتركة، مشيراً إلى «تزامن سريان القانون مع الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، وهو أمر قد يحرج الحكومة العراقية إذا لم تلتزمه، لأن ذلك لن يروق واشنطن». ويضيف علیوي: «طهران التي تتفاخر بدعمها لبغداد في حربها ضد الإرهاب لن ترضى هي الأخرى بأي موقف عراقي مؤيّد أو حتى صامت عن تطبيق قيصر».

العراق، الذي يملك ثلاثة منافذ حدودية شرعيّة تربطه مع سوريا، قد يتعرّض هو الآخر لحرب غذائية، فالمستهدف هنا دول محور المقاومة، التي تريد واشنطن قطع التواصل بينها وفرض عقوبات جديدة عليها لأهداف جيوسياسية واقتصادية وعسكرية، في حال عجزت عن مواجهة حلفاء طهران في العراق وسوريا ولبنان. وفق مصدر سياسيّ مطّلع، تسعى إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى «بناء علاقة جديدة مع العراق وفق مصالحها»، موضحاً أن «تطبيق قيصر على سوريا وإمكانية شموله العراق قد يكون الهدف من ورائه تكرار سيناريو العقوبات المفروضة على إيران. الضرر الأكبر سيكون اقتصادياً ويستهدف التبادل التجاري بين البلدين، لأن القانون غير واضح المعالم والحدود، وقد يفسّر أي تعاون تجاري على أنه دعم لدمشق، كما سيفتح باب الابتزاز الأميركي للعراقيين للحصول على مزيد من التنازلات... على الأقل في مواقف تزعج إيران، مقابل السماح باستئناف بعض النشاطات التجارية مع سوريا، على غرار ما يحدث في الاستثناء لاستيراد الطاقة من طهران».

قد يفسر اي تعاون تجاري بين البلدين على انه دعم لدمشق (أ ف ب)

في موازاة ذلك، ينشط داخل الكونغرس حراكٌ للحزب الحاكم سيسفر عنه إصدار مذكرة عقوبات جديدة تطاول شركات إيرانيّة وصينية بذريعة «تهديد السلم الدولي ودعم الإرهاب»، وهذه المرة ليس بعيداً إلغاء عقود تصدير الكهرباء من طهران إلى بغداد، في وقت يكون فيه الهدف من الحوار الاستراتيجي عزل العراق كلياً عن إيران. وفي جانب آخر ورقة «قيصر» التي قد لا تكون اقتصادية فقط، بل قد تُضعف جهود التنسيق بين أجهزة المخابرات العراقية ــ السوريّة في ضرب وملاحقة فلول تنظيم «داعش» الناشطة على حدود البلدين.

تحليل إخباري

تركيا بعد الإنجاز الليبي: قضايا شرق المتوسط في سلّة واحدة

محمد نور الدين

بدا استقبال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الخميس الماضي، لرئيس حكومة «الوفاق الوطني» الليبية فايز السراج، في القصر الرئاسي في أنقرة، كما لو أنه تتويج لسلسلة التقدّم الميداني الذي حقّقته حكومة طرابلس بدعم مباشر ومؤثّر من الجيش التركي. الرجلان كانا ضاحكي الوجه مرتاحين لما تحقّق.

يشبه التدخّل العسكري التركي في ليبيا، بعد اتفاقية أنقرة في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، التدخل العسكري الروسي في سوريا في نهاية أيلول 2015. التدخلان قلبا الموازين رأساً على عقب، وإن لم ينهيا أو يحسما الحرب المفتوحة في البلدين على مزيد من الاستنزافات والتعقيدات والسيناريوات. أبعد التدخل التركي الخطر عن العاصمة طرابلس، وانتقل جيش السراج بمساعدة مكثفة من الطائرات التركية للسيطرة على مزيد من الأراضي والمدن التي كانت تحت سيطرة اللواء خليفة حفتر، قائد «الجيش الوطني» التابع للبرلمان الليبي في بنغازي.

> تعتقد تركيا أن نهاية حفتر قد حانت وأن الولايات المتحدة وروسيا بدأتا تريان ذلك

رسمت اتفاقية أنقرة للتعاون الأمني وترسيم الحدود الإطار العريض لعلاقات جديدة بين البلدين ولخريطة جديدة في شرق المتوسط. كان الجانب الاقتصادي بارزاً في التعاون التركي ـ الليبي. السراج أعلن عن آفاق واسعة للتعاون بين ليبيا وتركيا في مجال الثروات الطبيعية، معرباً عن أمله بأن الشركات التركية تنشط من جديد في ليبيا. فيما قال إردوغان إن الهدف هو التعاون للاستفادة من الثروات الطبيعية في شرق المتوسط، بما في ذلك التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

لكن هذا النوع من المشاريع يفتح على توترات بين تركيا، من جهة، واليونان وقبرص اليونانية من جهة أخرى. فلا تركيا تعترف بترسيم الحدود البحرية بين قبرص اليونانية وجيرانها، ولا اليونان وقبرص تعترفان بالاتفاق التركي ـ الليبي. وبالتالي كل طرف يرى أن الآخر ينتهك حدود منطقته الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط. وزير الدفاع اليوناني نيكوس باناغيوتو بولوس، حذّر تركيا، الأحد الماضي، من أنه إذا قامت تركيا بأي عمل استفزازي، فإن بلاده ستدافع عن حقوقها ومستعدّة لكل السيناريوات، ومن بينها استخدام القوة العسكرية، فيما قال نائب رئيس الحكومة ستيليوس بيتسباس: «نحن حاضرون للرد ولا نخاف من تركيا». وترى صحيفة «يني شفق»، المؤيّدة لإردوغان، إن هذه التصريحات تعكس حجم القلق اليوناني من التقدّم الذي تحرزه السياسة التركية في ليبيا وشرق المتوسط. وترى الصحيفة أن تصريحات المسؤولين اليونانيين تعبّر عن رغبة في صدام مع تركيا في حال توفّر الفرصة لذلك. وتذكّر الصحيفة بأن بعض الساسة اليونانيين شجّعوا على فتح حرب مع تركيا بعد انقلاب 15 تموز/ يوليو 2016 حيث كان الجيش التركي في حالة تشرذم غير مسبوقة. لكن اليوم هل يمكن أن تفكر أثينا بالطريقة ذاتها لكبح جماح المكاسب التركية في ليبيا وشرق المتوسط؟ إنه سؤال صعب والجواب عنه بالنسبة إلى أثينا أصعب، تقول الصحيفة.

إذا كانت ليبيا تستفيد من التعاون مع تركيا، وتحديداً في تغيير موازين القوى في الساحة العسكرية، فإن تركيا تهدف، فضلاً عن توسيع نفوذها في مواجهة خصومها مثل مصر والسعودية والإمارات، إلى تحقيق مكاسب من التنقيب عن النفط والغاز الليبيين لتعويض التراجع الكبير في احتياطها النقدي من العملة الصعبة الذي خسر في الأشهر الأخيرة بسبب «كورونا» وتدهور سعر صرف الليرة التركية حوالى 55 مليار دولار من احتياط العملات الصعبة.

تعتقد تركيا أن نهاية حفتر قد حانت وأن الولايات المتحدة وروسيا بدأتا تريان ذلك. ويقول الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين، إن واشنطن وموسكو وصلتا اليوم إلى النقطة التي كانت تركيا قد وصلت إليها قبل وقت طويل. ويقول قالين إنه تحدّث مع مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين، ولمس منه تغييراً في الموقف الأميركي وميلاً إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة مع حكومة السراج. وفي منتصف أيار/ مايو الماضي، أعرب الأمين العام لـ«حلف شمالي الأطلسي» جينس ستولتنبيرغ، لإردوغان، عن دعم الولايات المتحدة لحكومة السراج، ووعد إردوغان السراج بنقل القضية الليبية إلى المحافل الدولية، في وقت تتصاعد فيه التوتر بين تركيا وروسيا بسبب إرسال روسيا مساعدات عسكرية للواء حفتر.

ويذكّر قالين بأن تركيا ليست لاعباً جديداً في ليبيا، فهي كانت في الثمانينيات في رأس الشركات التي عملت على إنشاء بنى تحتية من طرق ومستشفيات وموانئ وفنادق وجسور ومساكن. كلام قالين عن تغيير في الموقف الأميركي من ليبيا قد لا ينسحب على الموقف من الصراع التركي ـ اليوناني في شرق المتوسط، إذ إن الناطق باسم الخارجية الأميركية رأى أن التحرّكات التركية في شرق المتوسط (التنقيب عن الغاز) «استفزازية ولا تساعد على حل المشكلات».

في المشهد العام، منذ مطلع 2019 ولا سيما بعد تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط» الذي استُبعدت منه تركيا، لم تعد القضايا مقتصرة على منطقة معينة. ومع توقيع إردوغان ـ السراج اتفاقية 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، باتت كل القضايا في شرق المتوسط سلّة واحدة، من التنقيب عن النفط والغاز إلى ليبيا وسوريا وقبرص. ولا تنفصل سوريا عن هذا المشهد العام. فالولايات المتحدة تحاول التوفيق بين أكراد سوريا ومسعود البرزاني من أجل إنشاء منطقة نفط جديدة في شرق سوريا يسيطر عليها الأكراد المؤيّدون لحزب «العمّال الكردستاني». ويبرز هنا الدور النشط لبعوث دونالد ترامب إلى سوريا جيمس جيفري، الذي يقوم بدور الوسيط بين أكراد سوريا التابعين لخط أوجلان ومسعود البرزاني. كذلك يتحرّك بكثافة قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط فرانك ماكنزي، الذي التقى قيادات كردية وفي رأسها قائد «قوات سوريا الديموقراطية» مظلوم كوباني.

الموقف الاميركي من ليبيا قد لا ينسحب على الموقف من الصراع التركي ــ اليوناني (الأناضول)

وبموازاة العمل على دستور جديد لسوريا، يبدو هدف «سوريا فدرالية» أولوية للولايات المتحدة، بحيث تعمل الولايات المتحدة على فدرالية كردية في شرق الفرات، على أن تعترف واشنطن بفدرالية تابعة لتركيا في غرب الفرات التي تحتلها تركيا منذ عام 2016، وهذا يقرّب بين تركيا والولايات المتحدة ويبعد بين تركيا وروسيا. كما ينسجم هذا مع تصريحات مسؤولين أتراك أخيراً بأن العلاقات التركية ـ الروسية ليست استراتيجية. وبالتالي، فإن تركيا تستخدم علاقاتها مع روسيا ورقة مساومة للهدف النهائي، وهو التحالف مع واشنطن في سوريا وليبيا. ولعل مبادرة الرئيس المصري إعلان وقف للنار في ليبيا هي محاولة لمنع تقدّم جيش السراج والقوات التركية نحو الشرق الليبي وأخذ جرعة من الوقت لتقييم الموقف وما يمكن فعله لمواجهة تطلعات تركيا ومعها جماعات «الإخوان المسلمين» في ليبيا وتونس. لكن فرض أمر واقع في ليبيا (غرب/ شرق) يدفع إلى الواجهة سيناريو مشابهاً لما يخطط له في سوريا (شمال/ جنوب) أي تقسيم سوريا وليبيا إلى فدراليات.

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لإعداد تقرير تدقيق لمعملي المجموعات البخارية ومعملي المحركات العكسية في معملي الذوق والجية.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).

علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/7/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

بيروت في 5 حزيران 2020

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالانابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 541

اعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا عنداري

موجه الى المستدعى ضده: مسعود أنطون إبراهيم نهرا، وهو من بلدة ديربلّا أصلاً، ومجهول محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2019/134 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعية المحامية ليلبانه خليل بالاصالة والوكالة عن خليل خليل، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 495 من منطقة ديربلّا العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وإبداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم

ميرنا الحصري

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب مروان عباس الاعور وكيل كميل عارف سري الدين بوكالته عن نجيب عارف سري الدين وبصفة مروان وكيل نبيل عارف بو علي سري الدين سند ملكية بدل ضائع للعقار 233/1 بزبدين.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بعبدا

نايفه شبو

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلبت جمانه محمود ابو الحسن وكيلة رمزي مروان ابو الحسن بصفته احد ورثة مروان بصفته احد ورثة سجيع احمد ابو الحسن سند ملكية بدل ضائع للعقار 483 بتخنيه.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بعبدا

نايفه شبو

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب طارق فضل الله المستراح وكيل نسرين رجب المستراح المشترية من علي فوزي عياد سند ملكية بدل ضائع للعقار 5816 الشياح.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بعبدا

نايفه شبو

استراحة

كلمات متقاطعة 3468

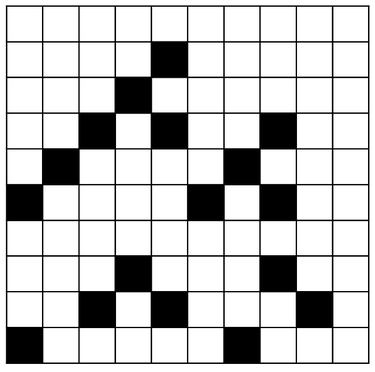

أفقيا

1- السلطة التشريعية – 2- عائلة مخرج سينمائي أميركي راحل إشتهر برسومه المتحركة – من الأمراض – 3- صبغ أحمر مهر في إستعماله الفينيقيون لا سيما سكان صور مُستخرج من صدفة المورکس – عملة أيطالية – 4- إسم موصول – خنزير بري – بواسطتي – 5- من الفاكهة – أريد وأبقي – 6- حُبّ – عائلة مخرج شرائط محفوزة بلجيكي وضع مغامرات تان تان وميلو – 7- سياسي ورئيس سابق لدولة كوبا قاد حرب عصابات وقلب حكم باتيستا – 8- حرف نصب – مخبز – نهر في النمسا والمجر يصبّ في الدانوب – 9- حرف يفيد النفي – ورك – 10- نهار وليل – فرح وحبور وشعور بالبهجة والإرتياح النفسي

عمودياً

1- رواية شهيرة للأديب والروائي الفرنسي الكبير غوستاف فلوبير – 2- ممثلة أميركية وإبنة تشارلي شابلن أسطورة السينما الصامتة – 3- دبق يعلق باليد كالعسل – في القميص – 4- هز – من الأزهار – 5- منظمة النقل الجوّي الدولي – مجموعة صغيرة دون الكتاب – 6- شرط في السباق الرياضي – 7- يبس الخبز أو اللحم – إله الشمس عند قدماء المصريين في معبد أدفو له رأس صقر – إسم موصول – 8- هلاك وحلول الشرّ – صفة حيوان يأكل طعامه عن طريق خطوتين الأكل وإرجاعه الى الفم لمضغه من جديد – 9- كاتب ومؤلف – عصا ضخمة كعصا الفاس والمعول – 10- عاصمة أوروبية – يغطي جلد بعض الحيوانات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هوليوود – حج – 2- الأطلس – فرو – 3- رد – إنتهك – 4- بلعُهم – أجّ – 5- تبّ – عتالة – 6- راب – وما – جر – 7- ورشان – يكاد – 8- مارن – فا – ما – 9- ان – درص – يوح – 10- ناظم القدسي

عمودياً

1- هاري ترومان – 2- ولد – بارانا – 3- لا – بشر – 4- يطالع – أندم – 5- ولنغتون – را – 6- وست هام – فصل – 7- همليا – 8- فك – يد – 9- حر – جاموس – 10- جورج قرداحي

sudoku 3468

9		5	7	8	3	4	2	
4	6							
							3	
3			8	4	9	5		
8		9				7		4
		6	2	1	7			3
	9							
							4	1
	3	7	4	6	5	2		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3467

1	5	2	8	3	4	6	9	7
7	8	6	1	9	5	4	2	3
3	4	9	7	2	6	8	5	1
9	3	1	4	7	2	5	8	6
6	7	8	5	1	9	3	4	2
4	2	5	3	6	8	1	7	9
8	6	3	9	5	7	2	1	4
5	1	7	2	4	3	9	6	8
2	9	4	6	8	1	7	3	5

مشاهير 3468

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب ومؤلف موسوعات من العصر العباسي (1178- 1225) من أصل رومي. إشتغل بالعلم وأكثر من دراسة الأدب. اهم مؤلّفاته كتاب « معجم البلدان » الذي تُرجم وطبع عدة مرات

5+4+8+7+6 = حيوان بحري كبير ■ 9+2+1+3 = ضد جلوس ■ 11+10 = أنت بالأجنبية

إعداد

نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ماري ستيوارت

سينما

المهرجان ينطلق اليوم إفتراضياً... كلّنا «مسكون» برعب عظيم!

السينما تعود إلى لبنان، ولو من البوابة الرقمية. الدورة الرابعة من «مهرجان مسكون لأفلام الرعب والخيال العلمي» الموجّلة منذ 2019، ستكون اول مهرجان لبناني يُقام عبر الإنترنت، وستسجّل اول عودة إلى الحياة السينمائية في لبنان بعد جائحة كورونا. تتولّى جمعية «بيروت. دي. سي» تنظيم الحدث بالتعاون مع «أبوط برودكشنز» ومنصة Spamflix لخدمة الفيديو حسب الطلب (VOD).

هكذا، سيُتاح للجمهور، بدءاً من اليوم حتى 16 حزيران (يونيو) الحالي، أن يشاهد «أونلاين» أفلاماً لبنانية وعربية وعالمية عُرضت في اهم المهرجانات، إضافة إلى متابعة محاضرات وورش عمل متخصصة في هذا النوع من الأفلام. كل ما عليه فعله هو التسجيل المجاني في منصة Spamflix التي تضمّ أفلام المهرجان

إعداد **شفيق طبارة**

ميريام ساسين: ماضون في «حبّ السيما» رغم التحديات

لعل المناخ في لبنان ليس الأنسب للفن السابع الذي لطالما عانى من غياب الدعم الكلي للسينمائيين والمبدعين، ثم من تبعات الأزمة المالية الحالية. وجاءت جائحة كورونا لتشكّل تحدياً إضافياً، كاد أن يقضي على الحياة الثقافية والسينمائية برمتها. لكن مديرة مهرجان «مسكون» ميريام ساسين سارت على خطى التدابير التي اتخذتها المهرجانات العالمية للتحايل على الواقع، فتقرّرَ إقامة المهرجان «أونلاين». تقول ساسين لـ «الأخبار»: «كل شيء كان جاهزاً، من أفلام وضيوف ومسابقات لإقامة المهرجان في موعده في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019. لكنّ اندلاع الثورة في لبنان حال دون ذلك، ثم تدهورت الأوضاع بسرعة، مع إقفال سينما «متروبوليس أمبير صوفيل» (كان يفترض أن تحتضن المهرجان)، ثم جاءت جائحة كورونا، وتوقف البلد كلياً. لم نكن نريد التخلّي عن المهرجان، بقام على الإنترنت؟ لا أعلم. لكن ستبقى الأفلام متوافرة لمدة سبعة أيام على المنصة، ويمكن للجميع مشاهدتها. وستكون هناك مقابلات مع المخرجين ومسابقة الأفلام القصيرة. هناك أمور إيجابية كثيرة سيشهدها الحدث، كالمختبر والورش.

وسوف يكون هناك فائزون ومساعدات لمخرجين عرب وجائزتان في مسابقة الأفلام القصيرة اللبنانية». وعن فكرة المهرجان وهدفه، تجيب ساسين: «بدأ التكلم عن «مسكون» عام 2016. كنت أنا وأنطوان واكد المدير الفني للمهرجان، نتحدث عن أننا كشركة إنتاج (أبوط برودكشنز) دائماً ما تصلنا أفلام دراما اجتماعية أو كوميدية تجارية، من دون أي فيلم رعب أو فانتازيا أو خيال علمي. استنتجنا بأنّ هناك اعتقاداً سائداً بين المخرجين بأنّ لا قيمة فنية لهذا النوع. من هنا، أحببنا إطلاق المهرجان لإلقاء الضوء على هذا النوع من الأفلام الذي يمكن أن يحمل حسّاً فنياً كبيراً، وماسي اجتماعية، ومواضيع مهمة وحساسة. ويمكن أيضاً إنتاج هذا النوع من الأفلام من دون ميزانيات كبيرة ومؤثرات خاصة. أردنا أن نفكّر في سينما أخرى في لبنان والعالم العربي. تكلمنا مع هانية مروة مديرة «سينما متروبوليس» وأعطتنا تواريخ محددة، ما خلق عندنا نوعاً من التحدي. تلقينا دعماً من كثيرين أمثال جورج شقير من «أبوط برودكشنز»، وجامعة «الألبا»، وازداد الدعم تدريجاً. هذه السنة، قررنا أن نكون تحت مظلة جمعية، فاستقبلتنا «بيروت. دي. سي»، واليوم يُقام المهرجان تحت مظلتها. خلال السنوات السابقة، عرضنا الكثير من الأفلام التي تحاكي المخرجين والمشاهد اللبناني على حد سواء. مثلاً، عرضنا أفلاماً من بلدان تشبهنا مثل اليونان، وإيران، والجزائر والأرجنتين. مناطق قريبة من مشاكلنا وتشبهنا. واوضحنا أنّ مخرجين من هذه البلدان قادرون على صنع أفلام ذات قيمة فنية عالية نالت جوائز في المهرجانات العالمية. وشجعنا المخرجين اللبنانيين على صنع أفلام مماثلة يمكن أن تكون ناجحة تجارياً من دون إلغاء قيمها الفنية والثقافية».

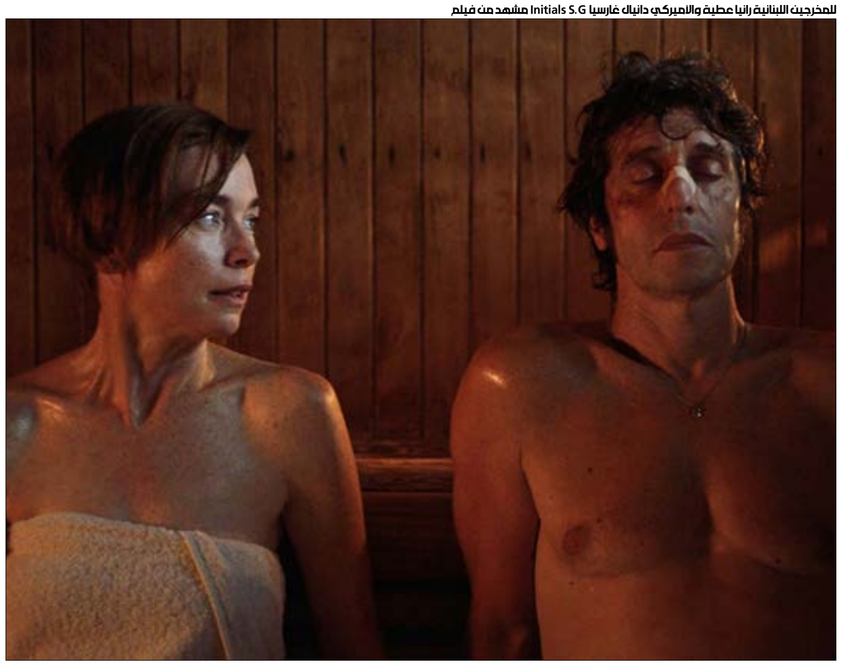

للمخرجين اللبنانية رانيا عطية والاميركي دانيال غارسيا Initials S.G مشهد من فيلم

> عرضنا افلاماً من بلدان تشبهنا في القضايا والمشاكل مثل اليونان، وايران، والجزائر والارجنتين

> فاستوحينا ما فعلته المهرجانات العالمية عبر إقامته أونلاين. وهذه السنة، نقيم ورشة «مسكون» وهي مبادرة جديدة تهدف إلى مساعدة السينمائيين العرب الذين يعملون على مشاريع أفلام طويلة مماثلة، وتقريبهم من مرحلة الإنتاج. وسيشارك المشروع الفائز في سوق Frontières الدولية لمشاريع الأفلام ضمن «مهرجان فانتازيا الدولي للسينما» في مونتريال، حيث قد يحظى بفرصة للحصول على التمويل والإنتاج». وعن توقعاتها لهذه الدورة، تجيب: «بصراحة، ليس هناك توقعات، فـ «الأونلاين» ليس واضحاً في لبنان، خاصة مع الإنترنت البطيء ومدى رغبة اللبنانيين في المشاهدة. هل هم مشتاقون للسينما ويريدون المشاركة في أول مهرجان لبناني

برنامج العروض العالمية: حياة ملؤها الكوميديا السوداء

إضافة إلى الأفلام الثلاثة المهمة («أبو ليلى»، و«ذروة»، و«الحب الأول» ــ راجع الصفحة المقابلة)، يضم برنامج العروض العالمية أفلاماً من نوع الكوميديا السوداء، مثل الفيلم الأرجنتيني Initials S.G للمخرجة اللبنانية رانيا عطية، والمخرج الأميركي دانيال غارسيا، الذي يشبه بطله غير المحظوظ الفنان الفرنسي سيرج غينسبور. عُرض الشريط للمرة الأولى في مهرجان «ترايبيكا»، حيث حصل على «جائزة نورا إيفرون». وهناك أيضاً فيلم روسي بعنوان «لماذا لا تموت؟» (إخراج كيريل سوكولوف) يتمحور حول جريمة عنيفة. وضمن البرنامج يبرز فيلم Le Daim للمخرج الفرنسي كوينتين دوبيو.

الشريط الذي يغوص في العبثية المظلمة، يؤدي بطولته جان دوجاردان وأديل هينيل، علماً أنّه افتتح تظاهرة «أسبوعي المخرجين» في «مهرجان كان» 2019. ومن العروض العالمية أيضاً، نشاهد The Long Walk (إخراج ماتي دو) الذي عُرض للمرة الأولى في «مهرجان البندقية»، إلى جانب الشريط الوثائقي Memory: The Origins of Alien للمخرج الكسندر فيليب الذي حلّ ضيفاً على المهرجان عام 2018. ويتضمن هذا الوثائقي تحليلاً للأثر الذي تركه على الفن السابع فيلم Alien لريدلي سكوت الذي شكّل محطة مهمّة في تاريخ السينما قبل أكثر من 40 عاماً. كذلك، يُعرض Blood Machines (إخراج سيث إيكرمان) الذي يتضمن مشاهد مذهلة تترافق مع موسيقى فرقة Carpenter Brut. وفي البرنامج فيلمان قصيران حققا نجاحاً كبيراً هما Piggy للإسبانية كارلوتا بيريدا، وهو فيلم رعب عن مراهقة بدينة تتعرض للتنمر من مجموعة من الفتيات خلال العطلة في قريتها، What If The Goat Die للمغربية صوفيا علاوي الفائز بمهرجان «صندانس».

«أبو ليلى»: الطريق إلى جزائر الدم

لم يكن عرض «أبو ليلى» (2019) ضمن تظاهرة «أسبوع النقاد» خلال «مهرجان كان 2019» عادياً. كانت الباكورة الروائية الطويلة للمخرج الجزائري أمين سيدي بومدين مفاجأة كبيرة، ليس بسبب الأحداث الحقيقية التي تخلّف القصة، بل للمهارة السينمائية التي قدم فيها المخرج الشاب حقبة مأزومة من تاريخ الجزائر القريب. إنّها «العشرية السوداء» أو «عشرية الدم» (الحرب الأهلية الجزائرية 1991 – 2002) التي كانت تربة خصبة لأفلام جزائرية كثيرة، خاصة خلال السنة الفائتة. «أبو ليلى» لم يقدّم الحرب بطريقة مباشرة، بل ترك آثارها وتداعياتها تغرق الأبطال في رمال الصحراء.

رغم واقعية الحرب والأحداث، إلّا أن بومدين قدمها بطريقة مجازية وسحرية. انتقل بفيلمه تدريجاً من واقعية بحتة إلى مواقف «غير واقعية». بدا فيلمه القوي بصرياً كفيلم «طريق» (سينما الطريق) ثم إثارة سياسية، واستمد قصته شيئاً فشيئاً من الصدمات التي يمرّ بها بطلا الفيلم اللذان يجدان صعوبة في التمييز بين الواقع والكابوس. «أبو ليلى» يبدأ كدراما لقصة سياسية، وينحرف شيئاً فشيئاً إلى شيء يشبه الحلم. ومن هنا يبدأ السرد بالدوران في دوامة لا تنتهي عند نهاية الفيلم. فمن الصعب معرفة ما هو حقيقي وما هو ليس كذلك.

بعد لقطة متسلسلة أنيقة لهجوم إرهابي في جزائر التسعينيات، يأخذنا بومدين في رحلة رجلين، صديقي طفولة، يسافران عبر الصحراء بحثاً عن إرهابي اسمه أبو ليلى. سمير (سليمان بنّواري) غير متوازن عاطفياً إلى حد ما، ضعيف، وربما يعاني شكلاً من أشكال الفصام، ولطفي الشرطي البراغماتي (إلياس سالم) الصلب القوي، الذي يساعده ويقود السيارة عبر البلاد، لديه مهمة ثانية تبدو كأولوية له، هي إبعاد سمير قدر الإمكان عن العاصمة بحيث لا يواجه المزيد من الدماء. سعيهما وراء الإرهابي يبدو سخيفاً، نظراً إلى أنّ الصحراء لم تتأثر بموجة الهجمات. لكن كلما توغلا في الصحراء، كلما واجها المزيد من العنف؛ وكلما تعمّقا في العراء، كلما أثارا داخلنا سؤالاً محيراً: هل أبو ليلى موجود أم أنه مجرد جزء من خيال سمير؟

ملحمة سمير ولطفي تسير من دون بوصلة. فقط دليل غامض نحو الإرهابي الأسطوري. الصحراء هنا انعكاس للعاصمة التي أتيا منها: منطقة ميؤوس منها، تحتضن الموت والطبيعة. خلال رحلتهما المتردّدة وغير الآمنة، تتالق المناظر الطبيعية، وتصبح أكثر إرباكاً للمشاهد مع هيمنة جمال الخيال المرعب على الشاشة. قوة الفيلم في مجازيته، وفي خلط الواقعية بالخيال. اختار بومدين التعبير عن واقع سياسي الصغير، المخفي بفضل السخرية والخوف من الأنظمة المظلمة الحقيقية. فيلم الطريق يتحول إلى يقين بأنّ لا براءة ممكنة، أو أن البراءة، في أحسن الأحوال، تبدو في الأوقات العصيبة، كشكل مؤسف من الجبن.

«الحب الأول»: كوكتيل من المشاعر المتفجّرة

إلى جانب «أبو ليلى»، يعرض «مسكون» ضمن برنامج العروض العالمية، فيلم «الحب الأول» (2019) لتاكاشي ميكي، الياباني المسؤول عن أفلام لا تزال لحظاتها مطبوعة في ذاكرتنا السينمائية، مثل «مقابلة» (1999)، أو «إيشي القاتل» (2001) أو «الزائر كيو» (2001) أو «القتلة الثلاثة عشر» (2010). غزير الإنتاج مع تقريباً ثلاثة إلى أربعة أفلام في السنة، وأكثر من مئة فيلم في مشواره المهني، لا يزال تاكاشي ميكي قادراً على إبهارنا. سينما الياباني مفرطة أكان في صورتها العنيفة أم شخصياتها أم استعماله فنّ المانغا. هناك شيء غريب في «الحب الأول» (2019): رغم نظرة المخرج العدمية للمجتمع، يقدم لنا تفاؤلاً لطيفاً وقصة حب ولدت بين أطفال من الإثارة والعنف. كل شيء في الفيلم يجتمع في الوقت والمكان المناسبين، بخليط متفجّر من القتل والمال والمخدرات وسوء الفهم وقطرات من الدماء.

إبداع ميكي لا ينضب، لا يزال قادراً على إشراكنا في أدق تفاصيل قصصه، وفيلمه الجديد رقم 103، يضيف الكثير. كوكتيل من المشاعر يخلطها ميكي داخلنا، كما استطاع خلط قصص كثيرة في أقل من ساعتين، رغم أن القصة ترتكز إلى قصة حب بسمات مستحيلة لروحين معذبتين، بين ملاكم شاب يعاني من مرض خطير، وامرأة هاربة من عصابة مخدرات. قصة حبّ كلاسيكية يحولها ميكي إلى عنف يأتي مع طلقات الأسلحة النارية وضربات «الكاتانا». يبدأ الفيلم بتعريفنا إلى حياة الشخصيات، ثم تتوسع القصة إلى ما لا نهاية، مع شخصيات مرتبطة بالفعل الإجرامي، وسرقة المخدرات: عصابتان، باكوزا وعصابة صينية، امرأة تريد الانتقام من عشيقها، ضابط شرطة فاسد وأعضاء عصابة يحاولون خداع رؤسائها... هؤلاء بعض الأشخاص الذين يعبرون طريق العشيقين اللذين بالمناسبة يلتقيان بالصدفة.

«الحب الأول» هو وليمة للعيون، ومهرجان لجميع عشاق الإثارة الانتقامية التي تتحول الشخصيات فيها بطريقة غير متوقعة. هو مزيج من الطرق السردية والأنواع السينمائية، شريط منمق ومضطرب في بعض الأحيان، ربما يكون من أكثر أفلام ميكي نضجاً وأقلها جنوناً. مشاهد طويلة نوعاً ما، ولوحات سينمائية كثيرة التفاصيل منظمة، لكنها تتقدم بلا توقف نحو ذروة متفجرة. ينتهي الفيلم متفائلاً بخلفية سياسية، مع احتفاله بالعنف الأكثر وحشية. لذلك، مع كل ما سبق ومع كل الضحك والمشاهد الكرتونية، نحذّر المشاهدين بأنّه بين الحين والآخر، هناك مناجل تتطاير!

«ذروة» غاسبار نويه: هذيان مطلق

منعت الرقابة اللبنانية عرضه في دورة «مسكون» عام 2018، لكن «ذروة» (2018) لغاسبار نويه يعود في النسخة الرقمية للمهرجان ضمن برنامج العروض العالمية.

المخرج الأرجنتيني الفرنسي غاسبار نويه، هو أحد أعظم المستفزّين الذين يعشقون صدم المشاهد، وعادة ما ينجح في ذلك بسهولة. لا يفعل ذلك بصرياً فقط، بل موسيقياً وعاطفياً أيضاً. بالنظر إلى أفلامه السابقة، نجد في كل منها مشهداً واحداً على الأقل أدار رؤوس المشاهدين وجعلهم يخرجون من الصالة. فيلمه الخامس عُرض كمعظم أعماله في «مهرجان كان»، وأي شخص شاهد فيلماً لنويه، يعرف ما يمكن توقعه. هذا المخرج يهوى كسر المحرمات، والمخدرات والهذيان والعنف والجنس تيمات حاضرة دوماً في أعماله بجرعات مختلفة. المخدرات السايكيدلية، جزء لا يتجزأ من عمل نويه، ذو تأثير على فنه. لا تعدّ المخدرات نقطة تحول في أفلامه، بل إنّها في صميم القصة تتداخل في جميع منحنيات السرد.

استوحى نويه «ذروة»، الذي صوّر في 15 يوماً فقط، من ليلة في ملهى مشهور في برلين، Berghain، هو واحد من أهم المزارات لثقافة الاندرغراوند في برلين، حيث يحتفل خمسة آلاف شخص تقريباً لمدة ثلاثة أيام كل مرة، متشابكين منفصلين، ومعزولين عن العالم الخارجي. يمكن لأي شخص غير مستعدّ لهذه الجرعة من الهذيان العقلي الناجم عن الكحول والموسيقى والمخدرات، أن يذهب مباشرة إلى جحيم أقنبة العقل. غاسبار نويه قال إن «ذروة» هو نسخة معدلة من Berghain.

«ذروة» هو رحلة سايكيدلية، جميلة ومتعبة. جنون وموسيقى تكنو ورقص لا يتوقف. الشريط مثل الصراخ اليائس للروح والنفس التي فقدت السيطرة الكاملة. في الربع الأول، نشاهد حصرياً مقابلات مع أعضاء فرقة رقص. ثم يمرر لنا نويه بعضاً من السوداوية ممهداً لما سيأتي تالياً. ألوان أفلام «الجيالو»، وشعارات تظهر على الشاشة من وقت إلى آخر مثل «الموت فرصة فريدة»، و«الولادة والموت تجارب غير عادية»، و«الحياة متعة مؤقتة»، و«التعايش مستحيل»، و«فيلم فرنسي وفخور بأن يكون كذلك»... تدور الأحداث في التسعينات حيث نرى أشخاصاً في مدرسة تقع في قلب غابة. اجتمعوا هنا من أجل بروفة أخيرة ممتدة على ثلاثة أيام. مع الانتهاء من التمرين، يقيمون حفلة وداع ورقصة أخيرة. وسرعان ما تتحول الحفلة إلى سمّ قاتل. لا شيء مؤكداً. يبدو الراقصون واقعين تحت تأثير نوع من المخدر دُسّ في مشروبهم. باتوا مشرعين على مشاعر تغلب عقولهم. تمزّقهم مخاوف أقرب إلى التخيلات. تعصف بهم مزاجات متقلّبة ومتناقضة وتستشرس فيهم غرائز دموية. يلمس فرنسي الهوى لهيب الجحيم، فيصور هيجاناً جنسياً، وهذياناً عقلياً، وأذى ذاتياً وجنون عظمة. الموسيقى التي حركت فيهم يوماً كل ذرة راقصة، بات إيقاعها معاكساً. إيقاع يودي بقلة منهم إلى الجنة، فيما يغرق أغلبهم في الجحيم.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 10 حزيران 2020 العدد 4070

صورة وخبر

بلدات جزين (جنوب لبنان) منهمكة هذه الأيام بتشميس مئات الأطنان من الأكواز على الأسطح أو في الأحراج بين أشجار الصنوبر، تمهيداً لتكسيرها بواسطة آلة خاصة. الصنوبر فخر المنطقة، لا سيما في بكاسين التي تضمّ أكبر حرج صنوبر في الشرق الأوسط. لكنّ كثيرين اجترحوا النكات على ارتفاع سعر كيلو الصنوبر الأبيض هذا العام الذي وصل إلى 250 ألف ليرة. مبلغ رآه كثيرون مبالغاً فيه، يندرج في إطار استغلال التجار لحاجة المواطنين في ظل الأزمة الخانقة. لكن العاملين في مجال «فرط» أكواز الصنوبر الجوي يستعرضون مبرّرات عدة استدعت رفع سعره من 20 دولاراً أميركياً قبل خمس سنوات إلى 50 دولاراً العام الماضي وتصريفه هذا العام بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء. يقولون إنّ أجرة العاملين في القطاف وبدل تكسير الأكواز في الكسّارة ارتفعت، فضلاً عن تراجع الإنتاج بسبب الحشرات التي تهدّد الثمار. (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

صنمُ الرحمة

إذهبوا إلى حيثُ تشاؤون أنْ تذهبوا، واتركوني على عتبةِ هذا الكهف!
أبداً، أنا ما عدتُ في حاجةٍ إلى أحدٍ أو شيء.
فقط (وقد ضاقَ ما ضاقَ، وهلَكَ مَن هلك)
أنا محتاجٌ إلى صنمٍ أتَوَدّدُ إليه وأسألُ معونتَه...
صنمٍ يُنصِت، بدون أن يَتأفّفَ أو يغضبَ أو يَتَوعّد،
حاضرِ القلبِ وحَنون، يفهمُ آلامَ الوحدةِ ويُقَدِّرُ قيمةَ اليأس،
صنمٍ أبكمَ ، أَصَمَّ ، وأعمى، وَ صَبور...
يتألّمُ في سرِّ نفسِهِ، ويحزنُ في سرِّ نفسِهِ، ويخافُ على نفسِهِ في سرِّ نفسِه، ويَظلُّ ساكتاً.
صنمٍ أليفٍ وصغير،
إنْ شئتُ: آوَيتُهُ تحتَ قميصي
أو شئتُ: علّقتُهُ، كتعويذةِ الخائف، فوقَ عتبةِ كهفي
أو شئتُ: رَكَنْتُهُ، كإناءِ الورد، إلى جانبِ مرقدي
أو شئتُ: جعلتُ لهُ عيداً وألّفتُ له الشموعَ والأزهارَ الأغاني
أو شئتُ: عاتبتُهُ وزَعِلتُ منهُ وسَرَّحتُه،
وإنْ شئتُ، حتى بدونِ أن أكونَ جائعاً، عجَنتُهُ وأكلتُه.
: صنمٌ ساكتٌ، مُؤتَمنٌ، كَتومٌ، غافرٌ وذكيُّ القلب...
ذلك كلُّ ما أنا في حاجةٍ إليه
: صنمٌ... لا أكثر.
تَكَرَّموا، واتركوني!

افتُتح المتحف على يد سيزار نمّوز وغابرييلا شاوب سنة 2013

«متحف مقام» يفتح أبوابه أخيراً

بعد أسابيع طويلة من الإغلاق بسبب إجراءات الحجر الصحي، أعلن «متحف مقام للفن الحديث والمعاصر» (عاليتا ـ جبيل) أخيراً اعتزامه فتح أبوابه ابتداءً من نهار الأحد 21 حزيران (يونيو) الحالي. وفيما خصّص المتحف زيارات للباحثين خلال الفترة الماضية، إلا أنّه سيكون مفتوحاً أمام الناس، مع الحفاظ على بعض إجراءات التباعد الاجتماعي والتدابير الصحيّة مثل الأقنعة الواقية...
هكذا، سيكون بإمكان المتفرّجين زيارة المتحف، والتعرّف إلى مجموعته الكبيرة من منحوتات الفن اللبناني الحديث والقسم الخاص بالأعمال الفنية المعاصرة لأكثر من 60 فناناً لبنانياً، تمنح الزوار لمحة عن تطوّر الفن النحتي والتجهيزي وتجاربه المنوّعة خلال السنوات الستين الأخيرة. وبالتزامن مع العودة إلى العمل، دعا المتحف فناني الغرافيتي إلى المشاركة بالرسم على جدران قاعة المناسبات التي يُفترض أن تستقبل الحفلات الموسيقية والفعاليات الثقافيّة وعروض الأفلام. علماً بأنّ «متحف مقام للفن الحديث والمعاصر» الذي افتتحه الناقد والمؤرخ الفني اللبناني سيزار نمّوز والباحثة الألمانية غابرييلا شاوب سنة 2013 في بلدة عاليتا النائية، خصّص عدداً من فعالياته الفنية للأطفال، إذ دعا مجدّداً طلاب المدارس والعائلات إلى زيارة القسم المخصّص للصغار والذي سيفتح أبوابه مجدّداً أيضاً. كذلك، دعا المتحف الفنانين المشاركين في «بينالي الفن المعاصر» إلى تقديم أعمالهم. (للاستعلام: 03/197900)

أيّ عالم عربي ... بعد كورونا؟

عبر تطبيق «زوم»، يدعو «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، غداً الخميس، إلى حضور نقاش بالإنكليزية (تديره ردينة البعلبكي) حول التحوّلات الإقليمية التي سيشهدها العالم العربي بعد جائحة «كوفيد ـ 19». بينما يتحدث كثيرون عن «عودة الدولة» في عالم ما بعد كورونا، يؤكد الكاتب والمذيع طارق عثمان (الصورة) أنّ الفترة المقبلة ستشهد ضعف العديد من الدول حول العالم. من خلال مراعاة الآثار الجيو ـ سياسية على المستويين العالمي والإقليمي، سيتناول عثمان إمكانيات وعواقب زيادة مشاركة الدولة في الاقتصاد، مسلّطاً الضوء على تحوّل الاقتصاد العالمي إلى الإنترنت، الناتج عن هجرة العديد من الصناعات إلى الشبكة العنكبوتية، حيث يتحوّل المستهلك بشكل متزايد إلى منتَجٍ!

غداً الخميس ـ الساعة الثالثة بعد الظهر ـ تطبيق «زوم». (رابط المشاركة متوافر على موقعنا).

يسرا في مشهد من فيلم «المهاجر»

مصطفى العقاد ويوسف شاهين على «نتفليكس»

الشهر الماضي، كشفت «نتفليكس» عن مجموعة من الأعمال المسرحية الكلاسيكية العربية تحت عنوان «مسرحيات زمان» أو Arabic Nostalgia. يومها، قالت مديرة التراخيص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا لدى منصة البث التدفّقي، نهى الطيّب إنّ الخطوة تندرج في إطار منح الناس الفرصة «ليس فقط لاستعادة ذكريات طفولتهم وإحيائها، ولكن أيضاً السماح لهم بخلق ذكريات جديدة مع جيل جديد». جاء ذلك بعدما ضمّت شبكة الـ«ستريمينغ» الأميركية عدداً من المسلسلات والأفلام العربية الشهيرة إلى مكتبتها، بالإضافة إلى خوضها منذ فترة غمار الإنتاجات الأصلية الناطقة بلغة الضاد.
في السياق نفسه، تتحضّر «نتفليكس»، اعتباراً من 18 حزيران (يونيو) الحالي، إلى توفير باقة من الأفلام العربية الراسخة في الذاكرة. من أعمال مصطفى العقاد، سيتمكن مستخدمو هذه المنصة من مشاهدة «الرسالة» (1977 ـ 207 د) و«أسد الصحراء» (1981 ـ 206 د). ومن أرشيف يوسف شاهين، سيقع الجمهور على أشرطة شهيرة، من بينها: «صراع في الوادي» (1954 ـ 125 د)، «حدوتة مصرية» (1982 ـ 127 د)، «إسكندرية كمان وكمان» (1990 ـ 106 د)، «المهاجر» (1994 ـ 155 د)، «عودة الابن الضال» (1976 ـ 124 د)، «إسكندرية ليه؟» (1979 ـ 133 د) و«باب الحديد» (1958 ـ 95 د)...